أثر الإنفاق العسكري على التنمية الاقتصادية لمجموعة من دول الطوق (الأردن، سوريا مصرا واسرائيل.

إعداد

حابس فؤاد يوسف عصفور

نيسان ١٩٩٢

جامعة اليرموك

كلية الاقتصاد والعلوم الادارية.

قسم الاقتصاد.

أثر الإنفاق العسكري على التنمية الاقتصادية

لمجموعة من دول الطوق (الأردن، سوريا ،مصر) واسرائيل.

إعداد

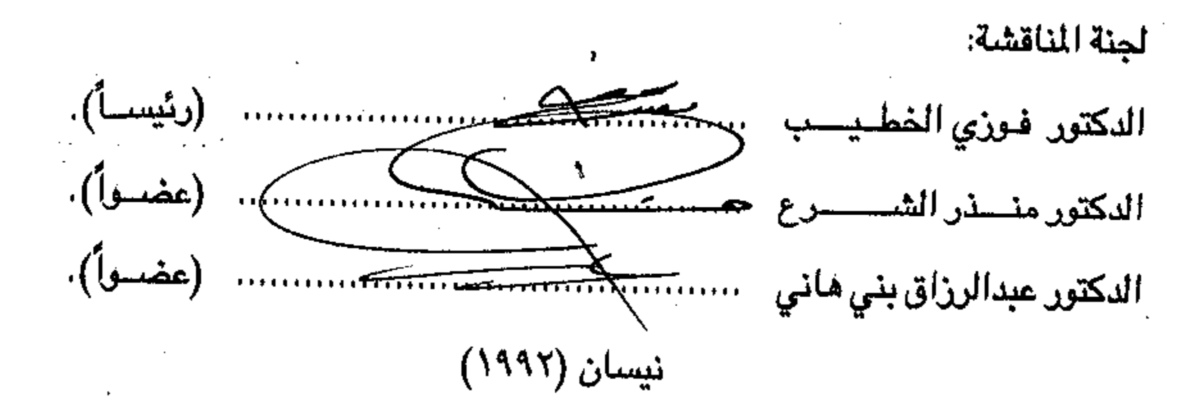
حابس فؤاد يوسف عصفور

بكالوريوس اقتصاد – جامعة اليرموك (١٩٨٨).

قُدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول

على درجة الماجستير في جامعة اليرموك / قسم الاقتصاد.

لجنة المناقشة:



الدكتور فوزي الخطيب .... (رئيساً).

الدكتور منذر الشرع .... (عضواً).

الدكتور عبدالرزاق بني هاني .... (عضواً).

نيسان (١٩٩٢)

الإهـــداء

- الى روح والدي الذي كان يتمنى أن يرى ثمار غراسه اليانعة.
- والى والدتـي التـي غرسـت في نفسـي الطمـوح والأمـل.
- الى أشقائي وشقيقتي.
- والى زهرة حياتي.

شكر وتقدير

في نهاية هذا البحث لا يسعني في المقام الاول الا أن أتقدم بجزيل شكري إلى اساتذتي الإفاضل وهم: الدكتور فوزي الخطيب، رئيس قسم العلوم المالية والمصرفية الذي تفضل بالاشراف على هذه الرسالة، والذي لم يدّخر وسعاً في تقديم التوجيه والارشاد ومتابعة مراحل البحث أولاً بأول، وإلى الدكتور رياض المومني الذي أشرف على هذه الرسالة في المراحل الأولى وقبل أن يسافر إلى الجماهيرية الليبية في إجازة التفرغ العلمي.

كما ويطيب لي أن أشكر عضوي لجنة المناقشة أستاذيّ الفاضلين: الدكتور منذر الشرع نائب عميد كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، والدكتور عبدالرزاق بني هاني مدير مركز الدراسات الاردنية لتفضلهم بقبول مناقشة الرسالة، والجهد الذي بذلاه في قرائتها وفحصها. كما لا يفوتني أن أتقدم بخالص شكري وتقديري للدكتور محمد الهزايمة من مركز الدراسات الاردنية لتفضله مشكوراً بمراجعة اللغة وتصويب الأخطاء النحوية.

كذلك أقدم شكري إلى الزملاء باسم مكحول، مجدي القرم، سامي افطيمة وزياد زريقات والاخ سهيل المغربي لما قدموه من مساعدة في إتمام هذه الدراسة.

وأخيراً وليس آخراً أقدم الشكر الى اسرة مركز الدراسات الاردنية وأخص بالذكر الأخوة ابراهيم ذيابات والآنسة منار ملكاوي لما قدموه من جهد وما تجشموه من عناء في طباعة وتنسيق هذه الرسالة.

الباحث

حابس فؤاد يوسف عصفور

نيسان ١٩٩٢

محتويات الدراسة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

قائمة الملاحق

قائمة الجداول في الملحق رقم (١)

قائمة الجداول في الملحق رقم (٢)

قائمة الجداول في الملحق رقم (٣)

ملخص

اثر الانفاق العسكري على التنمية الاقتصادية لمجموعة من دول الطوق (الاردن، سوريا ومصر) واسرائيل

اعداد

جابس فؤاد يوسف عصفور

تهدف هذه الدراسة الى معرفة اثر النفقات العسكرية على التنمية الاقتصادية لمجموعة من دول الطوق (الاردن، سوريا، ومصر) من جهة واسرائيل من جهة اخرى وذلك خلال الفترة الواقعة ما بين (١٩٦٨-١٩٨٩)، وقد تم بناء نموذج قياسي لهذه الغاية يتكون من ثلاث معادلات آنية (Simultaneous) تم تقديرها باستخدام طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين (2SLS).

تتعرض الدراسة في الفصل الثاني الى أهم العوامل التي تؤثر على حجم الانفاق العسكري لهذه الدول (العوامل الاقتصادية، اعتبارات الأمن، الحاجات الاستراتيجية والنزاعات الاقليمية). بالاضافة الى ذلك يتناول هذا الفصل الاثار الاقتصادية لهذه النفقات. بينما يستعرض الفصل الثالث أهم الدراسات التي تناولت موضوع النفقات العسكرية وأثرها على التنمية الاقتصادية لمجموعة من الدول النامية والمصنعة. أما الفصل الرابع فقد تناول بعض الملامح الرئيسة لاقتصادات الدول المعنية والتي لها ارتباطات مباشرة بالانفاق العسكري، بينما يركز الفصل الخامس على تطور حجم الانفاق العسكري في الدول التي تضمنتها الدراسة. أما الفصل السادس فقد تم تصميم قياسي مقترح لمعرفة طبيعة العلاقة بين الانفاق العسكري والتنمية الاقتصادية في الدول المعنية. وقمنا بتقدير معالم النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين (2SLS). وتخلص الدراسة في الفصل السابع الى أن الانفاق العسكري قد ترك أثاراً سلبية على النمو الاقتصادي في كل من الاردن، سوريا، واسرائيل، حيث بلغت قيمة مضاعف عبء الدفاع لهذه الدول (The Multiplier of Military Burden) (-٣٠٧ر٠)،

(-٨٢ر١)، و(-٣٠٠٣ر٢) على التوالي، بينما وجدت الدراسة أن للانفاق العسكري أثاراً ايجابية على النمو الاقتصادي في مصر، حيث بلغت قيمة مضاعف عبء الدفاع (٠٧٦ر٠).

وفي محاولة أخرى لتبيان الاثار الاقتصادية المترتبة على خفض الانفاق العسكري لهذه الدول والتي من المتوقع أن تتركها اتفاقية السلام المحتملة بين الدول العربية واسرائيل (في حالة نجاحها) فقد قمنا باعادة تقدير النموذج القياسي على ضوء الاحتمالات المتوقعة واعتماداً على سيناريوهات مختلفة قمنا من خلالها بوضع عدة احتمالات يُفترض من خلالها خفض الانفاق العسكري لهذه الدول بنسب متفاوتة، وقد تم احتساب قيمة مضاعف عبء الدفاع لكل سيناريو.

وأخيراً فقد خلصت الدراسة الى مجموعة من النتائج والتوصيات كان من أبرزها ضرورة خفض (ترشيد) الانفاق العسكري والذي يستنزف طاقات هائلة من هذه الدول وضرورة الاستفادة القصوى من الخدمات التي تقدمها القوات المسلحة الاردنية والامكانات المتوفرة لديها في المشاريع التنموية. كذلك تشير الدراسة الى الأثار الاقتصادية والاجتماعية التي يمكن لمسيرة السلام الحالية أن تتركها على دول المنطقة في حالة الوصول الى حالة سلام يتم من خلاله الحد من سباق التسلح الذي تعيشه دول المنطقة وتوجيه الموارد الاقتصادية لهذه الدول نحو مشاريع تنموية تعمل على رفع معدلات النمو فيها والتخفيف من المشاكل المتعددة التي تعاني منها اقتصاداتها.

الفصل الاول

تمهيد

الفصل الاول
تمهيد

المقدمة:

يحتل موضوع الانفاق العسكري (مصروفات الدفاع Defense expenditure) وأثاره على التنمية الاقتصادية أهمية ومكانة خاصة في ظروف التنمية الاقتصادية الشاملة في العالم. وذلك نظراً لاعتبارات عديدة أهمها يرجع إلى الدور الذي أسنده الباحثون الاقتصاديون خلال العقدين الماضيين بشكل خاص للنفقات العسكرية باعتبارها تستحوذ على موارد اقتصادية هائلة وضخمة. وفي الوقت الذي يمكن استخدام هذه الموارد الاقتصادية في تمويل مشاريع أكثر إنتاجية (تطوير العنصر المادي والبشري، تطوير مشاريع البنية التحتية، زيادة معدل الاستثمارات ...) فإن هذه الموارد تساهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي وبالتالي دفع مسيرة التنمية الاقتصادية.

ويُعتبر وجود اسرائيل في قلب الوطن العربي، واحتلالها لجزء هام منه من العوامل الرئيسية الهامة التي كانت تقف وراء ارتفاع مخصصات الدفاع في الدول المعنيه (الاردن، سوريا، مصر واسرائيل)، حيث دخلت هذه الدول فيما يُسمى بمرحلة سباق التسلح التي فرضها وجود اسرائيل. وهذه المرحلة جعلت هذه الدول تخصص كميات هائلة من مواردها الاقتصادية المحدودة من أجل زيادة مخصصاتها العسكرية للمحافظة على توازن استراتيجي مع بعضها البعض (بين الدول العربية من جهة، وبين اسرائيل من جهة أخرى). مما حمّل هذه الدول (الاردن، سوريا ومصر) أعباء إضافية تتمثل في إرتفاع حجم المديونية الخارجية، والتي تشكل المستوردات العسكرية منها جزء لا يُستهان به. وما يترتب على ذلك من شروط صعبة تفرضها الدول الدائنة على الدول المدينة. أما بالنسبة لاسرائيل فالحال مختلف حيث تتلقى الجزء الأكبر من مخصصاتها العسكرية من الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة وألمانيا، على شكل مساعدات عسكرية أو منح وقروض بشروط سهلة ميسرة. مما يقلل أعباء الانفاق العسكري فيها.

تحاول هذه الدراسة معرفة أثر النفقات العسكرية على التنمية الاقتصادية في الدول العربية الثلاث (الاردن، سوريا، مصر) من جهة، واسرائيل من جهة أخرى خلال الحقبة الزمنية (١٩٦٨-١٩٨٩) كون هذه الدول اشتركت في عدة حروب (١٩٥٦، ١٩٦٧، ١٩٧٣) وما ترتب عليه من نفقات عسكرية هائلة.

١:١ أهمية الدراسة:

بالرغم من تعدد الدراسات التي تتعلق بموضوع النفقات العسكرية وأثرها على التنمية الاقتصادية في العديد من الدول المتطورة والنامية. فلا توجد دراسة متخصصة في الموضوع عن الدول المعنيه (الاردن، سوريا، مصر واسرائيل) ومن هنا تاتي أهمية هذه الدراسة للتعرف على حجم الإنفاق العسكري في كل من هذه الدول، ومحدداته وطرق قياسه، وأثره على التنمية الاقتصادية خلال الفترة (١٩٦٨-١٩٨٩). كذلك تكتسب هذه الدراسة أهمية خاصة كونها تركز على دول الطوق الثلاث(الاردن ،سوريا ،مصر) واسرائيل التي تخصص جزءاً كبيراً من مواردها الاقتصادية الشحيحة بسبب حالة سباق التسلح التي دخلتها هذه الدول. وتستمد الدراسة أهمية خاصة،لما قد يترتب عليها من نتائج حول طبيعة العلاقة بين النفقات العسكرية والتنمية الاقتصادية في هذه الدول.وما تُقدم من اقتراحات وتوصيات يمكن الاسترشاد بها في اتخاذ السياسات المناسبة من أجل النهوض باقتصاديات الدول العربية المعنية.

٢:١ أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى الاجابة على التساؤلات التالية:

١- هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين عبء الدفاع (النفقات العسكرية الى الناتج المحلي الاجمالي) والنمو الاقتصادي (النمو في الناتج المحلي الاجمالي) ؟

٢- إذا كانت هناك علاقة بين كل من عبء الدفاع والنمو الاقتصادي، فما هو اتجاهها؟

٣- ما هي إمكانية تطبيق هذه النتائج وتعميمها بحيث تخدم الأهداف القومية وتدعم المسيرة التنموية؟

٣:١ منهجية الدراسة:

تتضمن هذه الدراسة عدة فصول، خُصص الفصل الثاني للتعرف على أراء مختلفة حول تحديد مفهوم الانفاق العسكري، محدداته وطرق قياسه وينتهي الفصل الى الآثار الاقتصادية لهذه النفقات (ايجابية كانت أم سلبية).

سيستعرض الفصل الثالث أهم الدراسات التي تناولت موضوع النفقات العسكرية وأثرها على التنمية الاقتصادية في العديد من دول العالم، والتعرف على النتائج التي توصلت اليها هذه الدراسات وأسباب اختلافها.

وخُصص الفصل الرابع لاستعراض بعض الملامح الرئيسة لاقتصاديات الدول المعنية. بينما خُصص الفصل الخامس لاستعراض تطور النفقات الحكومية والعسكرية في الدول المعنية، وأما الفصل السادس فيشمل النموذج القياسي المقترح لمعرفة اتجاه العلاقة بين النفقات العسكرية والنمو الاقتصادي للدول المعنية، بينما يستعرض الفصل السابع النتائج الاحصائية التي توصلت اليها الدراسة حول طبيعة هذه العلاقة بالاضافة الى تحليل هذه النتائج.

وتنتهي الدراسة في الفصل الثامن إلى مجموعة من النتائج والتوصيات ويأمل الباحث أن يكون قد وُفق في الهدف المنشود وأن تكون الدراسة ذات فائدة جمة لكل من يهتم بدراسة هذا المجال.

٤:١ محدودية الدراسة:

لم تخلو هذه الدراسة من الصعوبات والمشاكل المتعلقة في الحصول على البيانات والمعلومات الخاصة بالدول الأربع (الاردن، سوريا، مصر واسرائيل) وخصوصاً البيانات العسكرية المتعلقة بحجم النفقات العسكرية، وعدد القوات المسلحة وحجم الصادرات والواردات العسكرية ... الخ. حيث اعتمدت هذه الدراسة للحصول على هذه المعلومات على النشرات الخاصة بالجوانب العسكرية والتي تصدر عن هيئات ومؤسسات ومعاهد دولية مثل (الوكالة الامريكية للسيطرة على السلاح ونزعه ، وصندوق النقد الدولي وغيرها). ومع أن هذه البيانات تبقى موضع تساؤل كون

معظم الدول لا تقدّم الأرقام الحقيقية الخاصة بالنفقات العسكرية، وإنما تقدّم تقديرات لهذه النفقات تبخس التقدير (Under Estimated) بسبب السرية التامة التي تُعامل بها مثل هذه البيانات، وحيث أنه لا بديل عن هذه النشرات فإنه سوف يتم اعتماد النشرات التي تصدر عن بعض هذه المعاهد والوكالات الدولية رغم ما تتضمنه من قصور.ويضاف الى ذلك مشكلة عدم إمكانية الحصول على مكونات هذه النفقات أو ما يسمى بمشكلة التجزئة (Disaggregation Problem)، حيث تنقسم النفقات العسكرية إلى عدة أقسام هي: (نفقات على الأشخاص، معدات رأسمالية، نفقات البحث والتطوير، أعمال البناء والتشييد،وتكلفة الإدارة والسفر للخارج) وما يتوفر فقط هو القيمة الكلية للنفقات العسكرية بدون تحديد الجزء المخصص لكل قسم منها.

واخيراً فقد واجه الباحث صعوبة في الحصول على بعض البيانات الخاصة ببعض المتغيرات الاقتصادية لبعض الدول. وقد تمت معالجة هذه المشكلة باستخدام الباحث للطرق الاحصائية في تقدير قيم هذه المتغيرات .

١:٥ مصادر البيانات:

استخدم الباحث لإعداد هذه الدراسة عدد كبير من المصادر والمراجع العربية والانجليزية، تضمنت مجموعة قليلة من الكتب (نظراً لحداثة هذا الموضوع، وقلة ما كتب عنه) والدراسات والبحوث وعدد كبير من المقالات التي غطت الجزء النظري من الدراسة. وفي تغطية الجانب العملي، اعتمدت الدراسة على مجموعة كبيرة من النشرات والتقارير الإحصائية، وخاصة الصادرة منها عن صندوق النقد الدولي (International Finanical Statistics IFS) والوكالة الامريكية للسيطرة على السلاح ونزعه(U.S.Arms Control and Disarmenant Agency USACDA).

الفصل الثاني

الإنفاق العسكري:

مفهومه، طرق قياسه وأثاره الإقتصادية

الفصل الثاني

الانفاق العسكري: مفهومه، طرق قياسه وأثاره الاقتصادية

مقدمة:

يهدف هذا الفصل الى توضيح ماهية الإنفاق العسكري والتعرف على المحددات الرئيسة لهذا الإنفاق، ومن ثم التعرف على الطرق المستخدمة في قياس حجم النفقات العسكرية، بالإضافة الى الطرق التي تستخدمها الدولة في حجب أرقام الموازنة العسكرية، وينتهي هذا الفصل الى استعراض الأثار الاقتصادية للنفقات العسكرية سلبية كانت أم إيجابية.

١:٢ تعريف النفقات العسكرية:

اختلف تحديد مفهوم الإنفاق العسكري (Military Expenditure) بين العديد من الباحثين الاقتصاديين والمعاهد والوكالات والهيئات العسكرية المختصة بهذا الموضوع. فيرى صبري عبد الرحمن[١] أن الهدف من دراسة الإنفاق العسكري يحدّد تعريف هذا المفهوم. فإذا كان الهدف هو قياس أثر النفقات العسكرية على ميزان المدفوعات فيكون التعريف ضمن إطار ضيق، في حين يتسع مفهوم هذا التعريف إذا كان هدف الدراسة معرفة أثر النفقات العسكرية على التنمية الإقتصادية، أما المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في لندن (International Institute for Strategic Studies IISS) فيعرّف النفقات العسكرية "بأنها عبارة عن ميزانيات الدفاع المعلنة"[٢]. أما معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (Stockholm International Peace Research Institute SIPRI) فقد عرّف النفقات العسكرية بأنها عبارة عن "معطيات ميزانيات الدفاع مطروح منها قيمة المساعدات الخارجية"[٣]. ويمكن أعتبار التعريف الذي تم وضعه من قبل صندوق النقد الدولي (International Monetary Fund IMF) في كتابه السنوي المتعلق بدراسة الأوضاع الحكومية المالية. وهو أشمل تعريف وضع لغاية الآن

حيث يعرّف النفقات العسكرية بأنها: "عبارة عن مجمل النفقات سواء ما يندرج في بند الدفاع أو ما يندرج في بنود أخرى، والمرصود للمحافظة على القوات المسلحة، بما في ذلك المشتريات العسكرية من الذخائر والمعدات، ومن ضمنها تخزين أصناف مُنجزة الصنع -على ألاّ تحسب المواد الأولية الصناعية المطلوبة لإنتاجها- وكذلك المرصودة للإنشاءات العسكرية والتعبئة والتدريب والتجهيز والانتقال والغذاء والكساء، وإسكان العسكريين وتأمين رواتبهم بالإضافة إلى الطبابة وخدمات أخرى، كما تشمل النفقات الاستثمارية لتوفير مقار سكن أسر العسكريين، والإنفاق على المدارس العسكرية، ونفقات البحث والتطوير التي تُستخدم أساساً لأغراض الدفاع. وتضم القوات المسلحة منظمات شبه عسكرية كالدرك وقوات الأمن وحرس الحدود، كما يقع ضمن هذه الفئة الإنفاق الهادف إلى تعزيز الخدمات العامة بقصد تلبية حالات طوارئ الحرب وتدريب موظفي الدفاع المدني وشراء معدات وتجهيزات لهذه الأغراض، كما يُضاف إلى هذا الإنفاق المساعدة العسكرية الخارجية والمساهمة في تمويل المنظمات العسكرية الدولية والتحالفات. يستثنى من هذا الإنفاق على أغراض غير عسكرية، وإذا كان ينفذ من قبل وزارة الدفاع وأية مدفوعات وخدمات مقدمة للمحاربين القدماء والعسكريين المتقاعدين"[4].

٢:٢ محددات النفقات العسكرية:

لا تقتصر الحاجة الى النفقات العسكرية (مصروفات الدفاع) على أغراض الضرورات الأمنية والاستراتيجية، بل هناك اعتبارات اقتصادية، سياسية وإجتماعية أخرى تستدعي زيادة هذه النفقات يمكن إيجازها على النحو التالي:

١:٢:٢ **العوامل الاقتصادية**، وتتمثل فيما يلي:

١- **الإختلالات الهيكلية**، حيث تواجه العديد من الدول مشاكل إقتصادية متعددة، تتمثل في ضيق نطاق السوق، ضعف القدرة الإستيعابية (Absorptive Capacity)، تباطؤ معدلات النمو في القطاع المدني وارتفاع معدلات البطالة ...الخ، فوجود مثل هذه

المشاكل يعمل على إعاقة عملية التنمية وما قد يترتب على ذلك من انعكاسات سلبية على مستوى الأداء الاقتصادي بشكل عام، لذا تعمل بعض الدول على زيادة النفقات العسكرية من أجل زيادة حجم الطلب على الموارد الإقتصادية المعطلة ومنتجات القطاع المدني وهذا بدوره يؤدي الى زيادة الطلب على هذه الموارد وعلى فائض السلع المنتجة[٥].

٢- **مستوى التنمية الاقتصادية**. فزيادة مستوى التنمية الاقتصادية في الدول النامية يتضمن حدوث تغيرات هيكلية في المجتمع هي: ارتفاع نسبة الحضر (نسبة السكان الذين يعيشون في المدن)، عدم العدالة في توزيع الدخل والثروة ...الخ، مما يؤدي إلى زيادة إحتمالية نشوب صراعات بين فئات المجتمع، الأمر الذي يستدعي زيادة النفقات العسكرية[٦].

٣- **نمو الدخل الحقيقي**. يُعتبر الدخل القومي المحدِّد الرئيس للميزانية الحكومية والتي تشكل النفقات العسكرية إحدى مكوناتها الرئيسة. فإذا كان هناك ركود في الدخل الحقيقي فإن هذا يشكل قيوداً على زيادة حجم النفقات العسكرية في حالة عدم وجود مساعدات عسكرية أجنبية، أو مساعدات ماليةخارجية[٧].

٤- **حجم الميزانية الحكومية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي**. هناك بعض المتغيرات التي تضع قيوداً على الميزانية الحكومية منها الإيرادات الضريبية (التي تعتمد على معدل الدخل الفردي)، الإقتراض المحلي، زيادة عرض النقد، المساعدات والهباتالأجنبية.

ففي الدول التي ترتفع بها الميزانية الحكومية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، فإن نسبة النفقات العسكرية تكون مرتفعة[٨].

٥- **الحجم القومي** National Size . يُقاس الحجم القومي بعدد السكان (Population) أو الناتج المحلي الإجمالي. فالدول التي تتمتع بارتفاع حجم السكان

أو ارتفاع حجم الناتج المحلي الإجمالي بحاجة إلى توفير موارد ضخمة للحفاظ على مصالحها من أي تهديد خارجي، وهذا يتطلب زيادة المخصصات العسكرية (النفقات العسكرية) مع زيادة الحجم القومي[٩].

٦- **العجز في ميزان المدفوعات**، حيث يبين هذا المتغير حجم الموارد الخارجية التي يمكن استخدامها لتمويل المستوردات (وخاصة العسكرية منها). كذلك فإن حجم الدين العام الخارجي ذات صلة، حيث أن جزءاً منه يذهب لتمويل الإنفاق العسكري[١٠].

٢:٢:٢ الأمن والحاجات الاستراتيجية.

تزداد حاجة الدولة للقوات المسلحة للحفاظ على أمنها وحدودها من أي تدخل خارجي، كذلك تزداد الحاجة إلى زيادة المخصصات العسكرية لحاجات الأمن من أجل الأهداف الهجومية والدفاعية فالاستراتيجية الهجومية تحتاج إلى مخصصات أكثر من تلك التي تحتاجها الاستراتيجية الدفاعية[١١].

٣:٢:٢ القمع الداخلي Internal Repression.

بالإضافة إلى حاجة الدولة للقوات المسلحة من أجل الحفاظ على أمنها وحدودها من أي تدخل خارجي فإن لهذه القوات مهام أخرى تتمثل في الحفاظ على الامن والقانون داخل البلد نفسه، ويقال أن بناء الجيوش (القوات المسلحة) في البلدان النامية ليس خوفاً من التدخل الخارجي بل حفاظاً على الأمن الداخلي من الصراعات الداخلية وحركات التمرد والمعارَضة الداخلية وخصوصاً أن هناك عوامل كثيرة تعزّز وجود مثل هذه الصراعات في هذه الدول، ومنها:

١- انخفاض مستوى الدخل القومي والفردي في هذه الدول.

٢- انقسام الشعب من حيث توزيع الثروات الى قسمين: الفئة الحاكمة وهي الأكثر غنى،

والغالبية من الفقراء. لذلك من أجل بقاء هذه الفئة الحاكمة في السلطة فعليها زيادة المخصصات العسكرية[١٢].

٤:٢:٢ النزاعات أو الحروب الإقليمية Regional Conflicts .

للنزاعات الإقليمية دوراً كبيراً في زيادة المخصصات العسكرية، بحيث تعمل على دخول الدول فيما يُعرف بمرحلة سباق التسلح بحيث يُخصص لها موارد هائلة بسبب الأقبال المتزايد على شراء الأسلحة المتطورة والمعدات العسكرية الحديثة. ومن الأمثلة على ذلك حالة سباق التسلح التي دخلتها الدول العربية واسرائيل الأمر الذي أدى إلى زيادة المخصصات العسكرية لهذه الدول، حيث استوردت الاردن خلال الفترة ١٩٨٢-١٩٨٦ ما قيمته ٣,٤ مليار دولار بينما استوردت سوريا ما قيمته (١٠,٨٣) مليار دولار، ومصر ما قيمته (١٧,٧) مليار دولار، واسرائيل ما قيمته (٣,٧) مليار دولار خلال الفترة نفسها [١٣]. بالإضافة إلى الصراع العربي-الاسرائيلي هناك الحرب العراقية-الايرانية، التوتر السياسي بين الهند والباكستان، اليونان وتركيا والصراعات العرقية في أوروبا الشرقية.

وفي دراسة لكيندي خلال فترة (١٩٤٥-١٩٧٦) وُجد أن هناك ثمانية عشر حرب في الدول النامية "كانت هناك مشاركة أجنبية في ستة منها ومنذ عام ١٩٧٦ حدثت تسعة حروب في الدول النامية، معظمها حروب بين دولتين (Inter-State War) مثل: أوغندا-تنزانيا، لبنان-اسرائيل/ سوريا، كمبوديا-فيتنام، وتركيا-قبرص"[١٤]. وهذا ما ساعد على زيادة حجم الانفاق العسكري في دول الشرق الاوسط.

٥:٢:٢ طبيعة الدولة Nature of the State .

تتميز بعض دول العالم الثالث بسيطرة العسكريين على السلطة، وتحاول السلطة العسكرية أن تحافظ على منشآت عسكرية كبيرة (مع بقاء العوامل الاخرى ثابتة)(*Ceteris Paribus*)

أكثر منه في حالة وجود الديموقراطية، وتعمل السلطة العسكرية على منع أي محاولة للحد من زيادة المخصصات العسكرية كونها تعتمد سياسة زيادة هذه المخصصات من أجل دعم نظامها السياسي والحفاظ عليه[١٥].

٦:٢:٢ عوامل أخرى .

وبالإضافة إلى العوامل السابقة هناك عوامل أخرى تساهم في زيادة نمو المخصصات العسكرية، منها:

١- احتلال أراضي الغير بالقوة والسيطرة على مواردها الاقتصادية.

٢- عمليات التدريب على الاسلحة وتكاليف الصيانة [١٦].

٣- درجة اشتراك الدولة في تحالف القوى العالمي كحلف الناتو($NATO$)، وحلف وارسو (WTO)[١٧]. حيث تقوم الدولة الملتزمة بحلف استراتيجي/سياسي عالمي بـ:

أ- تزويد وتوفير التسهيلات للقواعد العسكرية الأجنبية.

ب- الاعتماد على القوى العظمى والتحالفات في احتياجاتها من الالات والمعدات العسكرية وفي تدريب قواتها المسلحة[١٨].

٤- الاشتراك في عضوية إحدى التجمعات الاقتصادية الإقليمية له أثر على مستوى الإنفاق العسكري[١٩] .

٥- تأثر حجم الانفاق العسكري بحجم المساعدات العسكرية التي تتلقاها الدولة، فزيادة المساعدات الأجنبية العسكرية يعمل على زيادة حجم النفقات العسكرية[٢٠]، وبينت بعض الدراسات أن الظروف الاقتصادية الداخلية تمارس دوراً معتدلاً في التاثير على التغيرات السنوية في النفقات العسكرية، حيث يُعتبر الناتج القومي الإجمالي من المحدّدات الرئيسه للنفقات العسكرية[٢١].

وفي دراسة (Looney & Frederksin 1988) أشارا فيها إلى أن الجزء الأكبر من

التغيرات في النفقات العسكرية يمكن تفسيره بالعوامل الاقتصادية. حيث أن المحدِّد الرئيس هو الناتج المحلي الاجمالي، ومصادر التمويل النقدية وبينت الدراسة أن الجزء الأكبر من الموارد المخصصة للانفاق العسكري تعتمد على العوامل الخارجية (التهديد الخارجي) بالنسبة للدول غير المنتجة للأسلحة[٢٢].

والجدول التالي يلخص المؤثرات التي تحدد حجم الانفاق العسكري في الدول النامية، حيث تقسم هذه المؤثرات إلى:

- الاطار السياسي Political Framework .
- النشاط العسكري Military Activity .
- الروابط الاقتصادية Economics Linkages .

	العوامل المحلية	العوامل الاقليمية	العوامل العالمية
الاطار السياسي	١- طبيعة الدولة	٢- التحالفات الاقليمية	٣- الالتزام بحلف عالمي
النشاط العسكري	٤- حماية مصالح المؤسسات العسكرية ٥- كبح المعارضة الداخلية ٦- الحرب الأهلية.	٧- حرب إقليمية أو الاعمال الفدائية الداخلية (Inter-state hostility)	٨- الهبات العسكرية الاجنبية.
الروابط الاقتصادية	٩- مستوى التنمية الاقتصادية ١٠- نمو الدخل الحقيقي ١١- حجم ميزانية الدولة. ١٢- تاثير المجمع الصناعي-العسكري (Military-Industrial Complex)*	١٣- التجمعات الاقليمية الاقتصادية.	١٤- نمو في احتياطي العملات الصعبة. ١٥- تاثير رأس المال الاجنبي. ١٦- تاثير المنح والهبات

المصدر:

1- Maizels A. and Nissake M. (1986) op.cit.p 1129.

* يشمل المجمع الصناعي-العسكري القوات المسلحة والمنشآت والصناعات التي تستخدمها المؤسسة العسكرية سواء كانت علمية او سياسية.

٣:٢ طرق قياس النفقات العسكرية:

قبل التعرض لكيفية قياس النفقات العسكرية، وما هي الطرق المتبعة في ذلك، يجدر بنا التعرف على الصفات التي يجب أن يتمتع بها المقياس الجيد وهي[٢٢] :

١- شمولية المقياس: هل يتمتع المقياس بدرجة كافية من الثبات والشمولية خلال فترة زمنية معينة؟ فالمقياس الجيد للانفاق العسكري يجب أن يُطبق على عدد كبير من الدول، ويجب أن يكون صحيحاً لاستخدامه لغايات المقارنة للدول الكبيرة والصغيرة على حدٍ سواء.

٢- يجب أن يقدم المقياس خطاً رئيساً (Base line) بحيث يمكن من خلاله معرفة الحدود المعقولة والنسب المقبولة للمخصصات العسكرية، وعلى هذا فإن المقياس الجيد يستطيع تزويد الباحث بوسائل التحديد الملائمة، بحيث يوضح ما هو التوزيع الطبيعي وغير الطبيعي للمخصصات العسكرية.

٣- هل يتكيف هذا المقياس مع التغيرات في الخط الرئيسي خلال الوقت؟ فبالإضافة إلى صحة هذا المقياس خلال فترة زمنية، يجب أن يكون قادراً على التكيف مع التغيرات المستجدة.

٤- هل البيانات اللازمة التي يستند إليها هذا المقياس متوفرة؟ فبدون توفر البيانات اللازمة لا يمكن اعتبار هذا المقياس ملائماً حتى مع توفر الشروط الثلاثة السابقة.

أما بالنسبة لطرق قياس النفقات العسكرية، فهناك عدة طرق يمكن تلخيصها على النحو التالي :

الطريقةالأولى: حجم النفقات العسكرية (MEX) إلى الناتج القومي الإجمالي (GNP).

.(*Ratio of Military Expenditure to Gross National Product*)

يُعتبر هذا المقياس من أكثر المقاييس شمولية وانتشاراً لقياس حجم الانفاق العسكري ويعرف على أنه نسبة النفقات العسكرية إلى الناتج القومي الإجمالي (MEX/GNP) .

والسبب وراء اختيار هذا المقياس هو أن الناتج القومي الإجمالي يعتبر أفضل مقياس للموارد الاقتصادية التي تمتلكها الدولة، وتعتبر النفقات العسكرية هي أفضل مقياس للموارد التي تُخصص للقوات المسلحة. وتشمل أرقام النفقات العسكرية عدة مكونات (نفقات البحث

والتطوير، والنفقات الرأسمالية ...الخ)، لكن هذا المقياس يواجه العديد من المشاكل أهمها أنه لا يقدم أي طريقة منتظمة لتحديد أية دولة تخصص مبالغ أكثر أو أقل من الوضع الطبيعي (Over or under allocating).

إلى جانب ذلك، فإن هناك بعض المشاكل التي تظهر عند استخدام الناتج القومي الإجمالي في هذا المقياس، منها[٢٤]:

١- مدى مصداقيته خلال الوقت مشكوك بها. فارتفاع حجم الناتج القومي الإجمالي في الوقت الحالي مثلاً يرجع الجزء الاكبر منه الى توسع في قطاع الخدمات وليس القطاع الصناعي، وهذا يعطي بدوره انطباعاً خاطئاً عن الموارد التي يمكن تحويلها من أجل تحقيق الأهداف العسكرية، بالإضافة إلى أن مقياس الناتج القومي الإجمالي منحاز باتجاه الاقتصاديات الرأسمالية ولا يمكن احتساب قيمته للإقتصاديات الاشتراكية، وانما يتم ايجاد تقديرات له وهذه التقديرات عادة ما تكون مظللة ان لم تكن غير صحيحة، فهناك عدة تقديرات مختلفة للناتج القومي الاجمالي في الاتحاد السوفياتي (سابقاً)، بالاضافة الى أن السلع التي لا يتم تبادلها في السوق لا تحسب ضمن الناتج القومي الاجمالي في الصين[٢٥].

٢- هناك بعض الموارد التي تُنتج ضمن نطاق الاسرة لا يتم أخذها بعين الاعتبار عند إيجاد قيمة الناتج القومي الاجمالي، ومن هذه الموارد ما ينتج داخل حديقة (Non marketed goods) المنزل من خضار وما يربى من طيور ودواجن... الخ.

٣- لا يأخذ مقياس الناتج القومي الإجمالي بعين الاعتبار التغيرات المحتملة خلال الوقت. فمقارنة نسب المخصصات العسكرية للدول في القرن التاسع عشر مع تلك النسب في القرن العشرين ربما تكون مظللة حيث أن المستوى الطبيعي للمخصصات يزداد خلال الوقت[٢٦].

ولقد استخدم بعض الاقتصاديين نسبة النفقات العسكرية من الناتج المحلي الإجمالي بدلاً من الناتج القومي الإجمالي[٢٧].

الطريقةالثانية: حجم النفقات العسكرية الى الدخل القومي.

(*The Ratio of Military Expenditure to National Income*).

يستخدم هذا المقياس الدخل القومي (National Income) بدلاً من الناتج القومي الاجمالي كمقياس للموارد الاقتصادية التي تمتلكها الدولة، ويختلف هذا المقياس عن الناتج القومي الإجمالي من حيث أن الدخل القومي لا يشتمل على الضرائب غير المباشرة (Indirect Buisness Tax) ويسمح باستهلاك رأس المال (Capital Consumption Allowance)، بالإضافة الى ذلك، يعطي الدخل القومي صورة أفضل للموارد الحقيقية التي تمتلكها الدولة، وأما بالنسبة للمشاكل التي تواجه هذا المقياس فهي نفس المشاكل التي تواجه الطريقة الاولى[٢٨].

الطريقةالثالثة: حجم النفقات العسكرية إلى الميزانية الحكومية:

(*The Ratio of Military Expenditure to Government Budget*).

يستخدم هذا المقياس نسبة النفقات العسكرية (Military Expenditure) الى النفقات الحكومية (Government Expenditure)، وتبين هذه النسبة نتائج قرارات توزيع الموارد الحكومية بين مختلف القطاعات الحكومية.

ويمتاز هذا المقياس بأن المعلومات الخاصة بالنفقات الحكومية متوفرة خلال فترات زمنية طويلة. ومن محددات استخدام هذا المقياس أن النفقات الحكومية ليست كافية للمقارنة، كون بعض الحكومات (الاشتراكية منها) تميل الى وضع نسبة عالية من الموارد الاقتصادية في الميزانية الحكومية اكثر من تلك التي تخصصها حكومات دول السوق بالاضافة الى العديد من المشاكل الاخرى[٢٩].

الطريقةالرابعة: حجم القوات المسلحة إلى إجمالي السكان[٣٠].

(*The Ratio of ArmedForce to Population*).

يركز هذا المقياس على الموارد البشرية (Human Resources) بدلاً من الموارد الرأسمالية (Capital Resources) في قياس النفقات العسكرية. ولقد طور (Andresks 1968)

مصطلح أطلق عليه اسم "نسبة المشاركة العسكرية"(Military-Participation Ratio) ليشير إلى نسبة الأفراد في المجتمع المستخدمين في القوات المسلحة من إجمالي السكان. أو:

Military-Participation Ratio = Number of Armed Forces / Population

والسبب في اختيار هذا المقياس هو أن الاشخاص المجندين في القوات المسلحة (افراد القوات المسلحة Armed Forces) لا يساهمون في انتاج السلع والخدمات التي يحتاجها المجتمع. ولهذا يعتبروا كأنهم عبء على المجتمع ولقد طور (Benoit & Lobbell 1967) مصطلحاً جديداً أطلقا عليه اسم "الانتاج الضائع من الخدمة العسكرية" يتم احتسابه بأخذ حاصل ضرب عدد أفراد القوات المسلحة مع الأجر المدني أو :

(lost Production from military Service = Numbers of men in Arm forces * Average civilian wage or salary)

وفيما يتعلق بهذا المقياس:

١- لا يوجد مشاكل فيما يتعلق بتوفر البيانات اللازمة، وأما فيما يتعلق بمصداقيته فمشكوك بها.

٢- انخفض أثر افراد القوات المسلحة (Man Power) على جاهزية القوات المسلحة خلال العقد الماضي نتيجة لتحول التاكيد من الاجهزة التي تستخدم عنصر العمل بكثافة (Labor-Intensive Warfare) الى تلك التي تستخدم عنصر رأس المال بكثافة (Capital-Intensive Warfare).

٣- كذلك فإن عدد أفراد القوات المسلحة في الدولة لم يعد يعكس الاستثمار الاقتصادي في القوات المسلحة فالدول المتقدمة ربما تنخفض بها هذه النسبة، في الوقت الذي تخصص فيها هذه الدول موارد هائلة (مالية، صناعية) للقطاع العسكري، لذلك هناك شكوك حول مصداقية هذا المقياس.

٤- لا يقدم هذا المقياس خطاً رئيسياً (Base Line) في مقارنة التوزيع العادي والتوزيع غير العادي للمخصصات العسكرية (Normal and abnormal Allocation).

٢:٤: الطرق المستخدمة في حجب البيانات العسكرية.

وقد تلجأ بعض الدول إلى حجب الارقام الحقيقية للنفقات العسكرية لأسباب عديدة، منها[٣١]:

١- ارتفاع المخصصات العسكرية، ربما يكون تحذير مبدئي لتصعيد نزاع محتمل، حيث أن الدول ترفض القتال إن لم تكن مستعدة عسكرياً.

٢- الخوف من إثارة أي قلاقل في الداخل، حيث أن المواطنين يفضلوا توجيه الموارد الاقتصادية الى المشاريع المدنية الانتاجية، بدلاً من توجيهها باتجاه القطاع العسكري.

ومن الطرق التي تستخدمها الحكومات لحجب البيانات التي تتعلق بحجم النفقات العسكرية[٣٢]، نذكر:

٢:٤:١:امساك حسابات مزدوجة. *(Double Bookkeeping)*.

وفي هذه الحالة يتم الاحتفاظ بمجموعتين من حسابات الموازنة الحكومية، المجموعة الاولى تستخدم لغايات النشر، والمجموعة الثانية خاصة (سرية) لاستخدامات الحكومة الداخلية، حيث تكون المجموعة الثانية أكثر دقة من المجموعة الأولى.

٢:٤:٢:حسابات الموازنة الإضافية . *(Extra-budgeting Accounting)*.

وهذه الطريقة تتمثل في خلق موارد إضافية محلية من أجل تمويل النفقات العسكرية لكنها لا تظهر في الميزانية القومية، ومن الأمثلة على ذلك، هي حالة اندونيسيا، حيث أن موازنة النفقات الإضافية يتم تمويلها عن طريق الأصول العسكرية الخاصة (Special Military Fund) والتي يتم تمويلها من أرباح المشاريع العسكرية[٣٣].

٢:٤:٣: أصناف الميزانيات الإجمالية. *(Highly Aggregated budget Categories)*.

يجد الفاحص للموازنة الحكومية للعديد من الدول النامية، إن حكومات هذه الدول لا تقدم أكثر من رقم واحد لتوضيح النفقات العسكرية ومثال على ذلك الباكستان (منذ عام ١٩٦٦)

وبنغلادش وبوتسوانا ، وهناك بعض الدول تقدم هذه البيانات مفصلة. فالمملكة العربية السعودية حتى بداية السبعينيات كانت تقدم بيانات مفصلة عن نفقاتها العسكرية. في الوقت نفسه يجب التذكير على أن أساليب جمع البيانات ما زالت متخلفة في بعض الدول، وهذا يرجع بشكل جزئي إلى أن الحاجة للحصول على أرقام دقيقة غير منظمة.

٢:٤:٤: المساعدات العسكرية. *(Military Assistance)*.

بعض الدول لا تلجأ إلى إدراج ما تتلقاه من المساعدات العسكرية الأجنبية في بند النفقات الحكومية، وإنما يتم إدراجها تحت بند القروض والمساعدات الخارجية.

٢:٤:٥: التحكم بالعملات الصعبة. *(Foreign Exchange Manipulation)*.

هناك طريقة أخرى تستخدمها حكومات بعض الدول في إخفاء الارقام الحقيقية للنفقات العسكرية بواسطة التحكم بالعملات الأجنبية، فجزء من العملات الصعبة المتأتية من الصادرات (صادرات المواد الخام غالباً) لا تدخل في الحسابات الحكومية وانما تستخدم من أجل مشتريات إضافية للموازنة الحكومية من أصناف متعددة من ضمنها الأسلحة. وهذا ما حصل في الهند عام ١٩٨٣ حيث تم شراء أسلحة روسية وتم الدفع من خلال تصدير سلع غير محددة لم تدخل في الحسابات التجارية في الهند.

٢:٥ الآثار الاقتصادية للنفقات العسكرية.

مما لا شك فيه أن للإنفاق العسكري آثاراً ايجابية وسلبية على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، ويمكن توضيح هذه الاثاركما يلي:

٢:٥:١ الآثار الايجابية للنفقات العسكرية:

١- تقوم المؤسسة العسكرية بدور مهم في عملية تعبئة الموارد (Mobilization) والتي هي عبارة عن عملية تعبئة وحصر كافة الموارد القومية المتاحة (مادية وبشرية)، وإعادة توزيع استخداماتها بحيث يخصص الجانب الأكبر لخدمة المجموعة الحربية. وكذلك فإن عملية تعبئة الموارد لا تختلف في وقت الحرب عنه في وقت السلم، إلاّ في الاسلوب والهدف والمدة الزمنية[٣٤].

٢- يعتبر القطاع العسكري من أهم القطاعات التي تستحوذ على جزء هام من نفقات البحث والتطوير. وكذلك هناك الكثير من الاكتشافات في الطاقة النووية والآلات الحاسبة الالكترونية والنقل الجوي والرادار والالكترونيات،التي تستفيد منها القطاعات المدنية التي تقوم بتلبية احتياجات القطاع العسكري بصورة مباشرة، حيث تقدم الحكومة إعانات لهذه القطاعات لتلبي احتياجات القطاع العسكري حفاظاً على قدرتها التنافسية[٣٥].

٣- تساهم القوات المسلحة في بناء وتكوين العنصر البشري، حيث تقوم المؤسسة العسكرية بتزويد التعليم، والعناية الصحية، والخبراء الفنيين والمهنيين وهذا يلعب دوراً مهماً في العملية التنموية، وبالتالي يساعد تدفق الخبرات والمهارات من القطاع العسكري إلى القطاع المدني على تخفيض تكلفة التدريب والتأهيل في هذا القطاع، وبالتالي تخفيض تكلفة الانتاج مما يساهم في زيادة القدرة التنافسية للمنتجات المحلية في الاسواق العالمية. بالإضافة إلى التقليل من المبادلة (Trade-off) بين الدفاع وأصناف أخرى من السلع العامة (الصحة، التعليم ...الخ من السلع العامة) فإذا كانت القوات المسلحة تساهم بطريقة مباشرة أو مستقلة في

تزويد خدمات في هذا المجال، فإن هذا يخفف من دور الحكومة في تزويد هذه السلع وربما تقوم المؤسسة العسكرية بدور السلطات المدنية في عملية تطوير العنصر البشري وهذا يسهل مهمة القطاعات الأخرى التابعة للدولة (التعليم، الصحة)[٣٦].

٤- **أثر البنية التحتية.** (*Infrastructure Effects*).

تعمل القوات المسلحة على إنشاء وتطوير مشاريع البنية التحتية (الطرق، المطارات، الجسور والاتصالات) التي يمكن استخدامها من قبل القطاع المدني[٣٧].

٥- **أثار الأمن** (*Security effects*).

توفر القوات المسلحة الأمن للدولة سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي وهذا يؤمن ظروف مشجعة للاستثمار والقرارات الطويلة الأمد، حيث أن المستثمرين المحليين أو الأجانب يفضلوا توفر ظروف ملائمة وأجواء مستقرة للقيام بالمشاريع الإستثمارية[٣٨].

٦- **أثار استهلاكية** *Consumble effects*.

وتقوم القوات المسلحة بتزويد أفرادها بالغذاء والملبس والمسكن والعلاج وبعض الخدمات التي لولا وجود المشاريع العسكرية لكان على الاقتصاد القومي المدني أن يقوم بتوفيرها للمواطنين[٣٩].

٧- تساهم القوات المسلحة في بناء الأمة، حيث أن الصراعات العسكرية مع دول أخرى تحث على التماسك والتلاحم بين أفراد المجتمع، بالإضافة الى تنظيم وتجميع القيم القومية عن طريق صقل شخصية الأفراد وتعليمهم الإلتزام بالطاعة والنظام، والمساهمة في ايجاد أشخاص على درجة عالية من اللياقة البدنية وتعليمهم كيفية توزيع الدخل بين الإدخار والإستهلاك[٤٠].

٨- للقوات المسلحة دور مهم أثناء حدوث الكوارث والنكبات، حيث تقوم بأعمال المساعدة والإغاثة.

٩- يساعد وجود القوات المسلحة في أي دولة حصولها على مساعدات عسكرية خارجية قد تساهم في دفع عملية التنمية الإقتصادية إذا تم استخدامها بشكل مناسب.

١٠- الاحتفاظ بتوازن عسكري مع الدول المجاورة، وهذا يحد من التدخلات الخارجية مثل هروب رأس المال للخارج (Capital flight) وهجرة الأدمغة. إضافة إلى أن وجود القوات المسلحة يحد من تخفيض الانفاق الإستثماري في الدولة.

١١-تساهم زيادة النفقات العسكرية في استخدام الموارد الاقتصادية المعطلة (في حالة التشغيل غير الكامل) عن طريق زيادة الطلب العسكري على هذه الموارد (وخاصة العنصر البشري) الذي ينعكس بدوره على زيادة النمو الاقتصادي[٤١].

١٢- تستخدم النفقات العسكرية لترشيد الطلب بطريقة مباشرة، ففي المجتمعات التي يحتل فيها الإنفاق العسكري نسبة مرتفعة من الناتج القومي الإجمالي، وتبرز ضرورة تأمين وتنظيم الطلب من أجل ضمان التوسع الاقتصادي، وتحتاج عملية تنظيم الطلب من جانب الحكومة إلى جهاز أبحاث وتخطيط ضخم، ولعملية تنظيم الطلب شقان[٤٢]:

الأول: يختص بتنظيم طلب المستهلك من أجل ضمان شراء السلع المنتجة.

الثاني: تنظيم الطلب الكلي من خلال الإنفاق الحكومي.

حيث أن توسع الطاع العسكري والصناعات المرتبطة به يؤدي الى زيادة تدخل الحكومة لضمان عملية التسويق في الداخل والخارج وتوجيه موارد اقتصادية (مالية وبشرية) للصناعات الحربية له آثار اجتماعية واقتصادية ضارة وتساهم الحكومة بتنظيم الطلب عن طريق زيادة النفقات العسكرية من اجل زيادة الطلب الكلي.

١٣- لا يتأثر الإنفاق العسكري عادة بالإنكماش، بل ربما يُستعمل في بعض الاقتصاديات كعلاج للأزمات الإقتصادية، ويقدر البعض أن إنفاق بليون دولار على الشؤون العسكرية في الولايات المتحدة الامريكية يولّد (٧٦٠٠٠) وظيفة جديدة وذلك من خلال عمل المضاعف[٤٣].

١٤- قد تلجأ الدول إلى استخدام القوة العسكرية من أجل تحقيق أهداف إقتصادية مباشرة وذلك من خلال الحرب أو التهديد بشن الحرب للإستيلاء على الموارد الاقتصادية لدولة أخرى بالقوة.

٢:٥:٢ الآثار السلبية:

١- إن الانفاق العسكري باعتباره توجيهاً لجزء من الموارد البشرية لصالح الجهد العسكري يُعتبر عادة المثل التقليدي للإستهلاك غير المنتج لأنه بفرض محدودية الموارد المتاحة فإن هذا يؤدي إلى نقص حجم الموارد المتاحة للاغراض المدنية من خلال أمرين:

الأول: تحويل جزء من موارد الإنتاج المادية البشرية من الأوجه المدنية للأغراض العسكرية.

الثاني: تحويل جزء من إنتاج الدولة من الاستخدام المدني الى الاستخدام العسكري وهذا يؤدي بالتالي إلى إنخفاض الاستهلاك المدني[٤٤].

٢- يقترن الانفاق العسكري عادة بتوزيع دخول جديدة وقوة شرائية جديدة ،كذلك فإن تحويل جزء من الموارد الاقتصادية للأغراض العسكرية وبالتالي تحويل الانتاج الى الاستخدام العسكري، لا بد أن يصاحبه إرتفاعاً في الأسعار وخاصة إذا ما موّلته الدولة في الداخل من خلال زيادة كمية النقود[٤٥].

٣- بالإضافة إلى ذلك فإن النفقات العسكرية تؤدي إلى تفاقم ارتفاع الأسعار لأن زيادتها تؤدي إلى زيادة الطلب دون أن يقابله أية زيادة في حجم المعروض من السلع القابلة للبيع، ويزداد هذا التاثير إذا تم تمويل الإنفاق عن طريق زيادة عرض النقد [٤٦].

٤- يتضاعف الضرر الاقتصادي للانفاق العسكري إذا ماجاءت الزيادة فيه مفاجئة مثلما يحدث في أوقات الحرب، لأن هذه التغيرات المفاجئة تفسد الأثار التي تبتغيها الدولة من وراء السياسات المالية والنقديةالتي ترسمها [٤٧].

٥- تختلف أثار النفقات العسكرية تبعاً لطريقة إنفاقها في الداخل أم في الخارج، فإذا كان الانفاق مخصصاً لاستيراد المعدات والاسلحة من الخارج. فإن هذا لا يؤدي إلى التوسع في الانتاج القومي، بل يعمل على تخفيض حصيلة الدولة من الصرف الأجنبي، وزيادة عجز ميزان المدفوعات مما يعيق التوسع الاقتصادي خاصة إذا ما ترتب على زيادة العجز تخفيض قيمة العملة وبالتالي ارتفاع أثمان المستوردات.

وأما إذا كان جزء من الانفاق يتجه أساساً للداخل فإن أثاره تختلف باختلاف مستوى التشغيل القائم، ومدى استجابته للزيادة الجديدة، ففي حالة التشغيل الكامل (Full employment) يتم مواجهة الزيادة في الانفاق العسكري على حساب القطاع المدني من خلال تحويل جزء من القوى العاملة وعوامل الانتاج إلى القطاع العسكري من القطاع المدني، مما يعمل على إنخفاض في إنتاج القطاع المدني[٤٨].

٦ – كذلك فان اختلال التوازن بين القطاع المدني والقطاع العسكري يؤدي الى هيمنة القطاع العسكري وهذا بالتالي يهدد مسيرة الديموقراطية.

٧– **أثار الاستثمار** *Investment effects*.

للنفقات العسكرية أثار ضارة على النمو حيث أن المؤسسات العسكرية تستخدم موارداً اقتصادية يمكن استخدامها في مشاريع استثمارية اكثر انتاجية تعمل على تحفيز معدل النمو الاقتصادي.بالاضافة الى ان مشتريات القطاع العسكري من الانتاج المحلي او استخدامه للعملات الصعبة من اجل شراء السلع والمعدات المستوردة يقلل من الموارد المخصصة لشراء السلع والمعدات اللازمة لزيادة حجم الاستثمارات وهذا يؤدي الى تقليل النمو في الانتاج المدني[٤٩].

٨– **أثر الانتاجية** *Productivity effects*.

لا يشهد القطاع الحكومي اية زيادة في الانتاجية، لهذا فإن التوسع في القطاع العسكري، يؤدي الى تحويل الموارد الاقتصادية من القطاع المنتج الى القطاعات غير المنتجة. وهذا ويترتب على ذلك أثار سلبية على الانتاجية[٥٠].

٩– **أثر تحول الدخل** *Income-shift effects*.

يعمل توجيه الموارد الاقتصادية من القطاع المدني الى القطاع العسكري على تقليل حجم الانتاج في القطاع المدني غير العسكري، فزيادة نسبة النفقات العسكرية تتطلب تحويل موارد مالية بحجم كبير من القطاع المدني الى القطاع العسكري.

وقد وجد بينويت (Benoit) ان هذه الآثار مجتمعة (٨، ٩، ١٠) تؤدي الى تقليل معدل النمو في الناتج القومي الاجمالي بمقدار ٢٥٪ سنوياً [٥١].

١٠- هناك آثار سيئة للنفقات العسكرية طبقاً لأقسامها [٥٢] فبالنسبة لتكلفة أفراد القوات المسلحة فانها تمثل الخسارة بالانتاج المدني الذي ينشأ نتيجة التوظيف العسكري والذي يمكن قياسه عادة عن طريق ايجاد حاصل ضرب افراد القوات المسلحة ومعدل الاجر المدني، اما بالنسبة لتكلفة البحث والتطوير فليس من السهل احتسابها بسبب وجود ما يسمى بالآثار الارتدادية (Spin-off effects)، ففي دراسة(Lubbell &Benoit 1977) أشارا فيها الى أن حوالي (٦٠٪) من الدراسات تخدم النواحي العسكرية، و (٤٠٪) منها تخدم القطاع المدني [٥٣].

١١- تؤثر النفقات العسكرية بطريقة غير مباشرة على نسبة الإدخار من الدخل القومي وخاصة في الدول النامية، حيث ان زيادة النفقات العسكرية تؤدي الى تقليص الأجر الاجتماعي في هذه الدول (Social Wage) عن طريق تقليص الانفاق على التعليم والصحة المواصلات، ومشاريع البنية التحتية،...الخ، الأمر الذي يؤدي الى زيادة مصروفات القطاع الخاص على هذه المشاريع، وحيث ان الدخل غير مرن، فان المصروفات الاستهلاكية الاجمالية سوف تزداد وبالتالي يزداد الانفاق على هذه القطاعات (المدارس، الصحة السفر ..الخ)، وهذه الأمور جميعها تزيد من الاستهلاك وتقلل نسبة الادخار من الناتج المحلي الاجمالي (انخفاض الادخارات القومية) مما يجعل للانفاق العسكري آثاراً سلبية على النمو الاقتصادي [٥٤].

١٢- الآثار السلبية المتعلقة برأس المال البشري والصناعة العسكرية [٥٥] :

أ- في حين يتميز القطاع المدني بأن فروعه الرئيسية تتبادل المنتجات فيما بينها في صورة مدخلات من الفروع المدنية نجد أن الصناعات الحربية تأخذ مدخلاتها من الفروع الأخرى سواء كانت مدنية أم عسكرية، لكن أغلب المنتجات العسكرية لا تكون بمثابة مدخلات للفروع المدنية وإنما يقتصر استخدامها على الأغراض العسكرية وحدها.

ب- يتميز رأس المال في القطاع العسكري بالاستقلال النسبي على عكس رأس المال المستخدم في القطاع المدني الذي يمكن أن يتحرك فيما بين الفروع المدنية المختلفة وبعكس ذلك الاختلاف في تكنولوجيا انتاج كل فرع من فروع الصناعة الحربية، وهذا ناتج عن طبيعته المميزة ومستوى السرية التي يتمتع بها وعدم ملائمته في كثير من الأحيان للقطاع المدني.

جـ- وفي جانب رأس المال البشري، فإن معظم العلوم والخبرات التي يكتسبها هذا العنصر تتعلق في معظمهما بالجانب العسكري البحت وذات صلة ضعيفة بالقطاع المدني، بالإضافة الى إرتفاع تكلفة وتأهيل وإعداد وتدريب العنصر البشري الذي يقتصر استخدامه في معظم الأحيان على القطاع العسكري.

١٣- هناك تكلفة الفرص الضائعة والمتمثلة في تحويل العديد من الكفاءات العلمية والفنية والعمالة الماهرة إلى القطاع العسكري مما يؤدي الى تباطئ معدل نمو القطاع المدني، وكذلك فإن عملية تخصيص رأس المال للقطاع العسكري يؤدي الى تخفيض تراكم رأس المال المخصص للقطاع المدني وبالتالي الناتج القومي المتأتي من هذا القطاع وهذا ينطوي عليه إنخفاض وتحويل الدخل من جانب لآخر[٥٦].

١٤- يؤثر حجم مصروفات الدفاع على الأوضاع السياسية الدولية وهذا يؤدي الى تعزيز عدم الاستقرار السياسي بين الدول مما يتسبب في زيادة وتيرة سباق التسلح. وهذا بدوره يحتاج إلى تخصيص موارد اقتصادية هائلة يمكن استخدامها في دفع عملية التنمية الاقتصادية بدلاً من إلحاق الضرر بالإقتصاد المحلي.

٢:٦: الخلاصة:

تعرضنا في هذا الفصل الى آراء مختلفة حول تحديد مفهوم الانفاق العسكري، بالاضافة الى التعرف على محددات النفقات العسكرية بشكل عام حيث تم تقسيم هذه المحددات بناء على عدة اعتبارات: اقتصادية، سياسية، اجتماعية بالاضافة الى أغراض الضرورات الامنية والاستراتيجية. كذلك ناقش هذا الفصل طرق قياس النفقات العسكرية ومحددات كل طريقة منها، كذلك تم استعراض الطرق التي تستخدمها دول العالم في حجب الارقام الفعلية لنفقاتها العسكرية نظراً للسرية الكبيرة التي تحاط بها مثل هذه البيانات، وينتهي الفصل الى التعرف على الآثار الاقتصادية للنفقات العسكرية على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي.

٧:٢: هوامش الفصل الثاني:

١- صبري، عبدالرحمن، أثر الانفاق العسكري في اسرائيل على مسار النمو الاقتصادي في الفترة (١٩٥٠-١٩٧٢)، (معهد الإنماء العربي، بيروت ١٩٨٣، ص١٤٩).

٢- البطل، يولا. الانفاق العسكري في اسرائيل خلال ٣٥ عام (مؤسسة الدراسات الفلسطينية-بيروت. ١٩٨٤) ص٩٣.

٣- البطل، يولا،(١٩٨٤)، المرجع السابق، ص٩٣.

٤- البطل، يولا، (١٩٨٤)، المرجع السابق، ص ص٩٣-٩٥.

٥- مراشدة، علي، التنمية الاقتصادية في ظل ظروف الحرب، (رسالة ماجستير منشورة، الجامعة الاردنية- عمان) ١٩٩٠، ص٤٤.

6- Maizels, A and Nissake.M,"The Determinants of Military Expenditure in Developing Countries" World Development,(1986). Vol.14, No.9, p.1131.

7- Lebovic, J. and Ishaq, A "Military Burden,Security Needs and Economics Growth in the Middle East", Journal of Conflict Resolution, (1987), Vol.31, No.1, p.112.

8- Lebovic J. and Ishaq A.(1987), Ibid, p.112.

9- Lebovic J. and Ishaq A.(1987), Ibid, p.113.

10- Looney, Robert."Internal and External Factors in Effects Third World Military Expenditure" Journal of Peace Research. (1989),Vol.23,No.1, p.44.

11- Whynes, David. The Economics of Third World Military Expenditure. The Macmillan Press, LTD, London, 1979, p16.

12- Whynes, David,(1979), Ibid, pp.16-17.

١٣- مراشدة، علي،(١٩٩٠)، المرجع السابق، ص٤٥.

14- Maizels,A. and Nissake,M. (1986) op.cit. p.1129.

15- Maizels,A. and Nissake,M. (1986) op.cit. p.1128.

١٦-صبري، عبدالرحمن،(١٩٨٣)، المرجع السابق، ص١٥٦.

١٧-**حلف الناتو** (*North Atlantic Treaty Organization NATO*) ويشمل أربعة عشر دولة وهي: الولايات المتحدة الامريكية، بلجيكيا، بريطانيا، كندا، الدنمارك، فرنسا، الجمهورية الالمانية الفدرالية(سابقاً)، اليونان، ايطاليا، لوكسمبورغ، هولندا، النرويج،البرتغال،تركيا.

حلف وارسو (*Warsaw Treaty Organization WTO)* ويشمل سبع دول هي: الاتحاد السوفياتي(سابقاً)، بلغاريا، تشيكوسلوفاكيا، جمهورية المانيا الديموقراطية(سابقاً)،هنغاريا،بولندا،رومانيا.

18- Maizels,A. and Nissake M (1986) op.cit. p.1131.

19- Maizels,A. and Nissake,M. (1986) op.cit. p.1132.

20- Harris, Geoffrey "The Determinant of Defense Expenditure in the Asean Region" Journal of Peace Research. (1986). Vol.23, No.1, p.45.

٢١- من هذه الدراسات:

- Harris, Geoffrey (1986) op.cit p.45.
- Looney,R. and Frederiksen,P. "Defence Expenditure External Public Dept and Growth in Developing Countries" Journal of Peace Research (1986), Vol.23, No.4, p.337.

22- Looney, R. and Frederiksen P. (1986). Ibid. p.337.

23- Goertz,G. and Diehl,P. "Measuring Military Allocation,A comparison of Different Approches", Journal of Conflict Resolution, (1986), Vol .30, pp 555-557.

24- Goertz, G. and Diehl P. (1986),Ibid.p 558.

25- Goertz, G. and Diehl P. (1986). Ibid. p 559.

26- Goertz, G. and Diehl P. (1986). Ibid.p 560.

- Maizels, A. and Nissake M. (1986) op.cit. p1133.

27- Goertz, G. and Diehl P. (1986). op.cit.p.561.

- Ball, N. :"Measuring Third World Military Expenditure", World Development, (1984), Vol.12, No 2, pp.157-158.

28- Goertz, G. and Diehl, P. (1986). op.cit, pp. 559-560.

29- Goertz, G. and Diehl, P. (1986).op.cit,p. 560.

30- Goertz, G. and Diehl, P. (1986). op.cit,p. 561.

31- Ball, N. (1984). op.cit, pp. 157-158.

32- Ball, N. (1984). op.cit, pp .158-161.

٣٣- للمزيد حول الموضوع انظر الدراسة السابقة ص ١٥٩.

٣٤- صبري، عبدالرحمن،(١٩٨٣)، المرجع السابق، ص٢٧.

٣٥- صبري، عبدالرحمن،(١٩٨٣)، المرجع السابق، ص٢٢٩.

36- Deger, Saadet. Military Expenditure in Third World Countries, Routledge and Kegan Paul London, Boston and Henley (1986). p.112.

37- Kennedy, G.The Military in The Third World, London Duckworth (1974), p.196.

38- Kennedy, G. (1974) op.cit ,p196.

39- Kennedy ,G. (1974) op.cit ,p.196.

40- Lebovic, J. and Ishaq, A.(1987) op.cit , p.109.

٤١- صبري، عبدالرحمن،(١٩٨٣)،المرجع السابق، ص٢٦٩.

٤٢- صبري، عبدالرحمن،(١٩٨٣)، المرجع السابق، ص٢٢٩.

٤٣- صبري، عبدالرحمن،(١٩٨٣) المرجع السابق، ص٢١٦.

٤٤- صبري، عبدالرحمن،(١٩٨٣)، المرجع السابق، ص١٦٨.

٤٥- صبري، عبدالرحمن،(١٩٨٣)، المرجع السابق، ص١٥٦.

٤٦- صبري، عبدالرحمن،(١٩٨٣)، المرجع السابق، ص٢١٧.

٤٧- صبري، عبدالرحمن،(١٩٨٣)، المرجع السابق، ص٢٢٦.

٤٨- صبري، عبدالرحمن،(١٩٨٣)، المرجع السابق، ص ص٢٦٧-٢٧٠.

49- Whynes, David. (1979). op.cit. p 70.

50- Whynes, David. (1979). op.cit. p 70.

51- Whynes, David. (1979). op.cit. pp 70-71.

٥٢- تقسم النفقات العسكرية الى : نفقات على الاشخاص، القوى البشرية، معدات رأسمالية، نفقات البحث والتطوير، البناء والتشييد، النفقات الادارية والسفر للخارج.

53- Whynes, David. (1979). op.cit. p 73-76.

54- Deger, Saadet (1986) op.cit. pp114-115.

٥٥- صبري ، عبدالرحمن، (١٩٨٣)، المرجع السابق، ص١٨٣.

- مراشدة ، علي، (١٩٩٠)، المرجع السابق، ص١٦١.

56- Deger, Saadet, (1986) op.cit. pp 69-70.

الفصل الثالث

أثر الإنفاق العسكري على التنمية الاقتصادية

"خلفية الدراسة"

الفصل الثالث

أثر الانفاق العسكري على التنمية الاقتصادية

"خلفية الدراسة"

مقدمة:

تعددت الدراسات التي تناولت موضوع النفقات العسكرية وأثرها على التنمية الاقتصادية في العديد من دول العالم، كما واختلفت النتائج التي توصلت اليها هذه الدراسات، فبعضها قد اشار الى وجود علاقة عكسية بين النفقات العسكرية والتنمية الإقتصادية، والبعض بيّن أن العلاقة إيجابيةوالبعض الآخر أشار الى عدم وجود علاقة ذات دلالة احصائية.

والهدف هنا هو استعراض أهم الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين نفقات الدفاع والتنمية الاقتصادية من الناحية النظرية والعملية، حيث سيتم عرض النتائج والأسباب الكامنة ورائها، كما وسيتم التعرف على الدراسات التي تناولت هذه العلاقة في الاردن والنتائج التي توصلت اليها.

١:٣ دراسة بينويت.[1] *(Benoit , 1977)*.

تعتبر الدراسة التي قام بها الاقتصادي أميل بينويت (Benoit , 1977). من اهم الدراسات التي بينت ان للنفقات العسكرية أثر ايجابي على النمو لاقتصادي (معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي). أما الدراسات اللاحقة فأشارت الى أنه من الممكن أن تترك النفقات العسكرية أثاراً ايجابية، لكن المحصلة تؤكد أن لهذه النفقات أثاراً سلبية على النمو الاقتصادي.

هذا، وأشارت معظم هذه الدراسات الى ان زيادة النفقات العسكرية تعمل على تخفيض في الموارد المتاحة للاستثمار والتي تؤدي بدورها الى تقليل معدل النمو وابطاء عجلة التنمية الاقتصادية في الوقت الذي وجد فيه بينويت (Benoit) أن هناك علاقة طردية، حيث وجد ان

الدول التي ترتفع بها نسبة النفقات العسكرية من الناتج المحلي الاجمالي تتمتع بمعدل نمو مرتفع. اما الدول التي تنخفض فيها هذه النسبة فتعاني من انخفاض في معدلات النمو.

ولقد استخدم بينويت عينة تتكون من (٤٤) دولة نامية، قسمها الى سلسلتين (A,B) ، كل سلسلة تمثل مجموعة من الدول، وفترة زمنية معينة، حيث تشمل السلسلة (A)، الفترة الزمنية من (١٩٥٠-١٩٦٥)، اما السلسلة (B) فتشمل الفترة من (١٩٦٠-١٩٦٥).

واستخدم النمو في الناتج المحلي الاجمالي كمتغير تابع، وكل من الاستثمار، النفقات العسكرية، القروض والمساعدات الخارجية كمتغيرات مستقلة، ووجد ان معامل ارتباط سبيرمان بين عبء الدفاع ومعدل النمو موجب وقوي ($r = 0.55$)، وبين انه من الممكن ان تكون العلاقة بين عبء الدفاع والنمو الاقتصادي ناتجة عن وجود عامل آخر يؤثر على كل من الانفاق العسكري والنمو الاقتصادي في الوقت نفسه (Spurious Relation) .

إضافة الى ذلك استخدم بنيويت (Benoit)، معادلات الانحدار المتعدد بتوظيف: المساعدات الخارجية متعددة الجوانب، الاستثمار وعبء الدفاع، ووجد في المدى القصير (١٩٦٠-١٩٦٥) (سلسلة A) أن هناك علاقة طردية بين عبء الدفاع ومعدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي، أما على المدى الطويل فلا يمكن تطبيق ذلك، وبذا لا يمكن معرفة الاثر النهائي على النمو من مجرد معرفة التاثير في المدى القصير.

أما بالنسبة لاتجاه العلاقة بين النفقات العسكرية وعبء الدفاع فقد وجد (بنيويت Benoit) ان العلاقة تبدأ من عبء الدفاع، حيث ان زيادة النفقات العسكرية كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي لها آثار ايجابية على معدل النمو، وأشارت الدراسة الى عدم اي وجود ارتباط بين معدل دخل الفرد وعبء الدفاع، او بين الايرادات الضريبية واجمالي النفقات الحكومية او بين نسبة النفقات العسكرية والنفقات العامة من جهة وبين معدل النمو من جهة اخرى.

أما فيما يتعلق بالجوانب الإيجابية التي تساهم بها البرامج الدفاعية في غالبية الدول، فقد تعرضنا اليها في الفصل الثاني من هذه الدراسة.

بالاضافة الى الجوانب الايجابية فإن هناك آثاراً سلبية للنفقات العسكرية على النمو، وقد تركزت في معظمها على أثر تحول الدخل وأثر الاستثمار وأثر الانتاجية، وقد تعرضنا اليها في الفصل الثاني من هذه الدراسة ولا داعي للتكرار.

هذا، ولقد تم تقدير الاثر النهائي للنفقات العسكرية على النمو، ووجد (بنيويت) ان زيادة النفقات العسكرية كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي بمقدار (١٪) يؤدي الى انخفاض في معدل نمو الانتاج المدني بمقدار (٢٥ر٪).

٢:٣: دراسة ديجر وسين (2) *(Deger and Sen)*

استعرضت هذه الدراسة بعض الدراسات التي تناولت العلاقة بين النفقات العسكرية والنمو الإقتصادي واشارت الى ان الدراسات التي وجدت ان للانفاق العسكري اثاراً سلبية على النمو تناولت أثر الانفاق العسكري على بعض المتغيرات الكلية (معدل الإدخار المحلي، الاستثمار، النمو الاقتصادي، الميزان التجاري، ميزان المدفوعات)، أما الدراسات التي وجدت ان هناك آثار ايجابية للانفاق العسكري على النمو، فلقد تناولت الاثار الارتدادية لهذه النفقات التي تتمثل في خلق طلب فعلي ودورها في عملية التحديث (Modernization).

ولقد استخدمت الدراسة نموذجاً قياسياً آنياً لمعرفة الارتباط بين النمو الاقتصادي والاستثمارات الكلية والنفقات العسكرية تم معاملة عبء الدفاع كمتغير داخلي، وبينت الدراسة القنوات التي من خلالها تؤثر النفقات العسكرية على النمو، وهي :

١- أثر توزيع الموارد (Resource Allocation Effect)،

ان زيادة النفقات العسكرية يعمل على توجيه الموارد المتاحة بعيداً عن التكوين الراسمالي، وهذا بدوره يقلل معدل النمو.

٢- أثر تعبئة الموارد،

وذلك عن طريق تقليل (زيادة) حجم الإدخار (الاستثمار) الناتج عن زيادة عبء الدفاع.

٣- أثر التحديث أو الآثار الارتدادية والتي تتمثل في:

أ. خلق طلب فعلي للصناعات التي تعمل بأقل من طاقتها الفعلية

ب. التطور التكنولوجي خلال انتقال دالة الانتاج.

واشتملت العينة على خمسين دولة نامية تمت دراستها خلال الفترة الزمنية (١٩٦٥-١٩٧٣)، باستخدام السلاسل الزمنية (Time Series)، والاعتماد على نشرات البنك الدولي ومعهد ستوكهولم الدولي لابحاث السلام (SIPRI) في الحصول على البيانات اللازمة لتقدير النموذج، واستخدمت طريقة المربعات الصغرى ذات الثلاث مراحل (3SLS).

ولقد بينت النتائج ان للنفقات العسكرية آثاراً سلبية على النمو الاقتصادي، تتمثل في انخفاض معدل النمو، حيث وُجدت قيمة مضاعف الانفاق العسكري حوالي (-١٦٣٣ر.) مما يعني أن زيادة عبء الدفاع يؤدي الى تقليل معدل النمو.

٣:٣ دراسة ديجر وسميث [3] ((Deger and Smith (1983)

أشارت الدراسة الى القنوات التي تؤثر من خلالها النفقات العسكرية على النمو وحصرتها فيما يلي:

١- توزيع وتعبئة الموارد — 1- Resources Allocation & Mobilization

٢- تنظيم الانتاج — 2- Orgnization of Production

٣- الهيكل الاجتماعي السياسي — 3- Socio-Political Structure

٤- العلاقات الخارجية — 4- External Relations

فزيادة النفقات العسكرية تؤدي إلى تحويل الموارد المخصصة للاستهلاك والإستثمار، بالاضافة إلى أن زيادة نسبة المستوردات العسكرية تؤدي إلى زيادة الضغوط على ميزان المدفوعات. من جهة أخرى تعتبر القوات المسلحة هي القناة التي من خلالها تدخل التكنولوجيا إلى المجتمع، ويطور تزويد الخدمات العامة، وخدمات البنية التحتية. ومن جانب آخر يمنع وجود القوات

المسلحة حدوث الصراعات الداخلية ونشر ايدولوجيات متحضرة تساهم في زيادة الانتاج، وتعمل كذلك على توفير الأمن من التهديد التي قد تتعرض له الدولة من الدول المجاورة.

ولمعرفة العلاقة بين النمو الاقتصادي والنفقات العسكرية، تم استخدام نموذجاً قياسياً يتكون من ثلاث معادلات آنية، هي: **المعادلة الاولى**: النمو الاقتصادي، **المعادلة الثانية**: معدل الادخارات القومية، و**المعادلة الثالثة**: عبء الدفاع، حيث تحتوي هذه المعادلات على بعض المتغيرات التي تحاول الدراسة معرفة تاثيرها على كل من المتغيرات الاساسية. ولقد تم تقديرها بواسطة طريقة المربعات الصغرى ذات المراحل الثلاث (3SLS) واشتملت العينة على خمسين دولة نامية[٤] تم دراستها خلال الفترة (١٩٦٥-١٩٧٣) بواسطة طريقة المقاطع العرضية (Cross-section)، وقد استخدمت نشرات الكتاب السنوي لمعهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام في الحصول على البيانات العسكرية.

وقد بينت نتائج التقدير أن للنفقات العسكرية أثار ايجابية على النمو في بعض المعادلات، وأثار سلبية في معادلات أخرى، وعند احتساب قيمة المضاعف للنفقات العسكرية من أجل ايجاد الأثر الصافي الذي تتركه النفقات العسكرية على النمو الاقتصادي، وُجدت قيمته (-٢٠١ر٠) وهذا يؤكد أن للنفقات العسكرية أثار سلبيةعلى معدل النمو الاقتصادي على الرغم من وجود بعض الأثار الايجابية (أثر التحديث والأثار الارتدادية).

٣:٤: دراسة بول، [5] (*Ball (1983)*).

تركزت هذه الدراسة على تبيان أثر الانفاق العسكري على النمو الاقتصادي، وقد انتقدت هذه الدراسة النتائج التي توصلت اليها دراسة بنيويت (Beniot, 1973,1978). بحجة أن الدراسة المذكورة كانت تفتقر إلى استخدام النماذج الاحصائية لمعرفة طبيعة الارتباط بين النمو الاقتصادي والنفقات العسكرية إضافة إلى إنتقادها للطريقة التي عرّف بها بنيويت المتغيرات المستخدمة وتعريفه لمفهوم المساعدات الخارجية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي، وترى هذه الدراسة ان طبيعة العلاقة الايجابية بين النفقات العسكرية والنمو الاقتصادي ترجع في اسبابها الى تاثير المساعدات

الخارجية الايجابي على النمو الاقتصادي وليس تاثير الإنفاق العسكري كما يراه البعض الآخر، وأشارت الدراسة كذلك الى أن الدرجة التي يستفيد منها الاقتصاد المدني من الموارد الاقتصادية ربما يكون مبالغ فيها إذا كانت تكلفة تزويد البدائل العسكرية أكثر من تكلفة إنتاج هذه السلع والخدمات في القطاع المدني.

٣:٥: دراسة ليم [6](*Lim (1983)*)

حاولت هذه الدراسة اختبار العلاقة بين النفقات العسكرية والنمو الاقتصادي لعينة من الدول النامية تشمل أربع وخمسين دولة، خلال الفترة الزمنية (١٩٦٥-١٩٧٣)، وتم استخدام نموذج هارود-دومر (Harrod-Domar Model) للنمو، بالاضافة الى معادلات أخرى استخدمت فيها بعض المتغيرات ومنها العجز في الحساب الجاري كنسبة من الادخار الكلي القومي، ومعدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي، ونسبة النفقات العسكرية من النفقات العامة، وتدفق رأس المال الاجنبي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي.

وتم تقدير المعادلات بواسطة طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS)، حيث وُجد من نتائج التقدير أن للنفقات العسكرية أثار سلبية على النمو الاقتصادي، إضافة إلى ذلك وُجد أن المساعدات الخارجية تساهم في تخفيف الأثار السلبية للنفقات العسكرية على النمو الاقتصادي.

٣:٦: دراسة فيرنير [7](*Verner (1983)*).

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار إتجاه وشكل المبادلة (Trade - off)، بين الانفاق على التعليم والانفاق على الدفاع تجريبياً في كل من دول أمريكا اللاتينية الثماني عشر خلال الفترة (١٩٤٨-١٩٧٩).

وقد تم استخدام معادلة تربط بين النفقات التعليمية كنسبة من النفقات الحكومية من جهة، وبين النفقات العسكرية كنسبة من النفقات الحكومية، والتغير النسبي في معدل الدخل الحقيقي من جهة أخرى وقد اظهرت النتائج وجود علاقة تبادل ايجابية بين الانفاق على التعليم والانفاق على

الدفاع لمجموعة من دول العينة وعلاقة تبادل سلبية لمجموعة أخرى، بينما لم تتوصل الدراسة لوجود علاقة تبادل ذات دلالة لبقية الدول.

٧:٣ دراسة فاييني، آنييز وتايلر[8] *Faini, Annez and Taylor (1984)*

بينت هذه الدراسة ان زيادة عبء الدفاع ترتبط مع انخفاض في معدل النمو الاقتصادي، واعتمدت الدراسة على الادلة خلال الفترة الزمنية (١٩٥٢-١٩٧٠)، حيث استُخدمت معادلة انحدار بسيط وُجد من خلالها ان زيادة عبء الدفاع بمقدار (١٪) يؤدي الي انخفاض في معدل النمو السنوي بمقدار (١٣ر٠٪)، الى جانب ذلك وجدت الدراسة ان زيادة نفقات الدفاع[9] ترتبط مع انخفاض مساهمة كل من الادخار والاستثمار، وزيادة العبء الضريبي، بالاضافة الى تحول النشاط الاقتصادي من القطاع الزراعي باتجاه القطاع الصناعي.

من جهة أخرى اشارت الدراسة الى وجود آثار ايجابية للنفقات العسكرية على النمو في المجتمعات التي تمتاز بوجود طاقة انتاجية معطلة، حيث أن زيادة الطلب الكلي المتأتي من الطلب الاضافي للقوات المسلحة يؤدي الى زيادة الانتاج والطاقة الانتاجية ومعدل الارباح. ونتيجة لذلك فان زيادة الارباح تعمل على زيادة الاستثمار وبالتالي معدل النمو.

٨:٣ دراسة كابلين، قليدتش وبجيرهولت.

(Cappelen ,Gleditsch and Bjerkholt (1984))[10]

تهدف هذه الدراسة الى الاجابة على بعض الاستفسارات التي تتعلق بأثر زيادة النفقات العسكرية على معدل النمو الاقتصادي في الاقتصاديات الصناعية المتقدمة.

وتستخدم هذه الدراسة مزيج من تحليل المقاطع العرضية (Cross-Sectional) والسلاسل الزمنية لدراسة هذه العلاقة لمجموعة تتكون من سبعة عشر دولة من الدول الصناعية تم دراستها خلال الفترة (١٩٦٠-١٩٨٠) وباستخدام نشرات الكتاب السنوي لمعهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام

واحصائيات دول (OECD)، وقد تم تقسيم هذه الدول بناءً على عدة مقاييس:

١- الحجم (*National Size*).

٢- درجة الانفتاح (*Degree of Openness*).

٣-الانتاج العسكري (*Military Production*).

٤- الصادرات النفطية (*Oil Exports*).

٥- طبيعة تواجد النظام السياسي السائد (*The Nature of Existence Political System*).

وللوصول الى معرفة العلاقة بين النفقات العسكرية والنمو الاقتصادي تم بناء نموذج قياسي يتكون من ثلاثة معادلات آنية :

المعادلة الاولى: معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي .

المعادلة الثانية: النمو في الانتاج الصناعي.

المعادلة الثالثة: معدل الاستثمار.

أما بالنسبة للنتائج التي توصلت اليها هذه الدراسة للعينة ككل .

- تؤدي زيادة النفقات العسكرية بمقدار (١٪) كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي مباشرة الى زيادة مقدارها (٠.٠٨٪) في معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي وانخفاض في معدل الاستثمار بمقدار (١.٢٣٪).
- كذلك فإن زيادة بمقدار (١٪) في معدل نمو الصادرات العالمية للسلع الصناعية يؤدي الى زيادة بحوالي (٠.٦٧٪) في معدل نمو الانتاج الصناعي.

٩:٣: دراسات ديجر

١:٩:٣ دراسة ديجر *(Deger (1985))* [11]

تُعتبر عملية تنمية العنصر البشري وخاصة الانفاق العام على التعليم هو هدف مهم للحكومات في الدول النامية، ففي منتصف السبعينيات وصل الانفاق على التعليم والصحة حوالي (٣.٥٪)

من إجمالي الناتج القومي الاجمالي للدول النامية. بالاضافة الى ذلك فإن حكومات هذه الدول تواجه التزامات للقطاع العسكري لتوفير وتدعيم الأمن لمواجهة أي تهديد محتمل. إضافة الى ذلك فان زيادة النفقات العسكرية ينطوي عليها زيادة استهلاك الموارد النادرة من أجل شراء الآلات العسكرية وإعادة توزيع الموارد النادرة والمؤهلة باتجاه الصناعات العسكرية. وبينت الدراسة كذلك أن الدول النامية أنفقت حوالي (٦.٣٪) من الناتج القومي الاجمالي على الدفاع، في الوقت الذي ترتفع فيه نسبة الفقر في العالم.

وأشارت الدراسة أن وجود عدة قنوات تؤثر من خلالها النفقات العسكرية على عملية تكوين العنصر البشري، وهي:

١- الآثار الارتدادية (Spin-off Effects).

٢- التوجهات الاجتماعية (Social Attitudes).

٣- آثار النمو (Growth Effects).

٤- مقيدات الايرادات الحكومية (Government Revenue Constraints).

ولقد استخدمت ديجر (Deger) عينة تتكون من ٥٠ دولة نامية[١٢] تم دراستها خلال الفترة الزمنية (١٩٦٥-١٩٧٣) عن طريق المقاطع العرضية، واستخدام نموذج قياسي يتكون من أربع معادلات آنية استخدم فيها عبء الدفاع، معدل النمو، نسبة الادخار القومي، نسبة النفقات التعليمية من الناتج المحلي الاجمالي كمتغيرات داخلية، وقد تم تقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى ذات المراحل الثلاث(3SLS)، ووجد أن قيمة مضاعف الانفاق على الدفاع وعلى التعليم (-٠.٣٣). وهذا يعني أن هناك علاقة عكسية (مبادلة سلبية Negative Trade-off) بين الانفاق على التعليم والانفاق على الدفاع، أي أن زيادة عبء الدفاع تؤدي الى انخفاض الانفاق على التعليم مع أخذ جميع الآثار التداخلية بعين الاعتبار. كذلك قد تم احتساب مرونة الانفاق على التعليم بالنسبة للانفاق على الدفاع، ووجدت قيمتها (-٠.٨٣٢٧)، أي أن زيادة النفقات العسكرية كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي بمقدار (١٪) يؤدي الى انخفاض ميزانية التعليم كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي بمقدار (٠.٨٣٢٧) عند أخذ جميع المتغيرات المرتبطة بعين الاعتبار كالنمو.

٢:٩:٢ دراسة ديجر *(Deger (1986))* [13]

تناولت ديجر (Deger) في هذه الدراسة الآثار الاقتصادية وغير الاقتصادية للنفقات العسكرية على النمو الاقتصادي، حيث أشارت الى وجود عدة قنوات تؤثر من خلالها النفقات العسكرية على النمو والتنمية الاقتصادية، هي:

١- توليد طلب اجمالي اضافي (Creation of Additional Aggreagate Demand).

٢- الآثار الارتدادية.

٣- توجيه الموارد الاقتصادية بعيداً عن الاستثمار (Divert Resources Away from Investment).

٤- إنشاء وتكوين موارد جديدة (Creation of Additional Resources).

ومن اجل التوصل الى معرفة تاثير هذه القنوات على النمو، استخدمت ديجر (Deger) نموذجاً قياسياً يتكون من ثلاث معادلات آنية تم تطبيقه على مجموعة تتكون من (٥٠)دولة نامية خلال الفترة الزمنية (١٩٦٥-١٩٧٣)، والمعادلات الثلاث هي :

المعادلة الأولى: معادلة النمو الاقتصادي حيث تم تمثيل القناتين الاولى والثانية ضمن هذه المعادلة.

المعادلة الثانية: معادلة الادخار حيث تتضمن هذه المعادلة على القناتين الأخيرتين.

أما المعادلة الثالثة: معادلة عبء الدفاع، وتبين أثر النفقات العسكرية على النمو في الناتج المحلي الاجمالي، وقد تم استخدام طريقة البيانات المقطعية، وبالإعتماد على نشرات الكتاب السنوي لمعهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (SIPRI) للحصول على البيانات الخاصة بالانفاق العسكري وتم تقدير هذا النموذج بواسطة طريقة المربعات الصغرى ذات المراحل الثلاث (3SLS).

ولمعرفة الأثر النهائي للنفقات العسكرية على النمو، تم احتساب قيمة مضاعف الانفاق العسكري الذي يأخذ بعين الاعتبار الاثار المباشرة وغير المباشرة، ووجد أن قيمته (-٢١٧ر.) وهذا يبين ان الآثار السلبية تزيد عن الآثار الايجابية، بمعنى آخر يدل ذلك على أن هناك علاقة عكسية بين عبء الدفاع ومعدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي.

٣:١٠ دراسة جوردنغ [14] (Joerding (1986))

بينت هذه الدراسة أن النفقات العسكرية هي عبارة عن متغير داخلي (Endogenous Variable)، وليس متغير خارجي[١٥] (Exogenous Variable)، وتعتمد هذه الدراسة على ما يسمى بسببية جرانجر (Granger Causlity)، لاختبار ان النفقات العسكرية ليست متغير خارجي بالنسبة لمعدل النمو الاقتصادي[١٦].

وفي هذه الدراسة تم اختبار سببية جرانجر بين النمو الاقتصادي والانفاق العسكري، حيث أعطيت القيم السابقة للنمو الاقتصادي،الانفاق العسكري. الاستثمار الحالي والسابق، الانفاق الحكومي. واستخدمت نشرات الوكالة الامريكية للسيطرة على السلاح ونزعه (USACDA)، ومعهد ستوكهولم الدولي لابحاث السلام (SIPRI)، للحصول على البيانات العسكرية.

وكانت نتائج الدراسة تشير الى أن النمو الاقتصادي يسبب النفقات العسكرية حسب سببية جرانجر (Economic growth Granger Cause Military Expenditure) ولا يوجد أي دليل على أن النفقات العسكرية تسبب النمو الاقتصادي حسب معامل جرانجر (Military Expenditure Granger Cause Economic Growth) والنتائج أكدت أن النفقات العسكرية هي عبارة عن متغير داخلي.

٣:١١ دراسة بسواس ورام [17] Biswas and Ram (1986)

تهدف هذه الدراسة الى معرفة فيما اذا كان هناك أي أثر للنفقات العسكرية على النمو الاقتصادي. ومن أجل الوصول الى ذلك تم استخدام نموذج (Augmented Model).

وقد اشتملت الدراسة على ثماني وخمسين دولة من الدول النامية[١٨] تم دراستها خلال الفترة الزمنية (١٩٦٠-١٩٧٧)، حيث تم تقسيم هذه الفترة الى مرحلتين: الأولى (١٩٦٠-١٩٧٠)، والثانية (١٩٧٠-١٩٧٧). بالاضافة الى ذلك تم تقسيم الدول الى مجموعتين حسب مستوى الدخل(متدني ومتوسط).

وبينت نتائج الدراسة أنه لا يوجد أي أثر ذات دلالة إحصائية ومقبولة اقتصادية

(statistically insignificant) للنفقات العسكرية على النمو الاقتصادي للعينة ككل والدول حسب أقسامها.

كذلك لا توجد للقطاع العسكري أية وفورات خارجية سواء كانت ايجابية أو سلبية على القطاع المدني كذلك يوجد اختلاف في انتاجية العناصر الانتاجية بين القطاعين: المدني والعسكري.

١٢:٣: دراسة ليبوفيك واسحق *(Lebovic and Ishaq (1987))*[19]

تركزت هذه الدراسة على اختبار الجانب النظري للارتباط بين النفقات العسكرية والنمو الاقتصادي. ومعرفة محددات هذه النفقات سواء كانت على المستوى المحلي أو على المستوى الاقليمي.

وأشارت هذه الدراسة الى أن معظم الدراسات السابقة[٢٠] والتي تناولت موضوع النفقات العسكرية وأثرها على التنمية الاقتصادية كانت تعاني من قصور في عدد من الجوانب. ومن ضمنها الافتراض الضمني الذي يبين أن الآثار الايجابية للنفقات العسكرية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية يمكن قياسها بمعدل النمو الاقتصادي أو معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي. وكذلك أن الآثار السلبية للنفقات العسكرية يمكن قياسها بالآثار السلبية على المتغيرات الاقتصادية كالإدخار المحلي والاستثمار الخاص. وما تبينه هذه الدراسة هو أن معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي لا يمكن اعتباره مقياس تام للرخاء الاجتماعي، كذلك فإن التأثير السلبي للنفقات العسكرية على الادخارات المحلية والاستثمارات الخاصة ليست فقط هي النتائج السلبية.

ولقد تم استخدام نموذج قياسي يتكون من ثلاث معادلات آنية لمعرفة الأثر النهائي للنفقات العسكرية على النمو الاقتصادي بحيث يشمل هذا النموذج جميع الآثار المباشرة وغير المباشرة (الايجابية والسلبية منها).

وقد اشتملت العينة على معظم دول الشرق الأوسط[٢١] تم دراستها خلال الفترة (١٩٧٣-١٩٨٢). وتم تقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) وطريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين (2SLS).

وأشارت النتائج لجميع الدول[٢٢] أنه ليس لعبء الدفاع أية آثار ايجابية أو سلبية على معدل

النمو في الناتج المحلي الاجمالي بشكل مباشر أو خلال تاثيرها على معدل الاستثمار. وهذا ينطبق على جميع دول العينة السبعة عشر بغضّ النظر عن مستويات الدخل ومدى توفر الموارد الاقتصادية. لذلك تم تطبيق النموذج على مجموعة من الدول غير المصدرة للنفط وهي -الاردن، سوريا، مصر، اسرائيل، المغرب، تونس، الجمهورية اليمنية العربية (سابقاً)، حيث تتوفر جميع البيانات المطلوبة عن هذه الدول، ووُجد أن هناك علاقة عكسية بين النمو الاقتصادي والنفقات العسكرية لكن العلاقة ليست ذات دلالة احصائية.

هذا، وقد أظهرت الدراسة أن عبء الدفاع يضغط النمو الاقتصادي(Crowd-out Growth) في منطقة الشرق الاوسط خلال الفترة (١٩٧٣-١٩٨٢)، في حين تم أستخدام بدائل معينة لقياس عبء الدفاع[٢٣]، لذا، فإن النتائج بينت أن عبء الدفاع يقلل من معدل النمو في دول الشرق الاوسط غير المصدرة للنفط.

١٢:٢: دراسة راسلر وتومبسون *(Rasler and Thompson (1988))*[24]

هدفت هذه الدراسة الى معرفة إذا كان هناك إحلال بين النفقات العسكرية والاستثمار في كل من الولايات المتحدة، فرنسا، المانيا، اليابان وبريطانيا. وللوصول الى ذلك، تم بحث العلاقة بين تكوين رأس المال (متغير تابع) وبين عبء الدفاع والنمو الاقتصادي (متغيرات مستقلة).

وأشارت الدراسة الى الآثار الايجابية للنفقات العسكرية، والتي تتمثل في: توفير فرص عمل، التدريب، التعليم، الحصول على آخر ماتوصلت اليه التكنولوجيا وتسهيل نمو القطاعات الرئيسية في الاقتصاد.

وبينت هذه الدراسة أن للانفاق العسكري آثار سلبية على النمو الاقتصادي تتمثل فيما يلي:

١- توجيه الموارد الاقتصادية باتجاه القطاع العسكري الذي يتصف بانخفاض الانتاجية.

٢- زيادة النفقات العسكرية يصاحبها انخفاض النفقات في مجالات اخرى (الصحة، التعليم، الرفاه الاجتماعي).

واشارت النتائج الى إن وجود علاقة مبادلة (احلال) بين النفقات العسكرية والاستثمار هو الاستثناء وليست القاعدة، من جانب آخر لا تعتبر العينة التي استخدمتها الدراسة ممثلة لجميع الدول.

٣:١٤: دراسة تشان (25)(Chan (1988)).

ركزت هذه الدراسة على الاقتصاد التايواني. حيث شهدت تايوان فترة ارتفعت فيها النفقات العسكرية بشكل كبير، في الوقت نفسه الذي ارتفع فيه معدل النمو الاقتصادي، واستخدمت هذه الدراسة ثلاثة نماذج لاختبار أثر عبء الدفاع على النمو الاقتصادي خلال الفترة (١٩٥١-١٩٨٥)، وهي:

١- نموذج التحديث (Modernization Model).

٢- نموذج تكوين رأس المال (Capital-Formation Model).

٣- نموذج النمو الموجهة بالصادرات (Export-Led Growth Model).

وقد ارتكزت هذه النماذج على وجهات النظر التالية والخاصة بأثر النفقات العسكرية على النمو وهي:

وجهة النظر الأولى: وتبين أن النفقات العسكرية هي عبارة عن عامل تحديث في الدول النامية.

وجهة النظر الثانية: ووجهة النظر هذه تتعلق بالآثار السلبية التي تتركها النفقات العسكرية على تكوين رأس المال الذي يعتبر المحدد الرئيس للنمو على المدى الطويل.

وجهة النظر الثالثة: وتعالج وجهة النظر هذه الآثار السلبية للنفقات العسكرية على الصادرات في الأسواق العالمية وتأثيرها على القدرة التنافسية لها.

أما بالنسبة للنتائج التي توصلت اليها هذه الدراسة:

النموذج الأول (نموذج التحديث):

وأشارت النتائج أن هناك علاقة عكسية بين عبء الدفاع وتطور صناعات البنية التحتية (كمعيار للخدمات، والنقل والمواصلات). إضافة الى ذلك وُجد أن النفقات العسكرية تحفز استغلال الطاقة الانتاجية بشكل أفضل، ووُجد أيضاً أن انخفاض عدد القوات المسلحة لكل ألف من السكان صاحبه انخفاض في معدل المواليد وزيادة معدل التعليم.

النموذج الثاني (نموذج تكوين رأس المال):

وُجد أن هناك علاقة عكسية بين عبء الدفاع من جهة وبين العبء الضريبي وعجز الموازنة من جهة أخرى، إضافة الى ذلك وُجد أن لعبء الدفاع أثار ضارة على الادخار والاستثمار.

وما يمكن استخلاصه بناءً على نموذج التحديث،أن النفقات العسكرية لم تساهم في تحفيز تنمية البنية التحتية، لكنها ساهمت في استخدام أمثل للطاقة الانتاجية. أما نموذج تكوين رأس المال الاستثماري ، فلقد وُجد أن النفقات العسكرية تقلل الاستثمار والادخار.

١٥:٣: دراسة هاريس، كيللي، وبرانو

(Harris,Kelly and Pranowo(1988))[26]

تستخدم هذه الدراسة عدة طرق لاختبار وجود علاقة مبادلة بين النفقات العسكرية من جهة، ونفقات الصحة والتعليم من جهة أخرى في عدد من الدول النامية.

كذلك تم إيجاد معامل مرونة النفقات العسكرية (نفقات الصحة، نفقات التعليم) لانخفاض النفقات العامة (V) ويمكن تعريفه على النحو الآتي:

$$V = \frac{\text{Proportional Reduction in Sector A expenditure}}{\text{Proprtional reduction in total expenditure}}$$

وقد تم ايجاد قيمة (V) للنفقات العسكرية، وُجد أنها منخفضة وكذلك فإن قيمة (V) كانت منخفضة لقطاعي التعليم والصحة، لكن قيمة (V) كانت أقل لقطاعي الصحة والتعليم منه للقطاع العسكري.

أما في حالة زيادة النفقات الحكومية، فلقد تم ايجاد معامل مرونة النفقات العسكرية، نفقات الصحة ونفقات التعليم، حيث وُجد أن مرونة الانفاق على التعليم والدفاع قريبة من الواحد الصحيح. أما بالنسبة للانفاق على الصحة، فقد وُجد أن القيمة تعادل (٠.٥).

وقد تم استخدام الانحدار المتعدد لاختبار العلاقة بين الانفاق على التعليم والصحة كمتغيرات تابعة، وبين الانفاق على الدفاع كمتغير مستقل في (١٢) دولة آسيوية ، وأشارت نتائج التقدير الى إنه قلّما تحدث المبادلة بين الانفاق على الصحة، الانفاق على التعليم من جهة والانفاق على الدفاع من جهة أخرى خلال فترة الدراسة (١٩٦٧-١٩٨٣) [٢٧].

١٦:٣: دراسة هيس و ميولان [28] (*Hess and Mullan.(1988)*)

تركز هذه الدراسة على محددات النفقات العسكرية في الدول النامية، بالإضافة الى اختبار العلاقة بين الانفاق على الدفاع والانفاق على التعليم العام.

ومن أجل اختبار العلاقة بين الانفاق على الدفاع والانفاق على التعليم تم استخدام نموذج يتكون من معادلتين، تعكس الأولى تأثير بعض المتغيرات (معدل الدخل الفردي، نسبة المساعدات الخارجية من الناتج القومي،...) على نسبة الانفاق على التعليم من الناتج القومي الاجمالي. في حين تبين الثانية تأثير هذه المتغيرات على الانفاق على القوات المسلحة كنسبة من الناتج القومي الاجمالي.

وقد اشتملت العينة على سبع وسبعين دولة من الدول النامية، حيث تم تقدير النموذج، باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS)، وكانت نتائج التقدير كالآتي:

وأشارت الدراسة وجود علاقة طردية بين معدل نمو الدخل الفردي(متغير مُستقل) وبين عبء الدفاع،(متغير تابع) فزيادة بمقدار (١٪) في معدل نمو الدخل الفردي خلال الفترة (١٩٦٠-١٩٨٢) ارتبط مع زيادة من (٠.٥٪) الى (٠.٨٪) في عبء الدفاع، كذلك وُجد أن زيادة بمقدار (١٪) في عبء الدفاع(متغير مُستقل) ارتبط بزيادة من (٠.٢٪) الى (٠.٤٪) في نسبة ما يُخصص للانفاق على التعليم،(متغير تابع)، بالاضافة الى ذلك وُجد أن الحكومات العسكرية تنفق حوالي (٠.٧٪) الى (٠.٨٪) أقل من الناتج القومي الاجمالي على التعليم العام، واستناداً الى هذه الدراسة فإنه لا يوجد أية مبادلة أو أثر إحلالي بين الانفاق على التعليم والانفاق على الدفاع، فباستثناء الدول الغنية بالموارد الطبيعية وتلك التي تتلقى مساعدات أجنبية، فإن الدول التي يرتفع بها عبء الدفاع، ترتفع بها نسبة الانفاق على التعليم من الناتج القومي وهذا لا يعني أن زيادة النفقات العسكرية (*Ceteris Paribus*) لا تعمل على ضغط النفقات في مجالات أخرى (كالاستثمار المحلي مثلاً).

١٧:٣: دراسة بريمبونج (29) (BremPong (1989))

تسارع نمو النفقات العسكرية في الدول النامية بشكل خاص وفي افريقيا بشكل عام منذ بداية الخمسينات. وتشير بيانات الوكالة الامريكية للسيطرة على السلاح ونزعه لعام ١٩٨٥ بأنه خلال الفترة (١٩٧٣-١٩٨٣) ازدادت النفقات العسكريةفي افريقيا بمقدار (١١٨٪)، وازداد عبء الدفاع[٣٠] بمقدار (٦٧٪)، وازدادت نسبة القوات (Force Ratio وتعرّف على أنها الانفاق الفردي على التسليح Armed Force Per Capital) بمقدار (٧٣٪).

وحاولت هذه الدراسة اختبار العلاقة بين النمو الاقتصادي والنفقات العسكرية لمجموعة من الدول الافريقية (Sub-Saharan Africa) خلال الفترة (١٩٧٣-١٩٨٣) ، والتعرف على القنوات التي تؤثر من خلالها النفقات العسكرية على النمو الاقتصادي، ومن أجل ذلك تم استخدام نموذج قياسي يتكون من أربع معادلات آنية تشمل المتغيرات التالية:

معدل النمو الاقتصادي Growth rate، معدل الاستثمار Investment rate، معدل العمال المهرة Skilled Labor rate، عبء الدفاع Defense-Burden.

ولقد تم تقدير النموذج القياسي باستخدام طريقة المربعات الصغرى ذات المراحل الثلاث (3SLS) ونشرات الوكالة الامريكية للسيطرة على السلاح ونزعه (USACDA) للحصول على البيانات الخاصة بالانفاق العسكري.

أما بالنسبة للنتائج التي توصلت اليها هذه الدراسة:

ففي معادلة النمو لا يوجد أي تأثير لعبء الدفاع على النمو، أما معادلة عبء الدفاع، فقد وُجد أنه (على عكس التوقعات) مع زيادة معدل النمو الاقتصادي صاحب ذلك انخفاض في النفقات العسكرية. وأما المعادلة الثالثة (العمال المهرة) فتبين أن لكل من عبء الدفاع والانفاق على التعليم آثار ايجابية على عنصر العمل المؤهل.

ولمعرفة الأثر النهائي لعبء الدفاع على النمو الاقتصادي، تم احتساب قيمة مضاعف الانفاق العسكري الذي يأخذ بعين الاعتبار الآثار المباشرة وغير المباشرة وُجد أن قيمته (-١١٫٠) وهذا

يؤكد طبيعة العلاقة العكسية بين النفقات العسكرية والنمو الاقتصادي.

ومن أجل تفادي مشكلة اختلاف النتائج مع اختلاف مصادر البيانات العسكرية، تم استخدام بيانات معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (SIPRI) وتم إعادة تقدير النموذج بناءً على هذه البيانات ووُجد كذلك أن هناك آثار سلبية للنفقات العسكرية على النمو حيث بلغت قيمة مضاعف الانفاق العسكري حوالي (-٠.٥).

١٨:٣ الدراسات المحلية.

أما هنا في الاردن فإن عدد الدراسات التي تعالج هذا الموضوع قليلة جداً، حيث أنها تنحصر في دراستين فقط، وعلى الرغم من ذلك اختلفت النتائج التي توصلت اليها هذه الدراسات ،وهي:

١:١٨:٣ دراسة المومني، والخطيب، (١٩٩٠) [٢١].

هدفت هذه الدراسة لمعرفة أثر النفقات العسكرية على التنمية الاقتصادية في الاردن خلال الفترة الزمنية (١٩٦٨-١٩٨٧)، حيث تبدأ الدراسة باستعراض نفقات الدفاع وتطورها في الاردن خلال الفترة نفسها، ومقارنتها مع بعض المتغيرات الكلية في الاقتصاد الاردني، وتستند هذه الدراسة على نشرات البنك المركزي الاردني في الحصول على البيانات المتعلقة بحجم النفقات العسكرية، ثم استعرضت الدراسة الآثار الايجابية والسلبية لهذه النفقات على التنمية الاقتصادية من الناحية النظرية.

ومن أجل معرفة الآثار التي تتركها النفقات العسكرية على التنمية الاقتصادية فقد تم استخدام نموذج قياسي يتكون من ثلاث معادلات آنية تركز على جانب الطلب (Demand-Side)، تهدف الى توضيح أثر النفقات العسكرية على كل من معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي والنفقات الاستثمارية الاجمالية. وقد تم تقدير هذا النموذج بطريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين (2SLS).

وأظهرت الدراسة أن للانفاق العسكري آثار سلبية على الناتج المحلي الاجمالي بشكل عام، في حين إن له آثاراً ايجابية على تكوين رأس المال الثابت، وهذا يؤكد أنه لا توجد أية آثار طاردة

للنفقات العسكرية على النفقات الاستثمارية في الاردن، إضافة الى ذلك وُجد أن هناك علاقة ايجابية بين مصروفات الدفاع(متغير تابع) وعدم الاستقرار السياسي(متغير مُستقل).

فقد تم احتساب مضاعف عبء الدفاع لمعرفة النتائج الاجمالية للآثار المباشرة وغير المباشرة للانفاق العسكري على معدلات النمو، وكانت قيمتة (-٠,١٢٤) وهذا يؤكد الآثار السلبية لهذا الانفاق على النمو الاقتصادي .

٢:١٨:٣: دراسة مراشدة، (١٩٩٠)[٣٢]:

تضمنت الدراسة استعراض أسباب نمو النفقات العسكرية، والتعرف على حجم النفقات العسكرية وتطورها خلال فترة الدراسة الممتدة من (١٩٦٩-١٩٨٦)، وارتباطها مع بعض المتغيرات الاقتصادية كالانتاج والاستثمارات والادخار والتضخم والموارد البشرية في كل من الاردن ومصر واسرائيل.

وتعرضت الدراسة كذلك الى التصنيع العسكري ودوافعه ومراحله، وعلاقة الصناعة العسكرية بالتنمية الاقتصادية وبعض المتغيرات الأخرى، وكذلك تناولت الدراسة التبادل التجاري العسكري من حيث أهمية الصادرات العسكرية، المستوردات العسكرية وأثارها وطرق تمويلها . الى جانب ذلك تم استعراض الأثار الاقتصادية وغير الاقتصادية (الايجابية منها والسلبية) للنفقات العسكرية على التنمية الاقتصادية.

وفي نهاية الدراسة تطرق الباحث الى دراسة تاثير الانفاق العسكري على التنمية الاقتصادية من خلال نموذج استخدم فيه الانفاق العسكري كمتغير مستقل. بالإضافة الى معرفة أثار كل من الاستثمارات وفائض الميزان التجاري على معدل النمو الاقتصادي.

ولقد بينت نتائج التقدير أن للانفاق العسكري أثار ايجابية على النمو الاقتصادي في الاردن، فزيادة النفقات العسكرية كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي بمقدار (١) يؤدي الى زيادة في مستوى النمو الاقتصادي بمقدار (٥,٩٤) وحدة في الاردن.

أما بالنسبة لمصر، وُجد أن هناك علاقة طردية بين الاستثمار ومعدل النمو الاقتصادي حيث

أن زيادة الاستثمار بمقدار وحدة واحدة تزيد في مستوى النمو الاقتصادي بمقدار (٣.٢) وحدة، كذلك وُجد أن هناك علاقة عكسية بين النمو الاقتصادي والانفاق العسكري، حيث أن زيادة الانفاق العسكري بمقدار وحدة واحدة تخفض من مستوى النمو الاقتصادي بمقدار (١.١٥) وحدة.

أما بالنسبة لاسرائيل، فقد أشارت الدراسة الى وجود علاقة ايجابية بين الاستثمار والنمو الاقتصادي، فزيادة الاستثمار بمقدار وحدة واحدة تزيد في مستوى النمو الاقتصادي بمقدار (٤.١٤) وحدة، ووجود علاقة ايجابية بين الانفاق العسكري والنمو الاقتصادي، حيث وُجد أن قيمة معامل الانفاق العسكري بلغ (٠.٧)، أي أن زيادة الانفاق بمقدار وحدة واحدة يزيد في مستوى النمو الاقتصادي بمقدار (٠.٧) من الوحدة[٣٣].

٢:١٩: اسباب اختلاف نتائج دراسات النفقات العسكرية:

فيما سبق بيّنا أهم الدراسات التي تناولت العلاقة بين النفقات العسكرية والنمو الاقتصادي في العديد من دول العالم الثالث ودول أخرى. وقد أشارت بعض هذه الدراسات الى وجود آثار ايجابية، كما أشار البعض الآخر الى وجود آثار سلبية للانفاق العسكري على النمو الاقتصادي، بينما اتجه فريق ثالث اتجاهاً آخر مؤكداً عدم وجود أية علاقة، ولقد بيّن كل فريق الأسباب الكامنة وراء النتائج التي توصلوا اليها.

ومن الاسباب التي قد تقف وراء اختلاف نتائج هذه الدراسات، نذكر:

أ- مصادر البيانات المستخدمة في الحصول على الارقام الخاصة بالنفقات العسكرية: فيمكن التمييز بين أربعة معاهد أو هيئات أو وكالات دولية متخصصة في نشر بيانات خاصة بالانفاق العسكري، هي:

١- الوكالة الامريكية للسيطرة على السلاح ونزعه

U.S.Arms Control and Disarmament Agency: (USACDA) ***World Military Expenditure and Arms Transfer.***

٢- معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام.
Stokholm International Peace Research Institute (SIPRI): ***World Military Expenditure.***

٣- المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في لندن.
International Institute for Strategic Studies (IISS): ***The Military Balance.***

٤- صندوق النقد الدولي.
International Monetary Funds (IMF): ***Government Finanical Statistics.***

فاختلاف نتائج الدراسات قد يكون مصدره اختلاف المصادر المستخدمة في عملية التقدير، ففي دراسة ديجر وسميث (Deger & Smith 1983)، اختلفت النتائج مع اختلاف مصادر البيانات[٢٤] حيث وُجد أن الاثر السلبي للنفقات العسكرية على النمو في الدول الافريقية هي أربعة أضعاف عند استخدام بيانات الكتاب السنوي للوكالة الامريكية للسيطرة على السلاح ونزعه، عنها عند استخدام بيانات الكتاب السنوي لمعهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام. أما في دول أمريكا اللاتينية فإن الدراسة المبنية على أساس بيانات (USACDA) وجدت أن للنفقات العسكرية أثاراً سلبية على النمو الاقصادي. بينما الدراسة المبنية على أساس بيانات (SIPRI) أشارت الى وجود أثار ايجابية للنفقات العسكرية على النمو الاقتصادي.

ب- صغر حجم العينة، واختلاف العينة من حيث طبيعة الدول المشمولة بالدراسات.
ففي دراسة رون سميث ١٩٨٣ (Ron Smith 1983) استخدم فيها عينة من ثماني دول متقدمة وجد علاقة ايجابية بين عبء الدفاع ومستوى البطالة، وعند اضافة دول أخرى لهذه العينة، لم يتبين أن هناك أي ارتباط يُذكر.

وفي دراسة بينويت (Benoit 1978) وُجد أن هناك بعض العوامل التي أدت الى التأثير على العلاقة الايجابية بين النفقات العسكرية والنمو الاقتصادي[٢٥]، فوجود الاردن وتايوان ضمن العينة التي درسها (بينويت)، أثر على نتائج هذه الدراسة. حيث وصلت نسبة النفقات العسكرية إلى

الناتج المحلي الإجمالي في هاتين الدولتين الى أكثر من (١٠٪) خلال الفترة الزمنية التي استخدمها (بينويت) في التحليل (١٩٥٠-١٩٦٥) في حين لم تتجاوز هذه النسبة عن (٣.٥٪) في بقية دول العينة، كذلك ارتفعت نسبة النمو في الناتج المحلي الاجمالي الى حوالي (٨٪) في هاتين الدولتين بينما لم تتجاوز هذه النسبة عن (٥.٥٪) لبقية دول العينة إضافة الى ذلك، فإن حذف هاتين الدولتين من العينة يؤدي الى انخفاض في معامل الارتباط بين عبء الدفاع والنمو الاقتصادي بمقدار (٥٠٪)، ومن جهة أخرى فإن كل من الاردن وتايوان قد تلقتا نسبة مرتفعة من المساعدات الخارجية، حيث بلغت نسبة هذه المساعدات الخارجية من الناتج المحلي الى حوالي (١٨٪)، في حين لم تتجاوز هذه النسبة عن (٥٪) لبقية دول العينة[٣٦].

وفي بعض الأحيان قد تحتوي نفس العينة على دول فقيرة (تشاد، بنغلادش) ودول غنية (السعودية، الامارات) ودول شبه صناعية (الارجنتين) وخاصة في الدراسات التي تأخذ الدول النامية في دراستها، وهذا يؤدي بدوره الى عدم دقة النتائج المستخلصة من مثل هذه الدراسات، ولهذا فمن الافضل تصنيف الدول حسب معايير معينة: معدل الدخل الفردي، مدى توفر الموارد الطبيعية،...الخ من أجل الحصول على تقديرات غير متحيزة.

جـ- الطرق المستخدمة في عملية التقدير.

اختلفت النتائج التي توصلت اليها الدراسات السابقة باختلاف الطرق المُستخدمة في عملية التقدير،ومن الطرق المُستخدمة،نذكر :

١-دراسات المقاطع العرضية Cross-Section Studies.

٢-دراسات السلاسل الزمنية Time series studies.

وفي المجتمعات المُتقدمة،فان عملية المقارنة بين الدول(Inter-Country Comparison) ، تدعم وجهة النظر القائلة بأن زيادة النفقات العسكرية تعيق نمو الانتاجية، بينما التحاليل التي تركز على دولة واحدة(Individual country) ، لا تؤيد وجهة النظر هذه. كذلك لا تتمتع النتائج القائمة على أساس طريقة المقاطع العرضية بالمصداقية التي تتمتع بها طريقة السلاسل الزمنية[٣٧].

وأشار بعض الباحثين ان العلاقة بين النفقات العسكرية والنمو الاقتصادي لا يمكن تعميمها، وان هذه العلاقة تعتمد على الظروف والوقت والمكان (Fredericsen and Looney,1983) (Kennedy, 1974) و (Russelt, 1970).

٣:٢٠: الخلاصة:

لقد ناقش هذا الفصل بشيء من التفصيل أهم الدراسات التي تناولت موضوع النفقات العسكرية وأثرها على التنمية الاقتصادية في العديد من دول العالم ومنها الاردن. ولقد أجمعت معظم هذه الدراسات على أن الانفاق العسكري قد ترك آثاراً سلبية على التنمية الاقتصادية، بينما اشارت بعض الدراسات الى أن للانفاق العسكري آثاراً ايجابية على النمو الاقتصادي، في حين اظهرت بقية الدراسات عدم وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين هذين المتغيرين، وبشكل مختصر فإن العلاقة بين الانفاق العسكري والتنمية الاقتصادية لا زالت غير مثبتة احصائياً، واستعرضنا في نهاية هذا الفصل بعض الاسباب التي من المتوقع أن تكون وراء اختلاف نتائج هذه الدراسات.

٣:٢١: هوامش الفصل الثالث:

1- Benoit, Emile "Growth an Defense in Developing Countries", Economic Development and Cultural Changes, 1978, Vol. 26, No. 2, pp 271-280.

2- Deger, Saadet and Sen, Somanth "Military Expenditure Spin-off and Economic Development" Journal of Development Economics, (1983), Vol.13,pp 67-83.

3- Deger, Saadet and Smith, Ron ."Military Expenditure and Growth in LDCs",Journal of Conflict Resolution (1983), Vol.27, No.2,pp 335-353.

٤- من هذه الدول الاردن، سوريا، اسرائيل، العراق، الجزائر وايران .

5- Ball, Nicole "Defense and Development, A Critique of Benoit Study", Economics Development and Cultural Changes, (1983) Vol. 31, pp 507-524.

6- Lim, David. "Another Look at Growth and Defense in Less Developed Countries", Economic Development and Cultural Change (1983), Vol.31, No.2, pp 337-384.

7- Verner, Joel. "Budgetary Trade-offs between Education and Defense in Latin America: A Research note", Journal of Developing Areas, (1983), Vol. 18, No.1, pp77-91.

8- Faini, Riccardo. Annez, Patricia And Taylor, Lance,"Defense Spending, Economic Structure and Growth: Evidence among Countries and Over Time", Economic Development and Cultural Changes, (1984), Vol.32, No.3, pp 487-498.

٩- تحمل المصطلحات التالية نفس المعنى: مصروفات الامن، مصروفات الدفاع، نفقات الامن الدفاع، النفقات العسكرية والانفاق العسكري.

10- Cappelen, Adne, Gleditisch Nils and Bjerkholt, "Military Spending and Economics Growth in the (OECD) Countries", Journal of Peace Research (1984), Vol.21, No.4, pp.363-373.

11- Deger, Saadet "Human Resources, Government Education Expenditure, and the Military Burden in Less Developed Countries", The Journal of Developing Areas (1985), Vol. 20,pp 37-48.

١٢-من هذه الدول الاردن، سوريا، مصر، اسرائيل، العراق، السعودية.

13- Deger,Saadet."Economic Development and Defense Expenditure", Economic Development and Cultural Changes,(1986),Vol.35,No.1, pp.179-196.

14- Joerding, Wayne "Economic Growth and Defense Spending, Granger Causality", Journal of Development Economics, (1986), Vol. 21, pp35-40.

١٥-استخدم (بينويت) في دراسته النفقات العسكرية كمتغير خارجي.

١٦- للمزيد حول سببية جرانغر (Granger Causality)، ارجع الى الدراسة السابقة، ص ص (٣٥-٤٠)، وأنظر:

- Gujarati, Damodar, Basic Econometrics, McGraw-Hilll Book.Company-Singapore(1988).pp.541-544.

17-Biswas, Basudeb & Ram, Rati. "Military Expenditure and Economic Growth in LDCs, An Augmented Model and Further Evidence, Economic Development and Cultural Changes (1986), Vol. 34, No. 2, pp 361-372.

١٨- من هذه الدول مصر، سوريا، اسرائيل، ايران، السودان.

19- Lebovic, James, and Ishaq Ashfaq, "Military Burden, Security Needs, and Economics Growth in the Middle East", Journal of Conflict Resolution (1987), Vol. 31, No.1, pp 106-138.

٢٠-من هذه الدراسات

-Deger and Smith (1983)

-Deger and Sen (1983)

٢١-تم استثناء جمهورية اليمن الديموقراطية الشعبية(سابقاً)(Yemen PDR)، لبنان وقطر من التحليل بسبب اختلاف البيانات ، وبالاضافة الى عدم توفر البيانات عن البحرين خلال فترة السبعينيات، وايران والعراق خلال الفترة اللاحقة.

٢٢-ومن هذه الدول الاردن، سوريا، مصر، اسرائيل، الجزائر، المغرب، ايران، العراق، الكويت، لبنان، ليبيا، عُمان، السعودية، السودان، تونس، الامارات العربية المتحدة، الجمهورية اليمنية العربية(سابقاً) (Yemen AR).

٢٣-هناك عدة بدائل لقياس عبء الدفاع تعتمد على كيفية تقسيم هذا العبء، فيمكن تقسيم عبء الدفاع الى:

١. تركز عنصر العملات الاجنبية. Foreign-Exchange Intensive Component.

٢. تركز عنصر العمالة. Labor Intensive Component

حيث تم استخدام المستوردات العسكرية (Arms Imports) كبديل عن (Foreign-Exchange Intensive)،واستخدام مستوى القوات (Troops Level) للتعبير عن (Labor-Intensive Component)، لذلك فقد استخدمت نسبة المستوردات العسكرية الى

اجمالي المستوردات لقياس عبء الدفاع (Arms Imports/Total Imports)، كذلك تم استخدام متغير آخر لقياس عبء الدفاع (هو عدد الفرق/عدد السكان) أو (Troops/Population).

24- Rasler, Karen and Thompson, Willian. "Defense Burdens, Capital Formation and Economics Growth, The Systemic Leader Case", Journal of Conflict Resolution, (1988), Vol. 32, No. 1, pp 61-86.

25- Chan, Steve, "Defense Burden and Economic Growth: Unravelling the Taiwanese Enigama", American Political Science Review (1988), Vol.82, No.3, pp 913-920.

26- Harris, Geoffrey, Kelly, Mark and Pranowo. "Trade-offs between Defense and Education/Health Expenditure in Developing Countries", Journal of Peace Research (1988), Vol.25, No.2, pp. 165-177.

٢٧- للمزيد حول نتائج هذه الدراسة، انظر ص ١٧٥ من الدراسة نفسها.

28- Hess, Peter, Mullan, Brendan "The Military Burden and Public Education in Contemporary Developing Nations: Is there a trade-off", The Journal of Developing Areas (1988), pp. 318-345.

29- Gyimah-BremPong, Kwabena, "Defense Spending and Economic Growth in SubSaharan Africa: An Econometric Investigation", Journal of Peace Research (1988), Vol. 26, No.1,pp 79-90.

٣٠- يُقصد بعبء الدفاع نسبة النفقات العسكرية الى الناتج المحلي الاجمالي، او
عبء الدفاع = النفقات العسكرية / الناتج المحلي الاجمالي.

٣١- المومني رياض، والخطيب فوزي "الانفاق العسكري وأثره على التنمية الاقتصادية في الاردن، دراسة تطبيقية"، أبحاث اليرموك (١٩٩٠) المجلد السادس، العدد الرابع، ص ص (٥٩-٧١).

٣٢-مراشدة، علي "التنمية الاقتصادية في ظل ظروف الحرب"، رسالة ماجستير منشورة، الجامعة الاردنية، (١٩٩٠).

٣٣-من العيوب التي تظهر عند استخدام النفقات العسكرية كمتغير مستقل هي عدم أخذ طبيعة العلاقة الآنية بين هذه النفقات وبعض المتغيرات الاقتصادية الأخرى(معدل النمو،الاستثمار،الادخار)بعين الاعتبار، وبالتالي ستكون النتائج الاحصائية متحيزة وغيردقيقة.

34- Chan,Steve,"The Impact of DefenseSpending on Economic Performance" ORBIS (1985), Vol. 29, No 2, pp 406-407.

35- Grober,Lisa & Porter, Richard. (1989) op.cit, pp 318-319.

36- Grober,Lisa & Porter, Richard. (1989) op,cit, pp. 329-330.

37- Chan, Steve (1985), op.cit. p 407.

الفصل الرابع

الملامح الرئيسة لاقتصاديات الدول المعنية

(الأردن، سوريا، مصر واسرائيل)

الفصل الرابع
الملامح الرئيسة لاقتصادات الدول المعنية
(الاردن، سوريا، مصر واسرائيل)

مقدمة:

يهدف هذا الفصل الى استعراض أهم الملامح الرئيسة لاقتصادات الدول المعنية، ذات العلاقة بموضوع الدراسة ومن ثم إجراء مقارنة بين هذه الدول.

ومن أهم المتغيرات التي سوف تركز عليها الدراسة : السكان، هيكل الانتاج، معدل الدخل الفردي، الناتج المحلي الاجمالي، هيكل التجارة الخارجية بالاضافة الى الاستثمارات.

ومن اجل تسهيل المقارنة بين هذه الدول، فقد تم توحيد العملة للدول المعنية عن طريق تحويل العملة الوطنية لكل دولة الى الدولار الامريكي وبالاسعار الجارية.

٤:١: السكان *Population*.

يعتبر حجم السكان (الذي يمثل حجم الدولة) من المحددات الاساسية التي تؤثر على حجم النفقات العسكرية، فزيادة عدد السكان ستؤدي بالضرورة الى زيادة حجم النفقات العسكرية.

ويشير الجدول (٤:١) في الملحق الاحصائي(١) الى التغيرات التي طرأت على حجم السكان في الدول المعنية، ففي الاردن ارتفع عدد السكان من (١.٤١) مليون نسمة عام ١٩٦٨ الى (٣.١٠) مليون نسمة عام ١٩٨٩، بمعدل نمو سنوي بلغ في المتوسط (٣.٨٢٪) خلال تلك الفترة.

أما في سوريا فقد ارتفع عدد السكان من (٥.٨٧)مليون نسمة عام ١٩٦٨ الى (١١.٧٢) مليون نسمة عام ١٩٨٩ بمعدل نمو سنوي بلغ في المتوسط (٣.٣٥٪)،مقارنة بمصرالتي بلغ معدل متوسط النمو السنوي فيها حوالي (٢.٤٩٪)،حيث ارتفع عدد السكان من (٣١.٦٩) مليون نسمة عام ١٩٦٨ الى (٥٣.٠٨) مليون نسمة عام ١٩٨٩.

أما في اسرائيل فأن القضية تأخذ بعدًا خاصاً حيث شهدت قفزة كبيرة في عدد السكان،اذ كان عدد السكان أن يتضاعف خلال مدة عشرين عاماً فقدْ بلغ عدد السكان (٢.٨) مليون نسمة عام ١٩٦٨ ارتفع الى (٤.٥١) مليون نسمة عام ١٩٨٩، وبلغ معدل النمو السنوي في المتوسط (٢.٣٪).

ويتضح مما سبق أن الاسباب الرئيسة للارتفاع الهائل في عدد السكان في كل من الاردن واسرائيل يعود الى الهجرات القسرية التي تلقتها الاردن، والى سياسة الهجرة التي تنتهجها اسرائيل.

٢:٤ هيكل الانتاج:الناتج القومي الاجمالي
Gross National Product(GNP)

شهدت اقتصاديات الدول المعنية خلال تلك الفترة (١٩٦٨-١٩٨٩) تطورات عديدة أثرت على مستوى أدائها وخصائصها العامة، فاحتلال اسرائيل للضفة الغربية عام ١٩٦٧، أفقد الاردن جزءاً هاماً من موارده الطبيعية والمالية، واحتلال اسرائيل -ايضاً- لمرتفعات الجولان السورية وصحراء سيناء المصرية عام ١٩٦٧. وحرب اكتوبر عام ١٩٧٣ كان لها أثر كبير على اقتصاديات هذه الدول، مما أعطى للانفاق العسكري أهمية بالغة جعله يستحوذ على جزء لا يُستهان به من الموارد الاقتصادية النادرة لهذه الدول. كذلك ساهمت الطفرة النفطية في بداية عام ١٩٧٣ في تحسن أداء اقتصاديات دول الطوق العربية (الاردن، سوريا ومصر) من خلال تدفق هائل للمساعدات الخارجية المقدمة من الدول العربية النفطية، وارتفاع الطلب الخارجي على العمالة العربية (وخاصة في الاردن ومصر)، وازدياد تحويلات العاملين في الخارج، كذلك فإن ظهور بوادر الكساد في أسواق النفط العالمي في بداية عقد الثمانينيات، واشتعال الحرب العراقية-الايرانية وما ترتب عليها من أثار سلبية على الدول العربية النفطية، وما نتج عن ذلك من انخفاض في حجم المساعدات الخارجية، وحوالات العاملين بالخارج. جميع هذه الظروف انعكست سلبياً على اقتصاديات الدول العربية (الاردن، سوريا ومصر)، ويشير الجدول رقم (٢:٤) في الملحق الاحصائي(١) الى ارتفاع قيمة الناتج القومي الاجمالي في الاردن من (٤٦٧,٦) مليون دولار عام ١٩٦٨ الى (٢٦٩٢,٩) مليون دولار عام ١٩٧٨ و(٦١٤٩,٢) مليون دولار عام ١٩٨٧ ثم انخفض الى (٣٨١٨,٥) مليون دولار عام ١٩٨٩، وبلغ معدل النمو السنوي في المتوسط لهذا الناتج (١١,٨١٪) وبالاسعار الجارية.

وفي سوريا، يشير الجدول نفسه الى ارتفاع قيمة هذا الناتج من (٣٠٢١,٤) مليون دولار عام ١٩٦٨ الى (٣١٨٣٠) مليون دولار عام ١٩٨٩، وبلغ متوسط معدل النمو السنوي (١٢,٠٧٪).

أما في مصر،فنجد أن قيمة هذا الناتج كانت (٥٧٤٣،١) مليون دولار عام ١٩٦٨ ارتفعت الى (٧٧٤٨٥) مليون دولار عام ١٩٨٨ ثم انخفض الى (٥٦٠٥٥،١) مليون دولار عام ١٩٨٩، وبلغ متوسط معدل النمو السنوي (١٢،٧٩٪).

وفي اسرائيل ارتفعت قيمة الناتج القومي الاجمالي من (٤٧٥٢،٥) مليون دولار عام ١٩٦٨ الى (٣٨٤٢٠) مليون دولار عام ١٩٨٩، ونما هذا الناتج بمعدل سنوي بلغ في المتوسط (١٠،٥٧٪).

٣:٤:معدل الدخل الفردي *"Per Capita Income"*.

أما بالنسبة لمعدل الدخل الفردي فيوضحه الجدول رقم (٣:٤) في الملحق الاحصائي(١)، حيث ارتفعت قيمته في الاردن من (٣٣١،٨٧) دولار عام ١٩٦٨ الى (٢١٢٢،٦١) دولار عام ١٩٨٧ وانخفض الى (١٢٣٢،٩٧) دولار عام ١٩٨٩، ويرجع جزء من هذا الانخفاض الى تدهور سعر صرف الدينار الاردني مقابل الدولارالامريكي بين عامي ١٩٨٨ و ١٩٨٩، وبلغ متوسط معدل النمو السنوي في الدخل الفردي (٧،٦٤٪).

ويشير الجدول نفسه الى أن معدل الدخل الفردي ارتفع في سوريا من (٥١٢،٧٢) دولار عام ١٩٦٨ الى (٢٧١٥،٨٧) دولار عام ١٩٨٩، ونما بمعدل سنوي بلغ في المتوسط (٨،٤٤٪).

أما في مصر فقد ارتفعت قيمته من (١٨١،٢٣) دولار عام ١٩٦٨ الى (١٤٩٢،٩٨) دولار عام ١٩٨٧ ثم انخفض الى (١٠٥٦،٠٥) دولار عام ١٩٨٩، ونما بمعدل سنوي بلغ في المتوسط (١٠،٠٩٪)[1].

وارتفع معدل الدخل الفردي كذلك في اسرائيل من (١٦٩٧،٣٢) دولار عام ١٩٦٨ الى (٨٥١٨،٨٥) دولار عام ١٩٨٩، وبلغ معدل النمو السنوي في المتوسط (٨،٠٧٪).

٤:٤: الناتج المحلي الاجمالي *Gross Domestic Product(GDP)*

ويوضح الجدول رقم (٤:٤) في الملحق الاحصائي(١) الى ارتفاع قيمة الناتج المحلي الاجمالي في الاردن من (٥٣٠،٩) مليون دولار عام ١٩٦٨ ليصل الى (٣٩٤٥،٣) مليون دولار عام ١٩٨٩، بمتوسط معدل نمو سنوي بلغ (١٠،٩١٪) خلال هذه الفترة. وكما يشير الجدول فإن أعلى معدل نمو حققه هذا الناتج كان عام ١٩٧٦ حيث بلغ (٣٤،٦٧٪)،

بينما تراجع عام ١٩٨٩ وبلغ (-١٤٫٠٥٪).

وارتفعت قيمة الناتج المحلي الاجمالي في سوريا من (١٥٥٦٫٨) مليون دولار عام ١٩٦٨ الى (٣٢١٨٤٫٧) مليون دولار عام ١٩٨٧ ثم انخفض الى (١٥٨٩٠٫٩) مليون دولار عام ١٩٨٩[٢] بمتوسط معدل نمو سنوي بلغ (١٤٫٤٠٪)، وسجل معدل النمو أعلى مستوى له (٦٤٫٢٧٪) عام ١٩٧٤، ويُعزى ذلك الى تأثير الطفرة النفطية التي شهدتها المنطقة خلال تلك الفترة، بينما سجل تراجعاً نسبياً (-٥٧٫٨٣٪) عام ١٩٨٨، وذلك نتيجة للانخفاض الكبير في سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الامريكي بين عامي ١٩٨٨ و١٩٨٩.

وأما في مصر فارتفعت قيمة هذا الناتج من (٥٨٢٥٫٩) مليون دولار عام ١٩٦٨ الى (٧٤٤٣٠٫١) مليون دولار عام ١٩٨٨ ثم انخفض الى (٥٤٦٨٢٫٤) ١٩٨٩، بمتوسط معدل نمو سنوي بلغ (١٢٫٣٦٪)، ويشير الجدول نفسه الى أن هذا الناتج قد سجل أعلى معدل نمو (٢٧٫٧٩٪) عام ١٩٧٦، بينما أدنى مستوى وصل اليه هذا المعدل (-٢٧٫٩٨٪) عام ١٩٧٩.

ويشير الجدول نفسه الى ارتفاع قيمة هذا الناتج في اسرائيل من (٤٠٠٠) مليون دولار عام ١٩٦٨ الى (٤٣٣٢٢٫١) مليون دولار عام ١٩٨٩، بمتوسط معدل نمو سنوي بلغ (١٤٫٢٧٪)، وسجل معدل النمو السنوي أعلى مستوياته (٥٧٫٦٨٪) عام ١٩٨٦، بينما تراجع بنسبة (-٢١٫٩٤٪) عام ١٩٧٧.

٤:٥: هيكل التجارة الخارجية : *Foriegn Trade*

يحتل قطاع التجارة الخارجية مكانة خاصة في اقتصاديات الدول العربية محل الدراسة، لاعتمادها على العالم الخارجي في تلبية احتياجاتها الاستهلاكية والاستثمارية، التي تعجز عن توفيرها نظراً لندرة مواردها الاقتصادية والطبيعية. كما أن الصادرات تعتبر مصدراً رئيساً لمد اقتصاديات هذه الدول بالعملات الصعبة اللازمة لاستيراد السلع الرأسمالية، كذلك تساهم المستوردات بصورة مباشرة وغير مباشرة في زيادة الايرادات المحلية والتي يمكن أن تعزّز من قُدرة هذه الدول على تغطية نفقاتها العامة والتي تشكل النفقات العسكرية جزءاً لا يُستهان به منها.

٤:٥:١: الصادرات الكلية : *Exports*.

ويشير جدول رقم (٤:٥) في الملحق الاحصائي(١) الى ارتفاع قيمة الصادرات الاردنية من (٤٠) مليون دولار عام ١٩٦٨ الى (١١٠٨) مليون دولار عام ١٩٨٩. وبلغ متوسط معدل النمو السنوي (٢٧ر٢٠٪)، كما يوضح ذلك الجدول رقم (٤:٦)، حيث سجل هذا المعدل أعلى مستوى له (١١٢.٣٣٪) عام ١٩٧٤، بينما بلغ أدنى مستوى (-١٧.٠٧٪) عام ١٩٧٠.

وارتفعت قيمة الصادرات في سوريا من (١٦٨) مليون دولار عام ١٩٦٨ الى (٣٠٠٦) مليون دولار عام ١٩٨٩، وبلغ متوسط معدل النمو السنوي (١٧.٧٣٪)، وسجل معدل النمو أعلى مستوى له (١٩٢.١٥٪) عام ١٩٨٧، بينما أدنى مستوى وصل اليه (-١٩.٢١٪) عام ١٩٨٦.

وأما في مصر فقد ارتفعت قيمة الصادرات من (٦٢٢) مليون دولار عام ١٩٦٨ الى (٥٤٨٤) مليون دولار عام ١٩٨٧ ثم انخفضت الى (٢٦٣٤) عام ١٩٨٩. وبلغ معدل النمو السنوي في المتوسط (١٥.٢٪)، حيث سجل أعلى قيمة له (١٩٢.٣٢٪) عام ١٩٨٧، بينما سجل أدنى مستوى له (-٦١.٣٢٪) عام ١٩٨٨.

أما في اسرائيل، فيشير الجدول رقم (٤:٥) الى ارتفاع قيمة الصادرات من (٦٣٩) مليون دولار عام ١٩٦٨ الى (١٠٧٣٨) مليون دولار عام ١٩٨٩، وبلغ معدل نمو الصادرات في المتوسط (١٥.٤٩٪)، حيث سجل أعلى مستوى له (٢٧.٩٥٪) عام ١٩٨٢، بينما أدنى مستوى وصل إليه (-٢٩.٥٩٪) عام ١٩٨٣ كما يوضح ذلك الجدول رقم (٤:٦).

٤:٥:٢: المستوردات الكلية : *Imports*.

ارتفعت قيمة المستوردات في الاردن من (١٥٩) مليون دولار عام ١٩٦٨ الى (٢٧٥٤) مليون دولار عام ١٩٨٩، وبلغ متوسط معدل النمو السنوي (١٥.٥٦٪)، وسجل معدل النمو في المستوردات أعلى مستوى له (٥٠.٠٠٪) عام ١٩٧٥. ووصل الى أدنى مستوى له (-١١.٠١٪) عام ١٩٨٦، كما يوضح ذلك الجدولان (٤:٥) و (٤:٦) في الملحق الاحصائي.

ويشير الجدول رقم (٤:٥) الى ارتفاع قيمة المستوردات في سوريا من (٣١٣) مليون دولار عام ١٩٦٨ الى (٧١١٢) مليون دولار عام ١٩٨٧ ثم انخفضت الى (٢٠٤٦) مليون دولار عام

١٩٨٩، بمتوسط معدل نمو سنوي بلغ (١٧.٧٣٪)، وكما يشير جدول رقم (٦:٤)، وصل معدل النمو الى أعلى مستوى له (١٦٠.٧٠٪) عام ١٩٨٧، بينما انخفض الى أدنى مستوى له (-٦٨.٦٣٪) عام ١٩٨٨.

وأما في مصر، فقد ارتفعت قيمة المستوردات من (٦٨٠) مليون دولار عام ١٩٦٨ الى (١٨٠٩٠) مليون دولار عام ١٩٨٧ ثم انخفضت الى (٧٣٧٨) مليون دولار عام ١٩٨٩، ويشير الجدول رقم (٦:٤) الى ان متوسط معدل النمو السنوي للواردات بلغ (٢٠.٢٪)، حيث سجل أعلى قيمة (١٥٩.٢٧٪)، بينما سجل أدنى مستوى له (٥٢.١٣٪) عام ١٩٨٨.

وارتفعت قيمة المستوردات في اسرائيل من (١٣٧٠) مليون دولار عام ١٩٦٨ الى (١٥٧٠١) مليون دولار عام ١٩٨٩. وبلغ متوسط معدل النمو السنوي (١٣.٤٢٪)، وسجل معدل نمو المستوردات أعلى مستوى له (١٠٦.٦٪) عام ١٩٧٥، بينما سجل أدنى مستوى له (-٦.٠٨٪) عام ١٩٨٣.

٣:٥:٤: العجز في الميزان التجاري: *Deficit in The Trade Balance.*

شهدت الموازين التجارية للدول المعنية عجزاً مزمناً[٢] خلال فترة الدراسة بشكل عام باستثناء بعض الاعوام.

ويشير الجدول رقم (٧:٤) في الملحق الاحصائي(١) الى ان الميزان التجاري الاردني قد شهد عجزاً مزمناً طيلة فترة الدراسة فقد ارتفعت قيمته من (١١٩) مليون دولار عام ١٩٦٨ الى (١٦٤٦) عام ١٩٨٩، وقد شكّل هذا العجز في المتوسط ما نسبته (٤٠.٤٢٪) من الناتج المحلي الاجمالي.

كذلك شهد الميزان التجاري السوري عجزاً خلال فترة الدراسة باستثناء عام ١٩٨٩، فيشير جدول رقم (٧:٤) الى ارتفاع قيمة العجز من (١٤٥) مليون دولار عام ١٩٦٨ الى (٢٣٢٧) مليون دولار عام ١٩٨٥ ثم حقق فائضاً بلغ (٩٦٠) مليون دولار عام ١٩٨٩، وشكّل العجز في الميزان التجاري في المتوسط ما نسبته (١١.٧٩٪) من الناتج المحلي الاجمالي.

وأما في مصر، فقد شهد الميزان التجاري عجزاً خلال فترة الدراسة (جدول رقم (٧:٤))،باستثناء عامي ١٩٦٩، ١٩٧٣، حيث حقق الميزان التجاري فائضاً بلغ (١٠٩) و (٢١٥) مليون دولار على التوالي. ولقد ارتفعت قيمة العجز من (٥٨) مليون دولار عام ١٩٦٨ الى

(١٢٦٠٦) مليون دولار عام ١٩٨٧ ثم انخفضت الى (٤٧٣٥) مليون دولار عام ١٩٨٩، ولقد شكّل العجز في المتوسط ما نسبته (١٠.٧٨٪) من الناتج المحلي الاجمالي.

أما في اسرائيل فقد سجل الميزان التجاري عجزاً خلال فترة الدراسة، حيث ارتفعت قيمته من (٧٣١) مليون دولار عام ١٩٦٨ الى (٥٢٧٨) مليون دولار عام ١٩٨٨ ثم انخفض الى (٤٩٦٣) مليون دولار عام ١٩٨٩، وشكّل هذا العجز في المتوسط ما نسبته (٢٣.٨٨٪) من الناتج المحلي الاجمالي (جدول رقم (٧:٤)).

ومما سبق يتضح لنا أن اقتصادات هذه الدول جميعها تتميز بدرجات انكشاف متفاوتة لكنها عالية، وسوف نتعرض لهذه النقطة بشكل من التفصيل في الجزء التالي.

٦:٤ مؤشر الانفتاح (الانكشاف) *Degree of Openness*.

هناك أربعة معايير لقياس درجة الانفتاح الاقتصادي لدولة ما على الاقتصادات الخارجية هي:

١- المستوردات الكلية الى الناتج المحلي الاجمالي (*Import/GDP*).

٢- مجموع الصادرات والمستوردات الى الناتج المحلي الاجمالي (*Import+Export/GDP*).

٣- الصادرات الكلية الى الناتج المحلي الاجمالي (*Export/GDP*).

٤- الاهمية النسبية للسلع الصناعية المُصدرة الى إجمالي الصادرات.

وسوف نقتصر هنا على دراسة درجة الانكشاف لهذه الدول من خلال المعيار الاول فقط. فقد بيّن هنريكس[٢] (*Hinrichs*) أن اقتصاد الدولة يُعتبر مفتوحاً (منكشفاً) على الاقتصادات الخارجية إذا شكلت نسبة المستوردات الكلية الى الناتج المحلي الاجمالي أكثر من (٢٠٪)، ويبين الجدول رقم (٨:٤) في الملحق درجة الانكشاف للدول المعنية، ففي الاردن بلغت هذه النسبة في حدها الاعلى (٧٥.٨٨٪) في عام ١٩٨١ وحدّها الأدنى (٢٩.٩٥٪) في عام ١٩٦٨، وبلغت هذه النسبة في المتوسط (٥٣.٨٠٪) مما يدل على أن الاقتصاد الاردني يتصف بدرجة عالية من الانكشاف الاقتصادي للاقتصادات الخارجية (اعتماداً على المعيار الاول).

ويشير الجدول نفسه الى أنه في سوريا وصلت هذه النسبة الى أعلى مستوى عام ١٩٧٧ حيث بلغت (٣٩.٢٦٪) وأدنى مستوى بلغ (١٠.٦٨٪)، وكان ذلك عام ١٩٨٦. وبلغت قيمة درجة

الانفتاح في المتوسط (٢٤.٤٦٪) مما يعني أن الاقتصاد السوري منفتح على الاقتصاديات الخارجية حسب معيار هنريكس ولكن بدرجة أقل من الاقتصاد الاردني.

وفي مصر فإن مؤشر الانفتاح (الانكشاف) الاقتصادي لم يسجل الارقام التي سجلها في كل من الاردن وسوريا على حدٍ سواء، حيث بلغ حدها الاعلى (٣٦.٠٨٪) وكان ذلك في عام ١٩٨١، أما حدها الأدنى فقد وصل الى (٩.٤٤) وكان ذلك في عام ١٩٧٣، وبلغ مستوى مؤشر الانكشاف في المتوسط (٢٠.٢٢٪).

أما اسرائيل فتُعتبر من الدول المنفتحة (المنكشفة) اقتصادياً على العالم الخارجي، حيث بلغت درجة الانكشاف في حدها الأعلى الى (٨٢.٦٧٪) وكان ذلك في عام ١٩٨٤، وفي حدها الأدنى وصلت الى (٣٤.٦٨٪) عام ١٩٧٢، وبلغت درجة الانكشاف في المتوسط (٤٩.٥١٪).

واعتماداً على المعيار الأول، وكما رأينا فإن جميع الدول المعنية (الاردن، سوريا، مصر واسرائيل) تتصف بدرجة عالية من الانكشاف الاقتصادي أكثرها الاردن ثم اسرائيل ويليها سوريا ومصر.

وارتفاع درجة الانكشاف في اقتصاد معين، قد ينطوي عليه وجود بعض المشاكل التي تؤثر بشكل سلبي على النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، حيث أن زيادة درجة الانكشاف يعني تعرُّض الاقتصاد المحلي للدولة الى تقلبات السوق العالمي وانتقال هذه التقلبات الى داخل الدولة من خلال عمليات الميزان التجاري، إضافة الى ذلك فإن زيادة المستوردات ربما تجلب معها زيادة في مستوى الاسعار والتضخم التي تؤثر بدورها على الاقتصاد المحلي.

٤:٧: الاستثمارات *Investments*.

للاستثمارات دور فعال في زيادة معدل النمو، ودفع عملية التنمية الاقتصادية باتجاه تحقيق الاهداف القومية، ويتحقق ذلك إذا تم توجيه هذه الاستثمارات باتجاه المشاريع الانتاجية التي تحقق نمواً في الانتاج القومي. ويوضح الجدول رقم (٤:٩) تطور النفقات الاستثمارية ومعدلات النمو السنوي في الدول المعنية خلال الفترة (١٩٦٨-١٩٨٩).

فقد ارتفعت قيمة الاستثمارات في الاردن من (٧٥.٦) مليون دولار عام ١٩٦٨ الى (٨٧١١.٩) مليون دولار عام ١٩٨٩، بمتوسط معدل نمو سنوي بلغ (١٥.١٤٪)، وقد سجل هذا

المعدل أعلى قيمة له (٥٦،٤٩٪) عام ١٩٧٦، (وهذا يعكس أثر الطفرة النفطية على حجم الاستثمارات)، وسجل معدل النمو أدنى مستوى (-٣٠،٤٩٪) عام ١٩٨٨، ولقد شكلت الاستثمارات في المتوسط ما نسبته (٢٤،٢٨٪) من الناتج المحلي الاجمالي (جدول رقم (٤:١٠) في الملحق الاحصائي).

وارتفعت قيمة الاستثمارات في سوريا من (٢٠٢،٤) مليون دولار عام ١٩٦٨ الى (٢١١٦،٤) مليون دولار عام ١٩٨٩، وبلغ متوسط معدل النمو السنوي (١٦،٦٢٪) خلال تلك الفترة، ووصل معدل النمو الى أعلى مستوى (٧٧،٥٩٪) عام ١٩٧٤ وهذه الفترة تمثل بداية الطفرة النفطية وما أدت اليه من تدفق في المساعدات العربية. أما أدنى مستوى سجله المعدل (-٦٤،٨٢٪) عام ١٩٨٨، وقد شكلت هذه الاستثمارات في المتوسط ما نسبته (٢١،٠٧٪) من الناتج المحلي الاجمالي.

وارتفعت قيمة النفقات الاستثمارية في مصر من (٦٧١،٦) مليون دولار عام ١٩٦٨ الى (٦٩٠٥،٥) مليون دولار عام ١٩٨٩، بمتوسط معدل نمو سنوي بلغ (١٥،٠٧٪)، حيث سجل هذا المعدل أعلى قيمة له (١٠٧،٦١٪) عام ١٩٧٥ (ويمثل هذا العام بداية تأثير الطفرة النفطية على الاقتصاد من خلال زيادة المساعدات العربية، وزيادة حوالات العاملين في الخارج)، ووصل معدل النمو السنوي الى أدنى مستوى له (-٣٦،٨٠٪) عام ١٩٨٩، وقد شكلت الاستثمارات في المتوسط ما نسبته (١٩،٥٤٪) من الناتج المحلي الاجمالي. (جدول(٤:١٠)).

وأما في اسرائيل ،فقد ارتفعت قيمة الاستثمارات من (٩١٤،٣) مليون دولار عام ١٩٦٨ إلى (٧١٤٦،١) مليون دولار عام ١٩٨٩، بمتوسط معدل نمو سنوي بلغ (١٥،١٠٪)، وسجل هذا المعدل أعلى مستوى له (٨٦،٦٦٪) عام ١٩٧٤، وأدنى مستوى له بلغ (-٣٦،٦٢٪) عام ١٩٧٥، وقد شكلت قيمة الاستثمارات في المتوسط ما نسبته (٢٦،٤٠٪) من الناتج المحلي الاجمالي خلال فترة الدراسة (جدول (٤:١٠)).

ويرتبط حجم الاستثمارات بالآثار الايجابية (Crowding-in Effects) أو السلبية الطاردة (Crowding-out Effects) التي سوف يتركها الانفاق العسكري على الموارد المالية المتاحة للاستثمار، ولا يتسع المجال هنا للخوض في هذا الموضوع.

٤:٨: الخلاصة:

لقد ناقش هذا الفصل بالتفصيل بعض الملامح الرئيسية لاقتصادات الدول المعنية والتي لها ارتباط مباشر بالنفقات العسكرية ومنها: السكان، وهيكل الانتاج ومعدل الدخل الفردي والقطاع الخارجي، بالاضافة الى الاستثمارات. ويمكن أن نوجز بعض ما ورد في هذا الفصل من نتائج بالنقاط التالية:

اولاً: تدهور سعر صرف عملات الدول العربية المعنية مقابل الدولار الامريكي وخاصة في الفترة (١٩٨٧-١٩٨٩).

ثانياً: شهدت الموازين التجارية للدول المعنية عجزاً مزمناً بشكل عام خلال فترة الدراسة.

ثالثاً: تعاني اقتصادات الدول المعنية من ارتفاع درجة الانكشاف ، اكثرها الاردن ثم اسرائيل ويليها سوريا ومصر.

وسوف نتناول في الفصل الخامس بشيء من التفصيل تطور النفقات العسكرية في هذه الدول ومقارنتها مع النفقات العسكرية لدول الشرق الاوسط والدول النامية.

٩:٤: هوامش الفصل الرابع:

١- يرجع جزء من الانخفاض في معدل الدخل الفردي الى التدهور في سعر الصرف للجنيه المصري مقابل الدولار الامريكي. وللمزيد حول أسعار صرف العملات مقابل الدولار الامريكي، انظر الجدول رقم (٤) في الملحق الاحصائي.

٢- يُعرّف العجز في الميزان التجاري بأنه عبارة بين الفرق بين الصادرات الكلية والمستوردات الكلية.

3- Edheir, Mohammad" Export-Led Growth Strategy within the Framework of an Open Economy,The Case of Jordan 1967-1986", Unpublished Master Thesis Yarmouk University -Jordan (1988), p.53.

للمزيد حول معايير الانكشاف انظر:

حماد، خليل، ومشعل زكية. "تاثير انكشاف الاقتصادات العربية للخارج على السياسات الاقتصادية الداخلية"، جامعة اليرموك، مجلة أبحاث اليرموك، المجلد الثاني،العدد الثاني (١٩٨٦)، ص ١٧١.

الملحق الاحصائي الخاص بالفصل الرابع

الملحق الاحصائي(أ)

جدول رقم (٤)

اسعار صرف العملات مقابل الدولار الامريكي

خلال الفترة (١٩٦٨ - ١٩٨٩)

السنوات	الأردن	سوريا	مصر	اسرائيل
	عدد الدولارات /دينار	عدد الليرات /دولار	عدد الدولارات /جنيه	عدد الشيكلات /دولار
١٩٦٨	٢ر٨٠٠	٣ر٨٢٠٠	٢,٣٠	٠ر٣٥
١٩٦٩	٢ر٨٠٠	٣ر٨٢٠٠	٢ر٣٠	٠ر٣٥
١٩٧٠	٢ر٨٠٠	٣ر٨٢٠٠	٢ر٣٠	٠ر٣٥
١٩٧١	٢ر٨٠٠	٣ر٨٢٠٠	٢ر٣٠	٠ر٣٧٣
١٩٧٢	٢ر٨٠٠	٣ر٨٢٠٠	٢ر٣٠	٠ر٤٢
١٩٧٣	٣ر٠٣٩٥	٣ر٨٢٣٣	٢ر٥٥٥٦	٠ر٤٢
١٩٧٤	٣ر١٧٤٦	٣ر٧٢٢٩	٢ر٥٥٥٦	٠ر٤٥
١٩٧٥	٣ر٠٣٠٣	٣ر٧٠٠٠	٢ر٥٥٥٦	٠ر٧١
١٩٧٦	٣ر٠٢١١	٣ر٨٢٥٧	٢ر٥٥٥٦	٠ر٨٨١
١٩٧٧	٣ر١٧٤٦	٣ر٩٢٥٠	٢ر٥٥٥٦	١ر٥٣٩
١٩٧٨	٣ر٤١٣٠	٣ر٩٢٥٠	٢ر٥٥٥٦	١ر٩٠٢
١٩٧٩	٣ر٣٨٩٨	٣ر٩٢٥٠	١ر٤٢٨٦	٣ر٥٣٥
١٩٨٠	٣ر٢٤١٥	٣ر٩٢٥٠	١ر٤٢٨٦	٧ر٥٤٨
١٩٨١	٢ر٩٤٩٨	٣ر٩٢٥٠	١ر٤٢٨٦	١٥ر٦٠٤
١٩٨٢	٢ر٨٤٥٠	٣ر٩٢٥٠	١ر٤٢٨٦	٣٣ر٦٥٠
١٩٨٣	٢ر٦٩١٨	٣ر٩٢٥٠	١ر٤٢٨٦	١٠٧ر٧٧
١٩٨٤	٢ر٤٦٩١	٣ر٩٢٥٠	١ر٤٢٨٦	٦٣٩
١٩٨٥	٢ر٧١٩٢	٣ر٩٢٥٠	١ر٤٢٨٦	١٥٠٠
١٩٨٦	٢ر٩٠٦١	٣ر٩٢٥٠	١ر٤٢٨٦	١٤٨٦
١٩٨٧	٣ر٠٣٩٥	٣ر٩٢٥٠	١ر٤٢٨٦	١٥٣٩
١٩٨٨	٢ر٠٩٦٤	١١ر٢٢٥٠	١ر٤٢٨٦	١٦٨٥
١٩٨٩	١ر٥٤٣٢	١١ر٢٢٥٠	٠ر٩٠٩١	١٦٦٣

المصدر:

1- International finanical Statistics (IFS YEAR BOOK) 1990, Vol .43, pp.(334-681).
2- IFS (1984), Ibid,Vol. 37, pp. (348-349), .

جدول رقم (٤: ١)

مؤشرات السكان خلال الفترة (١٩٦٨ - ١٩٨٩)

(بالمليون)

السنوات	الأردن		سوريا		مصر		اسرائيل	
	مجموع[1] السكان	معدل[2] النمو (٪)	مجموع[3] السكان	معدل[4] النمو (٪)	مجموع[5] السكان	معدل[6] النمو (٪)	مجموع[7] السكان	معدل[8] النمو (٪)
١٩٦٨	١ر٤١	-	٥ر٨٧	-	٣١ر٦٩	-	٢ر٨٠	-
١٩٦٩	١ر٤٩	٥ر٦١	٦ر٠٦	٣ر٢٤	٣٢ر٥٠	٢ر٥٦	٢ر٨٨	٢ر٨٦
١٩٧٠	١ر٥١	١ر٣٤	٦ر٢٦	٣ر٣٠	٣٣ر٣٣	٢ر٥٥	٢ر٩٧	٣ر١٢
١٩٧١	١ر٥٦	٣ر٥٨	٦ر٤٨	٣ر٥١	٣٤ر٠٨	٢ر٢٥	٣ر٠٧	٣ر٣٧
١٩٧٢	١ر٦٢	٣ر٥٩	٦ر٧١	٣ر٥٥	٣٤ر٨١	٥ر٠٨	٣ر١٥	٢ر٦١
١٩٧٣	١ر٦٨	٣ر٥٢	٦ر٩٤	٣ر٤٣	٣٥ر٦٢	-٠ر٥٣	٣ر٢٨	٤ر١٣
١٩٧٤	١ر٧٤	٣ر٥٨	٧ر١٩	٣ر٦٠	٣٦ر٤٢	٢ر٢٥	٣ر٣٨	٣ر٠٥
١٩٧٥	١ر٨١	٤ر٣٨	٧ر٤٤	٣ر٤٨	٣٧ر٢٣	٢ر٢٢	٣ر٤٦	٢ر٠٧
١٩٧٦	١ر٨٩	٤ر٣١	٧ر٧٢	٣ر٧٦	٣٧ر٨٧	١ر٧٢	٣ر٥٣	٢ر٣٢
١٩٧٧	١ر٩٧	٤ر٣٩	٨ر٠٢	٣ر٨٩	٣٨ر٧٩	٢ر٤٣	٣ر٦١	٢ر٢٧
١٩٧٨	٢ر٠٦	٤ر٣٦	٨ر١٥	١ر٦٢	٣٩ر٨٢	٢ر٦٦	٣ر٦٩	٢ر٢٢
١٩٧٩	٢ر١٥	٤ر٣٢	٨ر٤٢	٣ر٣١	٤٠ر٩٨	٢ر٩١	٣ر٧٩	٢ر٧١
١٩٨٠	٢ر٢٢	٣ر٥٤	٨ر٧٠	٣ر٣٣	٤٢ر٢٩	٣ر٢٠	٣ر٨٧	٢ر١١
١٩٨١	٢ر٣٢	٤ر٣٦	٩ر٠٠	٣ر٤٥	٤٣ر٤٧	٢ر٧٩	٣ر٩٥	٢ر٠٧
١٩٨٢	٢ر٤١	٣ر٨٨	٩ر٣٠	٣ر٣٣	٤٤ر٦٧	٢ر٧٦	٤ر٠٣	٢ر٠٣
١٩٨٣	٢ر٤٩	٣ر٣٢	٩ر٦١	٣ر٣٣	٤٥ر٩٢	٢ر٨٠	٤ر١١	١ر٩٩
١٩٨٤	٢ر٥٩	٤ر٠٢	٩ر٩٣	٣ر٣٣	٤٧ر١٩	٢ر٧٧	٤ر١٦	١ر٢٢
١٩٨٥	٢ر٦٩	٤ر٠٢	١٠ر٢٧	٣ر٤٢	٤٨ر٥٠	٢ر٧٨	٤ر٢٣	١ر٦٨
١٩٨٦	٢ر٨٠	٣ر٨٢	١٠ر٦١	٣ر٣١	٤٩ر٦١	٢ر٢٩	٤ر٣٠	١ر٦٥
١٩٨٧	٢ر٩٠	٣ر٥٨	١٠ر٩٧	٣ر٣٩	٥١ر٢٦	٣ر٣٣	٤ر٣٧	١ر٦٣
١٩٨٨	٣ر٠٠*	٣ر٤٥	١١ر٣٤	٣ر٣٧	٥١ر٩٠	١ر٢٥	٤ر٤٣	١ر٣٧
١٩٨٩	٣ر١٠*	٣ر٣٤	١١ر٧٢	٣ر٣٥	٥٣ر٠٨	٢ر٢٧	٤ر٥١	١ر٨١
المتوسط	٢ر١٥	٣ر٨٢	٨ر٤٩	٣ر٣٥	٤١ر٤٦	٢ر٤٩	٣ر٧١	٢ر٣٠

المصدر:

1- IFS (1990), op, cit, Vol. 43, pp. (334-681).
2- IFS (1984), op, cit Vol. 37, pp. (348-349).

*: تقديرية.

جدول رقم (٤: ٣)

تطور الناتج القومي الاجمالي ومعدلات نموه السنوي

خلال الفترة (١٩٦٨ - ١٩٨٩)

(مليون دولار وبالاسعار الجارية)

السنوات	الأردن		سوريا		مصر		اسرائيل	
	الناتج القومي الاجمالي GNP [1]	معدلات النمو السنوية (٪) [2]	الناتج القومي الاجمالي GNP [3]	معدلات النمو السنوية (٪) [4]	الناتج القومي الاجمالي GNP [5]	معدلات النمو السنوية (٪) [6]	الناتج القومي الاجمالي GNP [7]	معدلات النمو السنوية (٪) [8]
١٩٦٨	٤٦٧ر٦	-	٣٠٧١ر٤	-	٥٧٤٣ر١	-	٤٧٥٢ر٥	-
١٩٦٩	٥٥٠ر٠	١٨ر٦٩	٣٣٦٢ر٠	١١ر٢٧	٦٠٩٩ر٦	٦ر٢١	٥٦٥٢ر٩	١٨ر٩٥
١٩٧٠	٥٢٥ر٦	٥ر٣٠-	٣٦١٦ر٤	٧ر٥٧	٧٠٣٥ر٧	١٥ر٣٥	٦٣٦١ر١	١٢ر٥٣
١٩٧١	٥٦٠ر٦	٦ر٦٦	٤١٥٨ر٠	١٤ر٩٨	٧٨٥٩ر١	١١ر٧٠	٧٤٠٥ر٦	١٦ر٤٢
١٩٧٢	٦٢١ر٣	١٠ر٨٣	٤٨٢٥ر٣	١٦ر٠٥	٧٨٢٦ر٩	٠ر٤١-	٨٦٧٣	١٧ر١١
١٩٧٣	٧٣٦ر٧	١٨ر٥٧	٥٢٠٣ر٨	٧ر٨٤	٩٢٨٧ر١	١٨ر٦٦	٩٥٣٠ر١	٩ر٨٨
١٩٧٤	٨٩٠ر٢	٢٠ر٨٤	٦٧٥٢ر٤	٢٩ر٧٦	١٠٤٣٩ر٦	١٢ر٤١	١١٠٨٣ر٨	١٦ر٣٠
١٩٧٥	١١٤٣ر٩	٢٨ر٥٠	٨٣٥٦ر٣	٢٣ر٧٥	١٢١٠٨ر٤	١٥ر٩٩	١٢٤٦٥ر٥	١٢ر٤٧
١٩٧٦	١٧٦٥ر٧	٥٤ر٣٦	٩٤٤٢ر٥	١٣ر٠٠	١٦٣٧٨ر٨	٣٥ر٢٧	١٢٩٨٣ر٤	٤ر١٥
١٩٧٧	٢١٠٣ر٨	١٩ر١٥	١٠٠٥٠	٦ر٤٤	٢٢٠٨٨ر١	٣٤ر٨٦	١٣٧٨٠	٦ر١٤
١٩٧٨	٢٦٩٢ر٩	٢٨ر٠٠	١١٧٦٠	١٧ر٠٠	٢٧٥١١	٢٤ر٥٥	١٥٤٦٠	١٢ر١٩
١٩٧٩	٣١٣٤ر٢	١٦ر٣٩	١٣٤٦٠	١٤ر٤٦	١٩١٣٦ر١	٣٠ر٤٤-	١٧٧٧٠	١٤ر٩٤
١٩٨٠	٣٨٧٢ر٦	٢٣ر٥٦	١٥٨٦٠	١٧ر٨٣	٢٣٨١٤ر٨	٢٤ر٤٥	٢٠٦٠٠	١٥ر٩٣
١٩٨١	٤٣٩٠ر٨	١٣ر٣٨	١٨٨٠٠	١٨ر٥٤	٢٦٣٧٤ر٨	١٠ر٧٥	٢٣٦٦٠	١٤ر٨٥
١٩٨٢	٤٧٧٩ر٣	٨ر٨٥	٢٠٤١٠	٨ر٦٠	٣٠٤٦٧ر٨	١٥ر٥٢	٢٥٢٢٠	٦ر٥٩
١٩٨٣	٤٧٨٣ر٩	٠ر١٠	٢١٦٣٠	٥ر٩٥	٣٧٢١٦ر٥	٢٢ر١٥	٢٦٩٠٠	٦ر٦٦
١٩٨٤	٤٥٢٤ر١	٥ر٤٣-	٢١٦٧٠	٠ر١٨	٤٣٧٢٢ر٣	١٧ر٤٨	٢٧٦٧٠	٢ر٨٦
١٩٨٥	٥٠٩٩ر٠	١٢ر٧١	٢٢٩٩٠	٦ر٠٩	٥١٢٧٥ر٣	١٧ر٢٧	٢٩٣٧٠	٦ر١٤
١٩٨٦	٥٨٣٣ر١	١٤ر٤٠	٢٦٤٣٠	١٤ر٩٦	٥٦٢٨٢ر٦	٩ر٧٧	٣٠٩٥٠	٥ر٣٨
١٩٨٧	٦١٤٩ر٢	٥ر٤٢	٢٨٢٣٠	٦ر٨١	٦٦٨٨٤ر٢	١٨ر٨٤	٣٣٤٤٠	٨ر٠٥
١٩٨٨	٤٤٠٤ر٣	٢٨ر٣٨-	*٣٠٠٣٠	٦ر٣٨	*٧٧٤٨٥ر٨	١٥ر٨٥	*٣٥٩٣٠	٧ر٤٥
١٩٨٩	٣٨١٨ر٥	١٣ر٣٠-	*٣١٨٣٠	٥ر٩٩	*٥٦٠٥٥ر١	٢٧ر٦٦-	*٣٨٤٢٠	٦ر٩٣
المتوسط	٢٨٥٦ر٩٢	١١ر٨١	١٤٦٣١ر٦٠	١٢ر٠٧	٢٨٧٣١ر٤٩	١٢ر٧٩	١٩٠٠٣ر٥٤	١٠ر٥٧

المصدر:

1- IFS (1990), op, cit, Vol. 43, pp. (334-681).
2- IFS (1984), op, cit, Vol. 37, pp. (348-349).

*: تقديرية.

جدول رقم (٤: ٣)

تطور الدخل الفردي ومعدل نموه السنوي خلال الفترة (١٩٦٨ - ١٩٨٩)

(دولار وبالاسعار الجارية)

السنوات	الاردن		سوريا		مصر		اسرائيل	
	معدل الدخل الفردي [١]	معدل النمو السنوي (٪) [٢]	معدل الدخل الفردي [٣]	معدل النمو السنوي (٪) [٤]	معدل الدخل الفردي [٥]	معدل النمو السنوي (٪) [٦]	معدل الدخل الفردي [٧]	معدل النمو السنوي (٪) [٨]
١٩٦٨	٣٣١٫٨٧	–	٥١٢٫٧٢	–	١٨١٫٢٣	–	١٦٩٧٫٣٢	–
١٩٦٩	٣٧٢٫٩٨	١٢٫٣٩	٥٥٤٫٧٩	٧٫٧٨	١٨٧٫٦٨	٣٫٥٦	١٩٦٢٫٨١	١٥٫٦٤
١٩٧٠	٣٤٨٫٥٤	-٦٫٥٥	٥٧٧٫٧٠	٤٫١٣	٢١١٫٠٩	١٢٫٤٧	٢١٤١٫٧٨	٩٫١٢
١٩٧١	٣٥٨٫٩٠	٢٫٩٧	٦٤١٫٦٧	١١٫٠٧	٢٣٠٫٦١	٩٫٢٤	٢٤١٢٫٢٥	١٢٫٦٣
١٩٧٢	٣٨٣٫٩٩	٦٫٩٩	٧١٩٫١٢	١٢٫٠٧	٢١٨٫٥٧	-٥٫٢٢	٢٧٥٣٫٣٣	١٤٫١٤
١٩٧٣	٤٣٩٫٨٢	١٤٫٥٤	٧٤٩٫٨٣	٤٫٢٧	٢٦٠٫٧٣	١٩٫٢٩	٢٩٠٥٫٥٢	٥٫٥٣
١٩٧٤	٥١٣٫٠٨	١٦٫٦٦	٩٣٩٫١٤	٢٥٫٢٥	٢٨٦٫٦٤	٩٫٩٤	٣٢٧٩٫٢٣	١٢٫٨٦
١٩٧٥	٦٣١٫٦٤	٢٣٫١١	١١٢٣٫١٦	١٩٫٥٩	٣٢٥٫٢٣	١٣٫٤٦	٣٦١٣٫١٩	١٠٫١٨
١٩٧٦	٩٣٤٫٧٣	٤٧٫٩٨	١٢٢٣٫١٢	٨٫٩٠	٤٣٢٫٥٠	٣٢٫٩٨	٣٦٧٨٫٠٢	١٫٧٩
١٩٧٧	١٠٦٦٫٨٤	١٤٫١٣	١٢٥٣٫٢٤	٢٫٤٦	٥٦٩٫٤٣	٣١٫٦٦	٣٨١٧٫١٧	٣٫٧٨
١٩٧٨	١٣٠٨٫٥٠	٢٢٫٦٥	١٤٤٢٫٩٤	١٥٫١٤	٦٩٠٫٨٨	٢١٫٣٣	٤١٨٩٫٧٠	٩٫٧٦
١٩٧٩	١٤٥٩٫٨٠	١١٫٥٦	١٥٩٨٫٥٧	١٠٫٧٩	٤٦٦٫٩٦	-٣٢٫٤١	٤٦٨٨٫٦٥	١١٫٩١
١٩٨٠	١٧٤٢٫٠٦	١٩٫٣٤	١٨٢٢٫٩٩	١٤٫٠٤	٥٦٣٫١٣	٢٠٫٥٩	٥٣٢٣٫٠٠	١٣٫٥٣
١٩٨١	١٨٩٢٫٥٩	٨٫٦٤	٢٠٨٨٫٨٩	١٤٫٥٩	٦٠٦٫٧٤	٧٫٧٤	٥٩٨٩٫٨٧	١٢٫٥٣
١٩٨٢	١٩٨٣٫١١	٤٫٧٨	٢١٩٥٫٢٧	٥٫٠٩	٦٨٢٫٠٦	١٢٫٤٢	٦٢٥٨٫٠٦	٤٫٤٨
١٩٨٣	١٩٢١٫٢٤	-٣٫١٢	٢٢٥٠٫٧٨	٢٫٥٣	٨١٠٫٤٦	١٨٫٨٣	٦٥٤٥٫٠١	٤٫٥٩
١٩٨٤	١٧٤٦٫٧٦	-٩٫٠٨	٢١٨٢٫٢٨	-٣٫٠٤	٩٢٦٫٥٢	١٤٫٣٢	٦٦٥١٫٤٤	١٫٦٣
١٩٨٥	١٨٩٢٫٧٢	٨٫٣٦	٢٢٣٨٫٥٦	٢٫٥٨	١٠٥٧٫٢٢	١٤٫١١	٦٩٤٣٫٢٦	٤٫٣٩
١٩٨٦	٢٠٨٥٫٤٨	١٠٫١٨	٢٤٩١٫٠٥	١١٫٢٨	١١٣٤٫٥٠	٧٫٣١	٧١٩٧٫٦٧	٣٫٦٦
١٩٨٧	٢١٢٢٫٦١	١٫٧٨	٢٥٧٣٫٣٨	٣٫٣١	١٣٠٤٫٨٠	١٥٫٠١	٧٦٥٢٫١٧	٦٫٣١
١٩٨٨	١٤٦٩٫٥٧	-٣٠٫٧٧	٢٦٤٨٫١٥	٢٫٩١	١٤٩٢٫٩٨	١٤٫٤٢	٨١١٠٫٦١	٥٫٩٩
١٩٨٩	١٢٣٢٫٩٧	-١٦٫١٠	٢٧١٥٫٨٧	٢٫٥٦	١٠٥٦٫٠٥	-٢٩٫٢٧	٨٥١٨٫٨٥	٥٫٠٣
المتوسط	١١٩٢٫٧٢	٧٫٦٤	١٥٧٠٫٢٤	٨٫٤٤	٦٢٢٫٥٥	١٠٫٠٩	٤٨٣٣٫١٣	٨٫٠٧

المصدر:

١- الاعمدة (١، ٣، ٥، ٧) تم احتسابها بالاعتماد على الجدولين رقم (٤:١)، ص٧٦، و (٤، ٢)، ص٧٧ في الملحق الاحصائي (١).
الاعمدة (٢، ٤، ٦، ٨) تم احتسابها بالاعتماد على الاعمدة (١، ٣، ٥، ٧) على التوالي.

جدول رقم (٤: ٤)

تطور الناتج المحلي الإجمالي ومعدل نموه خلال الفترة (١٩٦٨ - ١٩٨٩)

(مليون دولار بالاسعار الجارية)

السنوات	الأردن		سوريا		مصر		اسرائيل	
	الناتج المحلي الإجمالي [١]	معدل النمو السنوي (٪) [٢]	الناتج المحلي الإجمالي [٣]	معدل النمو السنوي (٪) [٤]	الناتج المحلي الإجمالي [٥]	معدل النمو السنوي (٪) [٦]	الناتج المحلي الإجمالي [٧]	معدل النمو السنوي (٪) [٨]
١٩٦٨	٥٣٠٫٩	-	١٥٥٦٫٨	-	٥٨٢٥٫٩	-	٤٠٠٠٫٠	-
١٩٦٩	٦٢٣٫٨	١٧٫٥٠	١٧٩١٫٦	١٥٫٠٨	٦٢٠٠٫٨	٦٫٤٤	٤٦٢٨٫٦	١٥٫٧٢
١٩٧٠	٥٩٣٫٠	-٤٫٩٤	١٧٩٢٫٨	٠٫٠٧	٦٨٣٣٫٣	١٠٫٢٠	٥٧١٤٫٣	٢٣٫٤٦
١٩٧١	٦٣٣٫٤	٦٫٨١	٢١٠٥٫٨	١٧٫٤٦	٧٢٣٥٫٨	٥٫٨٩	٥٣٦١٫٩	-٦٫١٧
١٩٧٢	٧٠٤٫٨	١١٫٢٧	٢٤٣٠٫٩	١٥٫٤٤	٧٦٧٥٫١	٦٫٠٧	٧١٤٢٫٩	٣٣٫٢٢
١٩٧٣	٨٠٥٫٩	١٤٫٣٤	٢٦٠١٫٢	٧٫٠١	٩٦٠١٫٤	٢٥٫١٠	٩٥٢٣٫٨	٣٣٫٣٣
١٩٧٤	٩٥٣٫٦	١٨٫٣٣	٤٢٧٣٫١	٦٤٫٢٧	١٠٧٠٨٫٠	١١٫٥٣	١٣٣٣٫٣	٤٠٫٠٠
١٩٧٥	١١٤٨٫٨	٢٠٫٤٧	٥٥٦٦٫٨	٣٠٫٢٨	١٣٤٠٩٫٢	٢٥٫٢٣	١١٢٦٧٫٦	-١٥٫٤٩
١٩٧٦	١٥٤٧٫١	٣٤٫٦٧	٦٤١٧٫٦	١٥٫٢٨	١٧١٣٥٫٣	٢٧٫٧٩	١٢٤٨٥٫٨	١٠٫٨١
١٩٧٧	١٩٨٢٫٩	٢٨٫١٧	٦٨٨٢٫٣	٧٫٢٤	٢٠٩٨١٫٥	٢٢٫٤٥	٩٧٤٦٫٦	-٢١٫٩٤
١٩٧٨	٢٦٢٠٫٨	٣٢٫١٧	٨٢٥٢٫٠	١٩٫٩٠	٢٥٠١٤٫٢	١٩٫٢٢	١٣١٤٤٫١	٣٤٫٨٦
١٩٧٩	٣١٠٠٫٣	١٨٫٣٠	٩٩٢٩٫٧	٢٠٫٣٣	١٨٠١٤٫٦	-٢٧٫٩٨	١٣٢٩٥٫٦	١٫١٥
١٩٨٠	٣٨٧٥٫٥	٢٥٫٠٠	١٣٠٦٢٫٤	٣١٫٥٥	٢٢١٠٠٫٤	٢٢٫٦٨	١٤٨٣٨٫٤	١١٫٦٠
١٩٨١	٤١٧١٫٣	٧٫٦٣	١٦٧٥٨٫٥	٢٨٫٣٠	٢٤٤٩٩٫١	١٠٫٨٥	١٦٩١٨٫٧	١٤٫٠٢
١٩٨٢	٤٥٦٥٫٧	٩٫٤٦	١٧٥٢٥٫٨	٤٫٥٨	٢٩٨٣٠٫٦	٢١٫٧٦	١٧٦٥٢٫٣	٤٫٣٤
١٩٨٣	٤٦٥١٫٧	١٫٨٨	١٨٦٧٢٫٩	٦٫٥٥	٣٥٤٧٧٫٩	١٨٫٩٣	١٤١٩٦٫٩	-١٩٫٥٧
١٩٨٤	٤٤٩٠٫٦	-٣٫٤٦	١٩١٩٥٫٤	٢٫٨٠	٤٠٨٥٨٫٠	١٥٫١٦	١١٨٨٨٫٩	-١٦٫٢٦
١٩٨٥	٥١١٢٫١	١٣٫٨٤	٢١٢٠٣٫٨	١٠٫٤٦	٤٨٨٧٣٫٨	١٩٫٦٢	١٨٧١٧٫٣	٥٧٫٤٤
١٩٨٦	٥٨٨٣٫٧	١٥٫٠٩	٢٥٥٥٤٫١	٢٠٫٥٢	٥٤٦٠٢٫٥	١١٫٧٢	٢٩٥١٢٫٨	٥٧٫٦٨
١٩٨٧	٦٣٠١٫٥	-٩٫٩٠	٣٢١٨٤٫٧	٢٥٫٩٥	٦٢٩٢٩٫٨	١٥٫٢٥	٣٦١٥٣٫٣	٢٢٫٥٠
١٩٨٨	٤٥٩٠٫١	-١٣٫٤٢	*١٣٥٧٢٫٤	-٥٧٫٨٣	٧٤٤٣٠٫١	١٨٫٢٧	٣٩٧٣٢٫٧	٩٫٩١
١٩٨٩	٣٩٤٥٫٣	-١٤٫٠٥	*١٥٨٩٠٫٩	١٧٫٠٨	*٥٤٦٨٢٫٤	-٢٦٫٥٣	٤٣٣٢٢٫١	٩٫٠٢
المتوسط	٢٨١٠٫٥٨	١٠٫٩١	١١٢٣٧٫٣٣	١٤٫٤٠	٢٧١٣٢٫٧١	١٢٫٣٦	١٦٠٢٦٫٥٠	١٤٫٢٧

المصدر:

1- IFS (1989), Vol. 42, op, cit, pp .(336 - 337).
2- IFS (1990), Vol.43, op, cit, pp. (336 - 683).

٣- الاعمدة (٢، ٤، ٦، ٨) تم احتسابها بالاعتماد على الاعمدة، (١، ٣، ٥، ٧).

*: تقديرية.

جدول رقم (٤: ٥)

تطور الصادرات والمستوردات خلال الفترة (١٩٦٨ - ١٩٨٩)

(مليون دولار بالاسعار الجارية)

السنوات	الأردن		سوريا		مصر		اسرائيل	
	الصادرات[١]	المستوردات[٢]	الصادرات[٣]	المستوردات[٤]	الصادرات[٥]	المستوردات[٦]	الصادرات[٧]	المستوردات[٨]
١٩٦٨	٤٠	١٥٩	١٦٨	٣١٣	٦٢٢	٦٨٠	٦٣٩	١٣٧٠
١٩٦٩	٤١	١٩٠	٢٠٧	٣٧٠	٧٤٥	٦٣٦	٧٢٩	١٦٦٠
١٩٧٠	٣٤	١٨٤	٢٠٣	٣٦٠	٧٦٢	٧٨٦	٧٧٩	٢٠٨٦
١٩٧١	٣٢	٢١٥	١٩٥	٤٣٩	٧٨٩	٩٠٤	٧٥٨	٢٣٨٨
١٩٧٢	٤٨	٢٧٤	٢٨٧	٥٤٠	٨٢٥	٨٧٧	١١٤٧	٢٤٧٧
١٩٧٣	٧٣	٣٣٠	٣٥١	٦١٢	١١٢١	٩٠٦	١٤٤٩	٤٢٤٠
١٩٧٤	١٥٥	٤٨٨	٧٨٢	١٢٢٥	١٥١٦	٢٣٤٩	١٨٢٥	٥٤٣٩
١٩٧٥	١٥٣	٧٣٢	٩٣٠	١٦٨٥	١٤٠٢	٣٧٥١	١٩٤١	٦٠١٩
١٩٧٦	٢٠٧	١٠٠٦	١٠٧٤	٢٣٨٩	١٥٢٢	٣٨٠٨	٢٤١٥	٥٦٦٧
١٩٧٧	٢٤٩	١٣٨١	١٠٧٠	٢٧٠٢	١٧٠٨	٤٨٠٨	٣٠٨٢	٥٧٨٧
١٩٧٨	٢٩٨	١٥٠٤	١٠٦٠	٢٤٥٩	١٧٣٨	٦٧٢٧	٣٩٢١	٧٤٥٥
١٩٧٩	٤٠٣	١٩٦٣	١٦٤٤	٣٣٢٩	١٨٤٠	٣٨٣٧	٤٥٤٦	٨٦٦٤
١٩٨٠	٥٧٤	٢٤٠٢	٢١٠٨	٤١٢٤	٣٠٤٦	٤٨٦٠	٥٥٣٨	٩٦٨٢
١٩٨١	٧٣٣	٣١٦٥	٢١٠٣	٥١٧٢	٣٢٣٣	٨٨٣٩	٥٦٧٠	١٠١٢٥
١٩٨٢	٧٥٢	٣٢٤٠	٢٠٢٦	٤٠٢٨	٣١٢٠	٩٠٧٨	٥٢٥٥	١٠٢٣٦
١٩٨٣	٥٨٠	٣٠٣٦	١٩٢٣	٤٥٤٢	٣٢١٥	١٠٢٧٥	٥١٠٨	٩٦١٤
١٩٨٤	٧٥٢	٢٧٨٤	١٨٥٣	٤١١٦	٣١٤٦	١٠٧٦٦	٥٨٠٧	٩٨٢٨
١٩٨٥	٧٨٩	٢٧٣٣	١٦٤٠	٣٩٦٧	٣٧١٤	٩٩٦١	٦٢٦٠	١٠١٣٦
١٩٨٦	٧٣٣	٢٤٣٢	١٣٢٥	٢٧٢٨	١٨٧٦	٩١٦٢	٧١٥٤	١٠٨١٣
١٩٨٧	٩٣٠	٢٧١٠	٣٨٧١	٧١١٢	٥٤٨٤	١٨٠٩٠	٨٤٥٤	١٤٣٥٩
١٩٨٨	١٠١٩	٢٧٣٢	١٣٤٥	٢٢٣١	٢١٢١	٨٦٥٩	٩٧٥٢	١٥٠٣٠
١٩٨٩	١١٠٨	٢٧٥٤*	٣٠٠٦	٢٠٤٦	٢٦٣٤	٧٣٧٨	١٠٧٣٨	١٥٧٠١*
المتوسط	٤٤١٫٠٥	١٦٥٠٫٦٤	١٣٢٥٫٥٠	٢٥٦٧٫٦٨	٢٠٩٩٫٤٥	٥٧٧٨٫٧٣	٤٣١٦٫٦٨	٧٦٧١٫٦٤

المصدر:

1- IFS (1990), op, cit,Vol. 43, pp. (122-127).

*: تقديرية.

جدول رقم (٤، ٦)
معدلات النمو السنوية في الصادرات والمستوردات
خلال الفترة (١٩٦٨ - ١٩٨٩)

(النسبة مئوية ٪)

السنوات	الأردن		سوريا		مصر		اسرائيل	
	الصادرات[١] معدل النمو السنوي (٪)	المستوردات[٢] معدل النمو السنوي (٪)	الصادرات[٣] معدل النمو السنوي (٪)	المستوردات[٤] معدل النمو السنوي (٪)	الصادرات[٥] معدل النمو السنوي (٪)	المستوردات[٦] معدل النمو السنوي (٪)	الصادرات[٧] معدل النمو السنوي (٪)	المستوردات[٨] معدل النمو السنوي (٪)
١٩٦٨	-	-	-	-	-	-	-	-
١٩٦٩	-٢٫٥٠	١٩٫٥٦	٢٣٫٢١	١٨٫٢١	١٩٫٧٧	-٦٫٤٧	١٤٫٠٨	٢١٫١٧
١٩٧٠	-١٧٫٠٧	-٣٫١٦	-١٫٩٣	-٢٫٧٠	٢٫٢٨	٢٣٫٥٨	٦٫٨٦	٢٥٫٦٦
١٩٧١	-٥٫٨٨	١٦٫٨٥	-٣٫٩٤	٢١٫٩٤	٣٫٥٤	١٥٫٠١	-٢٫٧	١٤٫٤٨
١٩٧٢	٥٠٫٠٠	٢٧٫٤٤	٤٧٫١٨	٢٣٫٠١	٤٫٥٦	-٢٫٩٩	٥١٫٣٢	٣٫٧٣
١٩٧٣	٥٢٫٠٨	٢٠٫٤٤	٢٢٫٣٠	١٣٫٣٣	٣٥٫٨٨	٣٫٣١	٢٦٫٣٣	٧١٫١٧
١٩٧٤	١١٢٫٣٣	٤٧٫٨٨	١٢٢٫٧٩	١٠٠٫١٠	٣٥٫٢٥	١٥٩٫٢٧	٢٥٫٩٥	٢٨٫٢٨
١٩٧٥	-١٫٢٩	٥٠٫٠٠	١٧٫٦٥	٣٧٫٥٥	-٧٫٥٢	٥٩٫٦٨	٦٫٣٦	١٠٫٦٦
١٩٧٦	٣٥٫٢٩	٣٧٫٤٣	١٦٫٧٤	٤١٫٧٨	٨٫٥٦	١٫٥٢	٢٤٫٤٢	-٥٫٨٥
١٩٧٧	٢٠٫٢٩	٣٧٫٢٨	-٠٫٣٧	١٣٫١٠	١٢٫٢٢	٢٦٫٢٦	٢٧٫٦٢	٢٫١٢
١٩٧٨	١٩٫٦٨	٨٫٩١	-٠٫٩٣	-٨٫٩٩	١٫٧٦	٣٩٫٩١	٢٧٫٢٢	٢٨٫٨٢
١٩٧٩	٣٥٫٢٣	٢٣٫٨٧	٥٥٫٠٩	٣٥٫٣٨	٥٫٨٧	-٤٢٫٩٦	١٥٫٩٤	١٦٫٢٢
١٩٨٠	٤٢٫٤٣	٢٨٫٩٣	٢٨٫٢٢	٢٣٫٨٨	٦٥٫٥٤	٢٦٫٦٦	٢١٫٨٢	١١٫٧٥
١٩٨١	٢٧٫٧٠	٣١٫٧٧	-٠٫٢٤	٢٥٫٤١	٦٫١٤	٨١٫٨٧	٢٫٣٨	٤٫٥٨
١٩٨٢	٢٫٥٩	٢٫٣٧	-٣٫٦٦	-٢٢٫١٢	-٣٫٥٠	٢٫٦٥	٢٧٫٩٥	١٫١٠
١٩٨٣	-٢٢٫٨٧	-٦٫٣٠	-٥٫٠٨	١٢٫٧٦	٣٫٠٤	١٣٫٢٥	-٢٩٫٥٩	-٦٫٠٨
١٩٨٤	٢٩٫٦٦	-٨٫٣٠	-٣٫٦٤	-٩٫٣٨	-٢٫١٥	٤٫٧٨	١٣٫٦٨	٢٫٢٣
١٩٨٥	٤٫٩٢	-١٫٨٣	-١١٫٤٩	-٣٫٦٢	١٨٫٠٨	-٧٫٤٨	٧٫٨٠	٣٫١٣
١٩٨٦	-٧٫١٠	-١١٫٠١	-١٩٫٢١	-٣١٫٢٣	-٤٩٫٤٩	-٨٫٠٢	١٤٫٢٨	٦٫٦٨
١٩٨٧	٢٦٫٨٨	١١٫٤٣	١٩٢٫١٥	١٦٠٫٧٠	١٩٢٫٣٢	٩٧٫٤٥	١٨٫١٧	٣٢٫٧٩
١٩٨٨	٩٫٥٧	٠٫٨١	-٦٥٫٢٥	-٦٨٫٦٣	-٦١٫٣٢	-٥٢٫١٣	١٥٫٣٥	٤٫٦٧
١٩٨٩	٨٫٧٣	٠٫٨١	١٢٣٫٤٩	-٨٫٢٩	٢٤٫٦١	-١٤٫٧٩	١٠٫١١	٤٫٤٦
المتوسط	٢٠٫٢٧	١٥٫٩٦	٢٥٫٣٨	١٧٫٧٣	١٥٫٠٢	٢٠٫٢	١٥٫٤٩	١٣٫٤٢

المصدر:

تم احتسابه بالاعتماد على جدول رقم (٤، ٥)، ص(٨٠) في الملحق الاحصائي (١).

جدول رقم (٤، ٧)

العجز في الميزان التجاري واهميته النسبية من الناتج المحلي خلال الفترة (١٩٦٨ - ١٩٨٩)

(مليون دولار وبالاسعار الجارية)

السنوات	الأردن		سوريا		مصر		اسرائيل	
	العجز في الميزان التجاري [1]	العجز الى الناتج المحلي (٪) [2]	العجز في الميزان التجاري [3]	العجز الى الناتج المحلي (٪) [4]	العجز في الميزان التجاري [5]	العجز الى الناتج المحلي (٪) [6]	العجز في الميزان الناتج المحلي [7]	العجز الى الناتج المحلي (٪) [8]
١٩٦٨	١١٩	٢٢٫٤١	١٤٥	٩٫٣١	٥٨	١٫٠	٧٣١	١٨٫٢٧
١٩٦٩	١٤٩	٢٣٫٨٩	١٦٣	٩٫١٠	+١٠٩	+١٫٧٦	٩٣١	+ ٢٠٫١١
١٩٧٠	١٥٠	٢٥٣٠	١٥٧	٨٫٧٦	٢٤	٠٫٣٥	١٣٠٧	٢٢٫٨٧
١٩٧١	١٨٣	٢٨٫٨٩	٢٤٤	١١٫٥٩	١١٥	١٫٥٩	١٦٣٠	٣٠٫٤٠
١٩٧٢	٢٢٦	٣٢٫٠٧	٢٥٣	١٠٫٤١	٥٢	٠٫٦٨	١٣٣٠	١٨٫٦٢
١٩٧٣	٢٥٧	٣١٫٨٩	٢٦١	١٠٫٠٣	+٢١٥	+٢٫٢٤	٢٧٩١	+ ٢٩٫٣١
١٩٧٤	٣٣٣	٣٤٫٩٢	٤٤٣	١٠٫٣٧	٨٣٣	٧٫٧٨	٣٦١٤	٢٧٫١١
١٩٧٥	٥٧٩	٥٠٫٤٠	٧٦٥	١٣٫٧٤	٢٣٤٩	١٧٫٥٢	٤٠٧٨	٣٦٫١٩
١٩٧٦	٧٩٩	٥١٫٦٥	١٣١٥	٢٠٫٤٩	٢٢٨٦	١٣٫٣٤	٣٢٥٢	٢٦٫٠٥
١٩٧٧	١١٣٢	٥٧٫٠٩	١٦٣٢	٢٣٫٧١	٣١٠٠	١٤٫٧٧	٢٧٠٥	٢٧٫٧٥
١٩٧٨	١٢٠٦	٤٦٫٠٢	١٣٩٩	١٦٫٩٥	٤٩٨٩	١٩٫٩٤	٣٥٣٤	٢٦٫٨٩
١٩٧٩	١٤٦٠	٤٧٫٠٩	١٦٨٥	١٦٫٩٧	١٩٩٧	١١٫٠٩	٤١١٨	٣٠٫٩٧
١٩٨٠	١٨٢٨	٤٧٫١٧	٢٠١٦	١٥٫٤٣	١٨١٤	٨٫٢١	٤١٤٤	٢٧٫٩٣
١٩٨١	٢٤٣٢	٥٨٫٣٠	٣٠٦٩	١٨٫٣١	٥٦٠٦	٢٢٫٨٨	٤٤٥٥	٢٦٫٣٣
١٩٨٢	٢٤٨٨	٥٤٫٤٩	٢٠٠٢	١١٫٤٢	٥٩٥٣	١٩٫٩٦	٢٩٨١	١٦٫٨٩
١٩٨٣	٢٤٥٦	٥٢٫٨٠	٢٦١٩	١٤٫٠٣	٧٠٦٠	١٩٫٩٠	٠٤٥٠٦	٣١٫٧٤
١٩٨٤	٢٠٣٢	٤٥٫٢٥	٢٢٦٣	١١٫٧٩	٧٦٢٠	١٨٫٦٥	٤٠٢١	٣٣٫٨٢
١٩٨٥	١٩٤٤	٣٨٫٠٣	٢٣٢٧	١٠٫٩٧	٦٢٤٧	١٢٫٧٨	٣٨٧٦	٢٠٫٧١
١٩٨٦	١٦٩٩	٢٨٫٨٨	١٤٠٣	٥٫٤٩	٧٢٨٦	١٣٫٣٤	٣٦٥٩	١٢٫٤٠
١٩٨٧	١٧٨٠	٣٣٫٥٨	٣٢٤١	١٠٫٠٧	١٢٦٠٦	٢٠٫٠٣	٥٩٠٥	١٦٫٣٣
١٩٨٨	١٧١٣	٣٧٫٣٢	٨٨٦	٦٫٥٣	٦٥٣٨	٨٫٧٨	٥٢٧٨	١٣٫٢٨
١٩٨٩	١٦٤٦	٤١٫٧٢	+ ٩٦٠	+٦٫٠٤	٤٧٣٥	٨٫٦٦	٤٩٦٣	١١٫٤٦
المتوسط	١٢٠٩٫٥٩	٤٠٫٤٢	١٢٤٢٫١٨	١١٫٧٩	٣٦٧٩٫٢٧	١٠٫٧٨	٣٣٥٤٫٩٥	٢٣٫٨٨

المصدر:

تم احتسابه بالاعتماد على جدول رقم (٤، ٥)، ص(٨٠) في الملحق الاحصائي(١).

* الاشارة (+) تعني وجود فائض في الميزان التجاري.

جدول رقم (٤، ٨)

درجة الانكشاف* خلال الفترة (١٩٦٨ - ١٩٨٩)

(نسبة مئوية ٪)

السنوات	الأردن	سوريا	مصر	اسرائيل
١٩٦٨	٢٩ر٩٥	٢٠ر١١	١١ر٦٧	٣٤ر٢٥
١٩٦٩	٣٠ر٤٦	٢٠ر٦٥	١٠ر٢٦	٣٥ر٨٦
١٩٧٠	٣١ر٠٣	٢٠ر٠٨	١١ر٥٠	٣٦ر٥٠
١٩٧١	٣٣ر٩٤	٢٠ر٨٥	١٢ر٤٩	٤٤ر٥٤
١٩٧٢	٣٨ر٨٨	٢٢ر٢١	١١ر٤٣	٣٤ر٦٨
١٩٧٣	٤٠ر٩٥	٢٣ر٥٣	٩ر٤٤	٤٤ر٥٢
١٩٧٤	٥١ر١٧	٢٨ر٦٧	٢١ر٩٤	٤٠ر٧٩
١٩٧٥	٦٣ر٧٢	٣٠ر٢٧	٢٧ر٩٧	٥٣ر٤٢
١٩٧٦	٦٥ر٠٢	٣٧ر٢٣	٢٢ر٢٢	٤٥ر٣٩
١٩٧٧	٦٩ر٦٥	٣٩ر٢٦	٢٢ر٩٢	٥٩ر٣٧
١٩٧٨	٥٧ر٣٩	٢٩ر٨٠	٢٦ر٨٩	٥٦ر٧٢
١٩٧٩	٦٠ر٠٩	٣٣ر٥٣	٢١ر٣٠	٦٥ر١١
١٩٨٠	٦١ر٩٨	٣١ر٥٧	٢١ر٩٩	٦٥ر٢٥
١٩٨١	٧٥ر٨٨	٣٠ر٨٦	٣٦ر٠٨	٥٩ر٨٥
١٩٨٢	٧٠ر٩٦	٢٢ر٩٨	٣٠ر٤٢	٥٧ر٩٩
١٩٨٣	٦٥ر٢٧	٢٤ر٣٢	٢٨ر٩٦	٦٧ر٧٢
١٩٨٤	٦٢ر٠٠	٢١ر٤٤	٢٦ر٣٥	٨٢ر٦٧
١٩٨٥	٥٣ر٤٦	١٨ر٧١	٢٠ر٣٨	٥٤ر١٤
١٩٨٦	٤١ر٣٣	١٠ر٦٨	١٦ر٧٨	٣٦ر٦٤
١٩٨٧	٥١ر١٢	٢٢ر١٠	٢٨ر٧٥	٣٩ر٧٢
١٩٨٨	٥٩ر٥٢	١٦ر٤٤	١١ر٦٣	٣٧ر٨٢
١٩٨٩	٦٩ر٨٠	١٢ر٨٨	١٣ر٤٩	٣٦ر٢٤
المتوسط	٥٣ر٨٠	٢٤ر٤٦	٢٠ر٢٢	٤٩ر٥١

المصدر: ،

تم احتسابها بالاعتماد على جدول رقم (٤، ٤)، ص(٧٩) و (٤، ٥)، ص(٨٠) في الملحق الاحصائي(١).

* المعيار الاول لقياس درجة الانكشاف = $\frac{\text{مجموع الواردات}}{\text{الناتج المحلي الاجمالي}} \times ١٠٠٪$

جدول رقم (٤: ٩)
تطور النفقات الاستثمارية ومعدلات النمو السنوية
خلال الفترة (١٩٦٨ - ١٩٨٩)

(مليون دولار بالاسعار الجارية)

السنوات	الاردن		سوريا		مصر		اسرائيل	
	الاستثمارات الكلية[١]	معدل النمو السنوي (٪)[٢]	الاستثمارات الكلية[٣]	معدل النمو السنوي (٪)[٤]	الاستثمارات الكلية[٥]	معدل النمو السنوي (٪)[٦]	الاستثمارات الكلية[٧]	معدل النمو السنوي (٪)[٨]
١٩٦٨	٧٥٫٦	-	٢٠٢٫٤	-	٦٧١٫٦	-	٩١٤٫٣	-
١٩٦٩	١٠٠٫٢	٣٢٫٥٤	٢٦٧٫٣	٣٢٫٧	٥٣٥٫٩	-٢٠٫٢١	١٥٤٢٫٩	٦٨٫٧٥
١٩٧٠	٧٠٫٦	-٢٩٫٥٤	٢٣٤٫٨	-١٢٫١٦	٨١١٫٩	٥١٫٥٠	٢٨٥٧٫١	٨٥٫١٨
١٩٧١	٨٦٫٠	٢١٫٨١	٣٠١٫٠	٢٨٫١٩	٩١٣٫٥	١٢٫٥١	٢٦٨١٫٠	-٦٫١٦
١٩٧٢	١٠١٫٦	١٨٫١٤	٤١٨٫١	٣٨٫٩٠	١٠٦٢٫٦	١٦٫٣٢	٢٣١٠٫٠	-١٣٫٨٤
١٩٧٣	١٤٣٫٤	٤٣٫١٤	٤٦٢٫٧	١٠٫٦٧	١١٨٠٫٧	١١٫١١	٢٣٨١٫٠	٣٫٠٧
١٩٧٤	٢٠٠٫٦	٣٩٫٨٩	٨٢١٫٧	٧٧٫٥٩	١٦٤٣٫٣	٣٩٫١٨	٤٤٤٤٫٤	٨٦٫٦٦
١٩٧٥	٢٦٦٫٤	٣٢٫٨٠	١٣٩٣٫٥	٦٩٫٥٩	٣٤١١٫٧	١٠٧٫٦١	٢٨١٦٫٩	-٣٦٫٦٢
١٩٧٦	٤١٦٫٩	٥٦٫٤٩	٢٠١٣٫٩	٤٤٫٥٢	٣٧٣٦٫٣	٩٫٥١	٣٤٠٥٫٢	٢٠٫٨٨
١٩٧٧	٦٣٨٫١	٥٣٫٠٦	٢٤٤٥٫١	٢١٫٤١	٤٦٩٧٫٢	٢٥٫٧٢	٢٥٩٩٫١	-٢٣٫٦٧
١٩٧٨	٧٨١٫٩	٢٢٫٥٤	٢٢٦٤٫٢	-٧٫٤٠	٦٧٤١٫٧	٤٣٫٥٣	٣١٥٤٫٦	٢١٫٣٧
١٩٧٩	٩٨٩٫٣	٢٦٫٥٣	٢٥٩٧٫٢	١٤٫٧١	٥٢٩٥٫٨	-٢١٫٤٥	٣٣٩٤٫٦	٧٫٦١
١٩٨٠	١٢٨٩٫٥	٣٠٫٣٤	٢٥٩٦٫٤	-٠٫٠٣	٥٨٠٣٫٠	٩٫٥٨	٣٣١٢٫١	-٢٫٤٣
١٩٨١	١٦٦٦٫١	٢٩٫٢١	٣٨٨٨٫٤	٤٩٫٧٦	٧٢٩٧٫٣	٢٥٫٧٥	٣٥٨٨٫٨	٨٫٣٥
١٩٨٢	١٦٩٩٫٣	١٫٩٩	٤١٤٥٫٢	٦٫٦٠	٧٨١٣٫٠	٧٫٠٧	٤١٦٠٫٥	١٥٫٩٣
١٩٨٣	١٤٧٦٫٥	-١٣٫١١	٤٤٠٤٫١	٦٫٢٥	٩١٤١٫٦	١٧٫٠٠	٣٣٤٠٫٤	-١٩٫٧١
١٩٨٤	١٣٠٩٫٦	-١١٫٣٠	٤٥٥١٫٦	٣٫٣٥	٩٥٨٥٫٩	٤٫٨٦	٢٥٩١٫٥	-٢٢٫٤٢
١٩٨٥	١٢٣٨٫٩	-٥٫٤٠	٥٠٤٠٫٥	١٠٫٧٤	١٠٣٨٨٫٨	٨٫٣٨	٣٥٠٩٫٣	٣٥٫٤٢
١٩٨٦	١٢٣٠٫٤	-٠٫٦٩	٥٩٤٤٫٢	١٧٫٩٣	١١٠٧٤٫٥	٦٫٦٠	٥٨٣٧٫٨	٦٦٫٣٥
١٩٨٧	١٢٥١٫٧	١٫٧٣	٥٩٨٠٫٤	٠٫٦١	١١٠٠٠٫٢	-٠٫٦٧	٧١٢٨٫٧	٢٢٫١١
١٩٨٨	٨٧٠٫٠	-٣٠٫٤٩	*٢١٠٣٫٨	-٦٤٫٨٢	*١٠٩٢٥٫٩	-٠٫٦٨	٧٢٧٢٫٤	٢٫٠٢
١٩٨٩	٨٧١٫٩	٠٫٢٢	*٢١١٦٫٤	٠٫٦	*٦٩٠٥٫٥	-٣٦٫٨٠	*٧١٤٦٫١	-١٫٧٥
المتوسط	٧٦٢٫٤٨	١٥٫١٤	٢٤٦٣٫٣١	١٦٫٦٢	٣٦٥٣٫٩٩	١٥٫٠٧	٥٤٨٣٫٥٤	١٥٫١٠

المصدر:

1- IFS. (1990) . Vol 43 op,cit,pp.336-682.

٢- الاعمده (٢، ٤، ٦، ٨) تم احتسابها اعتمادا على الاعمدة (١، ٣، ٥، ٧) .

*: تقديرية.

جدول رقم (٤: ١٠)
الاهمية النسبية للاستثمارات من الناتج المحلي الاجمالي
خلال الفترة (١٩٦٨ - ١٩٨٩)

(نسبة مئوية ٪)

السنوات	الاردن	سوريا	مصر	اسرائيل
	الاستثمارات الى الناتج المحلي الاجمالي (٪)	الاستثمارات الى الناتج المحلي الاجمالي (٪)	الاستثمارات الى الناتج المحلي الاجمالي (٪)	الاستثمارات الى الناتج المحلي الاجمالي (٪)
١٩٦٨	١٤٫٢٤	١٣٫٠٠	١١٫٥٣	٢٢٫٨٦
١٩٦٩	١٦٫٠٦	١٤٫٩٢	٨٫٦٤	٢٣٫٣٣
١٩٧٠	١١٫٩١	١٣٫١٠	١١٫٨٨	٥٠٫٠٠
١٩٧١	١٣٫٥٨	١٤٫٢٩	١٢٫٦٢	٥٠٫٠
١٩٧٢	١٤٫٤٢	١٧٫٢٠	١٣٫٨٤	٣٢٫٣٤
١٩٧٣	١٧٫٧٩	١٧٫٧٩	١٢٫٣٠	٢٥٫٠٠
١٩٧٤	٢١٫٠٤	١٩٫٢٣	١٥٫٣٥	٣٣٫٣٣
١٩٧٥	٢٣٫١٩	٢٥٫٠٣	٢٥٫٤٤	٢٥٫٠٠
١٩٧٦	٢٦٫٩٥	٣١٫٣٨	٢١٫٨٠	٢٧٫٢٧
١٩٧٧	٣٢٫١٨	٣٥٫٥٣	٢٢٫٣٩	٢٦٫٦٧
١٩٧٨	٢٩٫٨٣	٢٧٫٤٤	٢٦٫٩٥	٢٤٫٠٠
١٩٧٩	٣١٫٩١	٢٦٫١٦	٢٩٫٤٠	٣٥٫٥٣
١٩٨٠	٣٣٫٢٧	١٩٫٨٨	٢٦٫٢٦	٢٢٫٣٢
١٩٨١	٣٩٫٩٤	٢٣٫٢٠	٢٩٫٧٩	٢١٫٢١
١٩٨٢	٣٧٫٢٢	٢٣٫٦٥	٢٦٫١٩	٢٣٫٥٣
١٩٨٣	٣١٫٧٤	٢٣٫٥٩	٢٥٫٧٧	٢٣٫٥٣
١٩٨٤	٢٩٫١٦	٢٣٫٧١	٢٣٫٤٦	٢١٫٨٠
١٩٨٥	٢٤٫٢٣	٢٣٫٧٧	٢١٫٢٦	١٨٫٧٥
١٩٨٦	٢٠٫٩١	٢٣٫٢٦	٢٠٫٢٨	١٩٫٧٨
١٩٨٧	٢٣٫٦١	١٨٫٥٨	١٧٫٤٨	١٩٫٧٢
١٩٨٨	١٨٫٩٥	١٥٫٥٠	١٤٫٦٨	١٨٫٣٠
١٩٨٩	٢٢٫١٠	١٣٫٣٢	١٢٫٦٣	١٦٫٤٩
المتوسط	٢٤٫٢٨	٢١٫٠٧	١٩٫٥٤	٢٦٫٤٠

المصدر :-

تم احتسابها اعتماداً على جدول رقم (٤ : ٤)، ص(٧٩) و (٤ : ٩)، ص(٨٤) في الملحق الاحصائي (١).

الفصل الخامس

تطور النفقات العسكرية في الدول المعنية

(الأردن، سوريا، مصر واسرائيل)

الفصل الخامس

تطور النفقات العسكرية في الدول المعنية

المقدمة:

يهدف هذا الفصل الى استعراض تطور النفقات الحكومية (العامة) في الدول المعنية، ومعدلات نموها وأهميتها النسبية من الناتج المحلي الاجمالي مع التركيز على النفقات العسكرية لهذه الدول، ومعدلات النمو السنوية، وأهميتها النسبية من النفقات الحكومية والناتج المحلي الاجمالي، وبعد ذلك سوف تتم مقارنة النفقات العسكرية لهذه الدول مع دول الشرق الاوسط والدول النامية، إضافة الى التعرّض الى عدد افراد القوات المسلحة في هذه الدول، وفي كل من دول الشرق الاوسط والدول النامية. وأخيراً سوف نلقي بعض الضوء على التبادل التجاري العسكري في هذه الدول.

٥:١: النفقات الحكومية (العامة).

تعرّف النفقة العامة بأنها "عبارة عن مبلغ من النقود تستخدمه الدول أو أي شخص من أشخاصا القانون العام في سبيل تحقيق منافع عامة"[١]. وتُعتبر النفقات الحكومية في الوقت الحاضر أداة رئيسة من أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الدول في التاثير على مؤشرات التطور الاقتصادي والاجتماعي، كما تُعتبر مؤشراً رئيساً يُستدل بواسطته على سياسة الدولة الاقتصادية ودروها في الحياة الاقتصادية. وتُعتبر النفقات الحكومية المصدر الرئيس لتمويل النفقات العسكرية في معظم دول العالم[٢] حيث وُجد أنه في الدول التي تكون فيها نسبة الميزانية الحكومية الى الناتج المحلي الاجمالي عالية، فإن نسبة النفقات العسكرية الى هذا الناتج تكون مرتفعة[٣].

٥:١:١: تطور النفقات الحكومية في الاردن.

يوضح الجدول رقم (٥:١) في الملحق الاحصائي(٢) ارتفاع قيمة النفقات الحكومية في الاردن من (٢١٩.٨) مليون دولار عام ١٩٦٨ الى (٥٥٦.٤) مليون دولار عام ١٩٧٥. وواصلت ارتفاعها حتى عام ١٩٨٧ حيث بلغت قيمتها (٢٥٠٩.٣) مليون دولار، ثم انخفضت الى (١٥٣٧.١) مليون دولار عام ١٩٨٩، ويُعزى هذا الانخفاض الى الأزمة الاقتصادية التي واجهت الاردن والتي لا تزال أثارها قائمة الى يومنا هذا. ويتضح كذلك من خلال استقراء الجدول السابق الى أن هناك تفاوتاً واضحاً في معدلات نمو النفقات العامة في الاردن من سنة لأخرى، حيث نجد أنه في الوقت الذي سجلت فيه هذه النفقات معدلات نمو ايجابية وصلت في حدها الأقصى الى (٨٥.٠٣٪) في عام ١٩٧٣ نجد أيضاً أنها سجلت معدلات نمو سلبية وصلت في حدها الاقصى الى (-٢٣.٩٢٪) في عام ١٩٨٨.

ويشير الجدول رقم (٥:٢) إلى أن النفقات العامة في الاردن قد شكّلت في المتوسط ما نسبته (٤١.٤٧٪) من الناتج المحلي الاجمالي خلال فترة الدراسة، حيث وصلت هذه النسبة الى أعلى مستوى لها (٥١.٩٨٪) عام ١٩٧٩، أما أدنى مستوى وصلت اليه هذه النسبة (٢٦.٢٥٪) عام ١٩٧٢.

٥:١:٢:تطور النفقات الحكومية (العامة) في سوريا.

ويوضح الجدول رقم (٥:١) تطور النفقات العامة في سورياخلال فترة الدراسة، حيث ارتفعت قيمتها من (٤٥٠) مليون دولار عام ١٩٦٨ الى (٢٦١٨.٩) مليون دولار عام ١٩٧٥، وواصلت ارتفاعها الى (٩٣٢٢.١) مليون دولار عام ١٩٨٩، ونمت النفقات الحكومية بمتوسط قدره (١٧.٥٣٪) خلال فترة الدراسة، وقد سجلت النفقات العامة أعلى معدل نمو لها (٧٥.٣٥٪) عام ١٩٧٥، وأدنى مستوى وصل اليه هذا المعدل (-١٢.٣٤٪) عام ١٩٨١. وقد شكّلت النفقات العامة في المتوسط ما نسبته (٤١.٥١٪) من الناتج المحلي الاجمالي، وقد سجلت هذه النسبة أعلى قيمة (٦٧.٦١٪) عام ١٩٨٨، وأدنى قيمة (٢٨.٠٦٪) عام ١٩٨٧.

٢:١:٥: تطور النفقات الحكومية (العامة) في مصر.

شهد الانفاق العام في مصر ارتفاعاً ملحوظاً خلال فترة الدراسة، فقد ارتفع هذا الانفاق من (٢٨٣٠.٣) مليون دولار عام ١٩٦٨ الى (٩٦٤٤.٨) مليون دولار عام ١٩٧٥، وواصلت ارتفاعها الى (٣٧٦٦٢.٢) مليون دولار عام ١٩٨٨ ثم انخفضت الى (٢٧٧٢٦.٥) مليون دولار عام ١٩٨٩. وبالنسبة لمعدل النمو السنوي لهذه النفقات فقد سجل أعلى قيمة (٤٦.٩٢٪) عام ١٩٨١، وأدنى قيمة (-٢٦.٣٨٪) عام ١٩٨٩، وبالمتوسط بلغ معدل النمو السنوي (١٢.٤٥٪). وقد شكّلت النفقات العامة في المتوسط ما نسبته (٥٤.١٧٪) من الناتج المحلي الاجمالي (جدول رقم(٢:٥)).

٤:١:٥: تطور النفقات الحكومية (العامة) في اسرائيل.

حيث يوضح الجدول رقم (١:٥) ارتفاع قيمة النفقات الحكومية في اسرائيل من (١٩٠٢.٩) مليون دولار عام ١٩٦٨ الى (٩٨٥٩.٢) مليون دولار عام ١٩٧٥، وواصلت ارتفاعها الى (٢١١٠٩.٢) مليون دولار عام ١٩٨٨، ثم انخفضت الى (١٩٣٨١.١) مليون دولار عام ١٩٨٩، ويشير الجدول رقم (٢:٥) الى أن هناك تفاوت واضح في معدلات نمو النفقات العامة خلال فترة الدراسة، حيث سجل معدل النمو السنوي أعلى قيمة له (٧٩.٦٩٪) عام ١٩٧٣، بينما سجل هذا المعدل تراجعاً بنسبة (-٢٧.٥٠٪) عام ١٩٧٧، وبلغ متوسط معدل النمو السنوي (١٤.٠١٪). وقد شكّلت النفقات العامة نسبة مرتفعة من الناتج المحلي الاجمالي مقارنة بمثيلاتها من الدول العربية موضوع الدراسة، حتى بلغت هذه النسبة في المتوسط (٦٦.٦٣٪) حيث سجلت أعلى قيمة (٨٩.٨٥٪) عام ١٩٨٤، وأدنى قيمة (٤٤.٧٤٪) عام ١٩٨٩.

ويتضح من خلال الجدول السابق أن اسرائيل والتي لم يتجاوز عدد سكانها عام ١٩٧٥ (٣.٤) مليون نسمة توازت في انفاقها الحكومي مع مصر التي يفوق عدد سكانها عن (٣٧) مليون نسمة لنفس العام.

٢:٥: تطور النفقات العسكرية (مصروفات الدفاع).

شهدت منطقة الشرق الاوسط العديد من الحروب والنزاعات الاقليمية، استنزفت كميات هائلة من مواردها الاقتصادية خُصصت للقطاع العسكري، ولقد شهدت الدول المعنية العديد من الحروب والنزاعات الاقليمية أدت الى دخول هذه الدول فيما يُسمى بمرحلة سباق التسلح، بحيث أصبحت هذه الدول تخصص كميات هائلة من مواردها الشحيحة لتمويل نفقاتها العسكرية على حساب المشاريع الانتاجية الاستثمارية التي تساعد على دفع عجلة التنمية الاقتصادية. وسنتعرض فيما يلي الى حجم هذه النفقات وتطورها في كل دولة على حدة.

١:٢:٥: تطور النفقات العسكرية في الاردن.

يوضح الجدول رقم (٣:٥) تطور النفقات العسكرية في الدول المعنية خلال فترة الدراسة، فقد ارتفعت قيمة النفقات العسكرية من (٢٥٩.٩) مليون دولار عام ١٩٦٨ الى (٦٣٤) مليون دولار عام ١٩٧٩ وواصلت ارتفاعها الى (٨٦٦) مليون دولار عام ١٩٨٥، ثم انخفضت الى (٦٣٨)مليون دولار عام ١٩٨٩، ويشير الجدول نفسه أن هذه النفقات حققت معدلات نمو متباينة وصلت في حدها الاقصى الى (٩١.٣٧٪) عام ١٩٧٢ وهو العام الذي سبق حرب ١٩٧٣ الامر الذي أدى الى زيادة المخصصات العسكرية الى حوالي الضعف تقريباً، وأما أدني مستوى وصل اليه معدل النمو (-٢٤.٩٤٪) عام ١٩٨٦، وبلغ متوسط معدل النمو السنوي (٦.١٤٪).

ويشير الجدول رقم (٤:٥) الى أن النفقات العسكرية قد شكّلت ما نسبته (٤٨.٩٥٪) من الناتج المحلي الاجمالي لعام ١٩٦٨، وارتفعت هذه النسبة مسجلة أعلى قيمة لها (٥٣.١٦٪) عام ١٩٧٢، ثم انخفضت الى (١٦.٤٦٪) عام ١٩٨٠، واصلت انخفاضها مسجلة أدنى مستوي لها (١١.٠٥٪) عام ١٩٨٦ وبعدها ارتفعت الى (١٦.١٧٪) عام ١٩٨٩، وبلغ متوسط هذه النسبة (٢٦.٣٩٪).

ويوضح الجدول كذلك أن النفقات العسكرية استوعبت جزءاً لا يُستهان به من النفقات الحكومية حيث بلغت ما نسبته (١١٨.٢٤٪) عام ١٩٦٨، ثم ارتفعت مسجلة أعلى قيمة لها

(٢٠٢,٥٤٪) عام ١٩٧٢ ثم انخفضت الى (١٢٣,٥٨٪) عام ١٩٧٣ وواصلت انخفاضها التدريجي حيث بلغت (٤٦,٩٥٪) عام ١٩٧٨ و (٤١,٥١٪) عام ١٩٨٩، وبلغ متوسط هذه النسبة (٦٦,١٧٪)، ومما يُلاحظ أن هذه النسبة قد سجلت أعلى مستوياتها خلال الفترة (١٩٦٨-١٩٧٥)، وبالتحديد خلال السنوات ١٩٦٨، ١٩٧٢، ١٩٧٣ وهي الاعوام التي شهدت المنطقة فيها عدة حروب (حرب ١٩٦٧ وحرب ١٩٧٣). ومن الملاحظ أن النفقات العسكرية في الاردن قد استحوذت على ما يقارب من ثلثي النفقات العامة خلال فترة الدراسة وهذا يعكس أثر استمرار حالة اللاحرب واللاسلم التي تعيشها الدول العربية مع اسرائيل -ومنها الاردن- وموقع الاردن على أطول خطوط المواجهة مع اسرائيل، الأمر الذي يضع ضغوطاً على الاردن لزيادة مخصصاته العسكرية لمواجهة أي تهديد قد يتعرض له بحكم موقعه.

٢:٢:٥ تطور النفقات العسكرية في سوريا.

يوضح الجدول رقم (٣:٥) أن النفقات العسكرية ارتفعت من (٢٧٩,٩) مليون دولار عام ١٩٦٨ الى (١٢٧٠,٨) مليون دولار عام ١٩٧٥، وإلى (٥٠٠١) مليون دولار عام ١٩٨٥ ثم انخفضت الى (٤٥٢٧,٨٨) مليون دولار عام ١٩٨٩، وقد نمت هذه النفقات بمعدلات نمو متباينة خلال فترة الدراسة، حيث سجل معدل النمو أعلى قيمة (٩١,٤٣٪) عام ١٩٧٣. أما أدنى مستوى وصل اليه هذا المعدل (-٦٩,٢٩٪) عام ١٩٨٧، وبلغ متوسط معدل النمو السنوي (١٧,١٢٪).

ويشير الجدول رقم (٤:٥) الى أن النفقات العسكرية شكلت ما نسبته (١٧,٩٨٪) من الناتج المحلي الاجمالي عام ١٩٦٨، وارتفعت هذه النسبة مسجلة أعلى قيمة لها (٢٨,٣٤٪) عام ١٩٧٣ ثم انخفضت الى (٢٥,٢٩٪) عام ١٩٨٣، وسجلت أدنى مستوى لها (١٠,٤٥٪) عام ١٩٨٧ وبلغ متوسط هذه النسبة (٢٠,٩٧٪)، ويوضح نفس الجدول أن النفقات العسكرية استنزفت جزءاً لا يُستهان به من النفقات الحكومية، حيث شكلت ما نسبته (٦٢,٢٠٪) عام ١٩٦٨، وارتفعت مسجلة أعلى قيمة لها (٨٤,٣٩٪) عام ١٩٧٣ ثم انخفضت الى (٦١,٢٦٪) عام ١٩٨٤، وسجلت

أدنى مستوى لها (٣٧.٢٥٪) عام ١٩٨٧، وبلغ متوسط هذه النسبة (٥١.٧٨٪).

ومن استقراء الجداول رقم (٣:٥) و (٤:٥) يتبين لنا أن النفقات العسكرية سجلت أعلى مستوياتها (كقيمة مطلقة، أو كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي، أو كنسبة من النفقات الحكومية) خلال السنوات (١٩٦٨، ١٩٧٣، ١٩٧٥، ١٩٨٣، ١٩٨٤، ١٩٨٥)، وهذه السنوات قد شهدت أحداث كثيرة ساهمت في زيادة المخصصات العسكرية (ومنها حرب ١٩٦٧، حرب ١٩٧٣، ودخول القوات السورية الى لبنان عام ١٩٨٠).

٣:٢:٥: تطور النفقات العسكرية في مصر .

ارتفعت قيمة النفقات العسكرية (جدول رقم (٣:٥)) من (١٣٠٨.٧) مليون دولار عام ١٩٦٨ الى (٣٥٤٠) مليون دولار عام ١٩٧٩ و (٦٨٨٢) مليون دولار عام ١٩٨٤ ثم انخفضت الى (٦٦٦٣) مليون دولار عام ١٩٨٩. وسجلت النفقات العسكرية معدلات نمو متباينة وصلت في حدها الأقصى الى (٩٦.٨٩٪) عام ١٩٨٢، وفي حدها الأدنى الى (-٢١.٢٦٪) عام ١٩٧٨، وبلغ متوسط معدل النمو السنوي (٨.٧٨٪).

ويشير الجدول رقم (٤:٥) الى أن النفقات العسكرية شكلت ما نسبته (٣٠.٥٢٪) من الناتج المحلي الاجمالي لعام ١٩٦٨، ارتفعت هذه النسبة مسجلة أعلى قيمة لها (٤٣.٥٧٪) عام ١٩٧٢، ثم انخفضت الى (١٣٪) عام ١٩٨١، وواصلت انخفاضها حتى سجلت أدنى قيمة لها (٨.٨٦٪) عام ١٩٨٨ ثم ارتفعت الى (١٢.١٨٪) عام ١٩٨٩ وبلغ متوسط هذه النسبة (٢٢.٤٧٪). وقد استوعبت النفقات العسكرية جزءاً كبيراً من النفقات العامة، حيث بلغت هذه النسبة (٦٢.٨٢٪) عام ١٩٦٨ ارتفعت مسجلة أعلى قيمة لها (٦٦.٩٧٪) عام ١٩٧٣، ثم انخفضت حتى سجلت أدنى مستوى لها (١٧.٥١٪) عام ١٩٨٨، وبلغ متوسط هذه النسبة (٤٠.٩٢٪).

٤:٢:٥: تطور النفقات العسكرية في اسرائيل.

يوضح الجدول رقم (٣:٥) ارتفاع قيمة النفقات العسكرية من (١١٩٢,٣) مليون دولار عام ١٩٦٨ الى (٣٣٤٦,٨) مليون دولار عام ١٩٧٣ والى (٧١٤٥) مليون دولار عام ١٩٨٤، ثم انخفضت الى (٤٧١٤) مليون دولار عام ١٩٨٩، وسجلت النفقات العسكرية معدلات نمو متباينة وصلت في حدها الأعلى الى (١١٨,٩٥) عام ١٩٧٣، وفي حدها الأدنى الى (-١١,١٤٪) عام ١٩٧٠، وبلغ متوسط معدل النمو السنوي (٩,٦٤٪).

وقد شكّلت النفقات العسكرية ما نسبته (٢٩,٨١٪) من الناتج المحلي الاجمالي لعام ١٩٦٨ (جدول (٤:٥))، ارتفعت هذه النسبة مسجلة أعلى قيمة لها (٦٠,١٠٪) عام ١٩٨٤، وبلغ متوسط هذه النسبة (٣٠,٤٣٪). كذلك استوعبت النفقات العسكرية من النفقات الحكومية ما نسبته (٦٢,٦٦٪) عام ١٩٦٨، وارتفعت مسجلة أعلى قيمة لها (٧٦,١٥٪) عام ١٩٧٠، وانخفضت الى (٥٥,٩٥٪) عام ١٩٨٠، والى (٢٤,٣٢٪) عام ١٩٨٩، وبلغ متوسط هذه النسبة (٤٥,٨١٪).

بعد استعراضنا لتطور النفقات العسكرية ومعدلات النمو السنوية، وأهميتها النسبية من الناتج المحلي الاجمالي والنفقات العامة، في الدول المعنية، نجد أن هذه المتغيرات سجلت أعلى مستوياتها خلال الفترة التي تسبق الحرب، أو التي تليها أو خلال فترة الحرب نفسها، حيث أن هذه الدول اشتركت في أكثر من حرب (الاردن، سوريا ومصر من جهة ،اسرائيل من جهة أخرى) وهذا يؤكد أن لاستمرار الصراع العربي-الاسرائيلي دوراً مهماً وأساسياً في زيادة سباق التسلح في هذه الدول، وبالتالي زيادة حجم الانفاق العسكري فيها.

٥:٢:٥: تطور النفقات العسكرية في الدول المعنية، دول الشرق الاوسط والدول النامية.

يوضح الجدول رقم (٥:٥) تطور النفقات العسكرية في الدول المعنية (الاردن، سوريا، مصر واسرائيل) خلال فترة الدراسة. فقد ارتفعت قيمتها من (٣٥١٠,٢٠) مليون دولار عام ١٩٦٨ الى

(٩٩٤٩.٣٠) مليـون دولار عـام ١٩٧٦، وإلى (١٩٧٥٤.٠٠) مليـون دولار عـام ١٩٨٤، ثم انخفضت الى (١٦٥٤٢.٨٨) مليون دولار عام ١٩٨٩.

وأما بالنسبة لدول الشرق الاوسط، فقد ارتفعت قيمة النفقات العسكرية من (٤٠٠٠) مليون دولار عام ١٩٦٨ الى (٣٠٠٠٠.٣) مليون دولار عام ١٩٧٦، وواصلت ارتفاعها الى (٩٠٠٠٠.٤) مليون دولار عام ١٩٨٤، ثم انخفضت الى (٨٠٢٤٠.٣٣) مليون دولار عام ١٩٨٩.

وقد أظهرت دراسة معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (SIPRI) الصادرة في كتابها السنوي لعام ١٩٨١ (World Armenant and Disarmenant) أن الشرق الاوسط كان أكبر مشترٍ للأسلحة في العالم الثالث خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٧٩) وهذا ناتج عن النزاع العربي الاسرائيلي والى تطلع شاه ايران الى أن يصبح "حارس الخليج"[٤].

ويوضح الجدول نفسه تطور النفقات العسكرية للدول النامية حيث ارتفعت من (٣٢٠٠٠.٤) مليون دولار عام ١٩٦٨ الى (١١١٠٠٠.٦) مليون دولار عام ١٩٧٨، وإلى (١٩٠٠٠٠.١) مليون دولار عام ١٩٨٥، ثم انخفضت الى (١٨٣٧٢٠.٣٢) مليون دولار عام ١٩٨٩.

ومن استقراء الجدول نفسه (٥:٥)، نلاحظ أن النفقات العسكرية للدول المعنية قد شكّلت ما نسبته (٨٧.٧٤٪) من النفقات العسكرية لدول الشرق الاوسط عام ١٩٦٩ وانخفضت هذه النسبة الى (٣٣.١٦٪) عام ١٩٧٦ و (٢٠.٦٢٪) عام ١٩٨٩، وبلغ متوسط هذه النسبة (٣٥.٢٣٪). وشكّلت أيضاً هذه النفقات ما نسبته (١٠.٩٧٪) من النفقات العسكرية للدول النامية عام ١٩٦٨، ارتفعت هذه النسبة الى (١١.٠٦٪) عام ١٩٧٧ ثم انخفضت الى (٩٪) عام ١٩٨٩.

ويوضح الجدول رقم (٦:٥) نسبة النفقات العسكرية في الدول المعنية كلاً على حدة من اجمالي النفقات العسكرية لدول الشرق الاوسط والدول النامية. ففي الاردن، سجلت النفقات العسكرية ما نسبته (٦.٥٠٪) من النفقات العسكرية لدول الشرق الاوسط عام ١٩٦٨ و(١.٢٢٪) عام ١٩٧٩ و(٠.٨٠٪) عام ١٩٨٩. وبلغت هذه النسبة في المتوسط (١.٨٢٪)، وبلغ متوسط نسبة النفقات العسكرية من اجمالي النفقات العسكرية للدول النامية (٠.٤٩٪).

وبلغت نسبة النفقات العسكرية في سوريا من إجمالي النفقات العسكرية لدول الشرق الاوسط (٧٪) عام ١٩٦٨ و(٧٠.٤٪) عام ١٩٧٩ و(٦٤.٥٪) عام ١٩٨٩، وبلغت هذه النسبة في المتوسط (٥٣.٤٪). وقد شكّلت النفقات العسكرية من إجمالي النفقات العسكرية للدول النامية في المتوسط ما نسبته (٨٣.١٪).

وأما في مصر، بلغت نسبة النفقات العسكرية من إجمالي النفقات العسكرية للشرق الاوسط (٤٤.٤٤٪) عام ١٩٦٨، و(٨١.٦٪) عام ١٩٧٩ و(٣٠.٨٪) عام ١٩٨٩، وبلغ متوسط هذه النسبة (٧٨.١٥٪). وقد شكّلت النفقات العسكرية من إجمالي النفقات العسكرية للدول النامية في المتوسط ما نسبته (١٤.٤٪).

وسجلت النفقات العسكرية في اسرائيل،ما نسبته (٨٠.٢٩٪) من إجمالي النفقات العسكرية للشرق الاوسط لعام ١٩٦٨ و(٩٦.٩٪) عام ١٩٧٩ و(٨٧.٥٪) عام ١٩٨٩، وبلغ متوسط هذه النسبة (٧٩.١٢٪). بالاضافة الى ذلك، شكّلت النفقات العسكرية من إجمالي النفقات العسكرية للدول النامية في المتوسط ما نسبته (٦٦.٣٪).

وتعكس هذه الارقام حجم المبالغ الهائلة التي تنفقها دول هذه المنطقة على التسلح وعلى شؤون الحرب وتظهر كذلك مدى الفائدة التي من الممكن أن تحققها هذه الدول في حالة الوصول الى حالة من السلام بينها بحيث تسمح لها بتسخير هذه الموارد الهائلة والتي كانت موجهة في الاصل للاستخدامات العسكرية بحيث يتم توجيهها الى الاستخدام المدني، مما ولا شك سيساهم في حل الكثير من المشاكل الاقتصادية ويرفع من المستوى الاقتصادي والاجتماعي لشعوب هذه المنطقة.

٥:٣: الموارد البشرية والانفاق العسكري.

Military Expenditure and Arm Forces .

تُخصص النفقات العسكرية من أجل توسيع القطاع العسكري وشراء المدخلات المهمة في هذا القطاع (القوات المسلحة) ومن بين هذه المدخلات هو العنصر البشري. وتتصف الدول النامية

بوجود فائض في عنصر العمل ونقص في عنصر رأس المال وذلك بدوره يعني وجود موارد اقتصادية معطلة بسبب انخفاض الطلب على هذه الموارد.

وتساهم القوات المسلحة عن طريق زيادة النفقات العسكرية في زيادة الطلب على العنصر البشري وزيادة معدل التوظيف فيه، لكن ذلك يعتمد على المرحلة التكنولوجية التي تمر بها القوات المسلحة في الدولة، وهذه المرحلة تقسم الى عدة مراحل[٥]:

١- ***المرحلة الاولى*** : وتشمل الاعتماد على أفواج المشاة المزودة بالجيوش الصغيرة ووسائل النقل البسيطة. وهذه المرحلة تتطلب أعداد كبيرة من القوات المسلحة.

٢- ***المرحلة الثانية*** : وتشمل توسيع كتائب المشاة لتشمل سلاح المدفعية والدبابات وتطوير سلاح الجو والأسطول البحري، وتحتاج هذه المرحلة الى توظيف أعداد بشرية عالية.

٣- ***المرحلة الثالثة*** : وتشمل تطوير الأسلحة التقليدية المعقدة والتي تشمل التكنولوجيا المعقدة مثل الصواريخ والغواصات وهذه المرحلة لا تتطلب أعداد بشرية كبيرة.

٤- ***المرحلة الرابعة*** : يتم التركيز فيها على القدرات النووية التي تمتلكها الدولة. وهنا ينخفض الطلب على القوى البشرية الى حد كبير.

وبشكل عام فإن الدولة التي ما زالت في المرحلتين الأوليتين لديها الرغبة في زيادة الطلب على القوى البشرية العسكرية كلما زادت ميزانية الدفاع[٦].

وبسبب الحروب والنزاعات الاقليمية بين دول الشرق الاوسط وارتباط هذه الدول بالدول العظمى، وُضعت هذه الدول في المرحلة الثالثة وهذا يجعل القوات المسلحة تستوعب عدداً قليلاً نسبياً من السكان، ولقد وجد (Whyness 1979) أن هناك علاقة طردية بين عدد افراد القوات المسلحة وحجم السكان، أي كلما زاد عدد السكان في دولة ما فإن عدد أفراد القوات المسلحة يكون أكبر[٧].

٥:٣:١: الموارد البشرية والانفاق العسكري في الاردن.

يوضح الجدول رقم (٥:٧) في الملحق الاحصائي(٢) تطور حجم أفراد القوات المسلحة، ونسبتها من مجموع عدد السكان في الدول المعنية، فبالنسبة للاردن بلغ عدد القوات المسلحة (٥٥) ألف جندي عام ١٩٦٨، أي ما نسبته (٣.٠٩٪) من عدد السكان، ارتفع الى (٧٠) ألف جندي عام ١٩٧٧، أي ما نسبته (٣.٥٥٪) من عدد السكان، و(١٠٠) ألف جندي عام ١٩٨٧، أي ما نسبته (٣.٤٥٪) من عدد السكان، وبلغ متوسط نسبة أفراد القوات المسلحة من إجمالي عدد السكان (٣.٤٧٪).

ويشير الجدول رقم (٥:٨) في الملحق الاحصائي(٢) الى ارتفاع تكاليف الانفاق على الجندي الواحد[٨] في الاردن من (٤٧٢٥.٤٥) دولار عام ١٩٦٨ الى (٧٢١٤.٢٩) ألف دولار عام ١٩٧٩، وواصلت ارتفاعها الى (١٠٦٩١.٣٦) دولار عام ١٩٨٥ ثم انخفضت الى (٦٦١١.٤٠) دولار عام ١٩٨٩. وبلغت تكاليف الانفاق على الجندي الواحد بالمتوسط (٧٢٣٨.٤٣) دولار.

وأما بالنسبة لعبء النفقات العسكرية على الفرد[٩] (جدول رقم (٥:٨))، فقد ارتفع من (١٨٤.٤٦) دولار عام ١٩٦٨ الى (٢٥٦.٠٩) دولار عام ١٩٧٧، وواصل ارتفاعه الى (٣٢١.٤٦) دولار عام ١٩٨٥، ثم انخفض الى (٢٠٦.٠) دولار عام ١٩٨٩. وبلغ متوسط عبء الانفاق العسكري على الفرد (٢٣٩.٦١) دولار.

٥:٣:٢: الموارد البشرية والانفاق العسكري في سوريا.

يوضح جدول رقم (٥:٧) ارتفاع عدد أفراد القوات من (٦٥) ألف جندي عام ١٩٦٨، (أي ما نسبته (١.١١٪) من عدد السكان) الى (٢٣٠) ألف جندي عام ١٩٧٤ أي ما نسبته (٣.٢٠٪ من عدد السكان) و (٤٠٢) ألف جندي عام ١٩٨٤ أي ما نسبته (٤.٦٥٪ من عدد السكان)، و(٤٠٠ ألف جندي عام ١٩٨٩ أي ما نسبته (٣.٤١٪) عام ١٩٨٩. وبلغ متوسط نسبة عدد القوات المسلحة الى عدد السكان (٢.٨٥٪).

وأما بالنسبة لتكاليف الانفاق على الجندي الواحد، فقد ارتفعت من (٤٣٠٦.١٥) دولار عام

١٩٦٨ الى (٥٧٦٠) دولار عـام ١٩٧٧ و (١٢٤٤٠.٣) دولار عـام ١٩٨٥ ثم انخـفـضت الى (١١٣١٩.٧٠) دولار عام ١٩٨٩، وبالمتوسط بلغت هذه التكاليف (٣٩٣٨.٠٦) دولار. (جدول رقم (٨:٥)).

ويشير الجدول السابق الى ارتفاع عبء الانفاق العسكري على الفرد من (٤٧.٦٨) دولار عام ١٩٦٨ الى (١٧٠.٩٢) دولار عـام ١٩٧٥ و (٤٩٥.٢٧) دولار عـام ١٩٨٤ ثم انخـفض الى (٣٨٦.٣٤) دولار عام ١٩٨٩، وبالمتوسط بلغ هذا العبء (٢٤٧.٢٣) دولار.

٣:٣:٥: الموارد البشرية والانفاق العسكري في مصر:

يشير الجدول رقم (٧:٥) الى ارتفاع عدد أفراد القوات المسلحة المصرية من (١٩٥) ألف جندي عام ١٩٦٨ أي ما نسبته (٠.٦٢٪) من عدد السكان الى (٤٠٠) ألف جندي عام ١٩٧٦ أي ما نسبته (١.٠٦) من عدد السكان وواصل ارتفاعه الى (٤٤٥) ألف جندي عام ١٩٨٩ (أي ما نسبته (٠.٨٤٪) من عدد السكان). وبلغت نسبة أفراد القوات المسلحة من عدد السكان في المتوسط (٠.٩٥٪).

ويوضح الجدول رقم (٨:٥) ارتفاع تكاليف الانفاق على الجندي الواحد من (٩١١٨.٤٦) دولار عام ١٩٦٨ الى (١٤٤٧٤.٢٩) عام ١٩٧٧، وواصلت ارتفاعها الى (١٦١٤٧.٥) دولار عام ١٩٨٦ ثم انخفضت الى (١٤٩٥٤.٢) دولار عام١٩٨٩. كذلك ارتفع عبء النفقات العسكرية على الفرد من (٥٦.١١) دولار عام ١٩٦٨ الى (١١٣.٠٠) دولار عام ١٩٧٦ و (١٤٥.٨٤) دولار عام ١٩٨٤ ثم انخفض الى (١٢٥.٥٣) دولار عام ١٩٨٩. وبالمتوسط بلغ هذا العبء (١٠٤.٠٧) دولار.

٤:٣:٥: الموارد البشرية والانفاق العسكري في اسرائيل.

ارتفع عدد أفراد القوات المسلحة في اسرائيل من (٩٥) ألف جندي عام ١٩٦٨ أي ما نسبته (٣.٣٩٪) من عـدد السكان في تلك السنة الى (١٩٠) ألف جندي عـام ١٩٧٦ أي مـا نسـبتـه (٥.٣٨٪) من عـدد السكان. وواصل ارتفـاعـه الى (٢٠٥) ألف جندي عـام ١٩٨٣ أي ما نسبته (٤.٩٩٪) من عـدد السكان ثم انخـفض الى (١٨٠) ألف جندي عـام ١٩٨٩ أي مـا نسبـتـه

(٣.٩٩٪)من عدد السكان. ولقد بلغ متوسط نسبة أفراد القوات المسلحة من عدد السكان (٤.٤٠٪).

ويبين الجدول رقم (٨:٥) ارتفاع تكاليف الانفاق على الجندي الواحد من (١٢٥٥٠.٥) دولار عام ١٩٦٨ الى (٢١٣٩٦.٦٥) دولار عام ١٩٧٧، وواصلت ارتفاعها الى (٥٦٦٧٩.٢٥) دولار عام ١٩٨٠ ثم انخفضت الى (٢٦١٨٨.٨٩) دولار عام ١٩٨٩، وبلغت هذه التكاليف في المتوسط (٢٤٩٠٢.٢٤) دولار. أما بالنسبة لعبء النفقات العسكرية على الفرد، فقد ارتفع من (٤٢٥.٨٢) دولار عام ١٩٦٨ الى (١١١٣.١٧) دولار عام ١٩٧٦ و(١٧١٧.٥٥) دولار عام ١٩٨٤ ثم انخفضت الى (١٠٤٥.٢٣) عام ١٩٨٩، وبلغ متوسط هذا العبء (١٠٨٣.٣٦) دولار.

وما يمكن ملاحظته هو أن اسرائيل قد سجلت أعلى النسب في المتوسط من حيث تكاليف الانفاق على الجندي الواحد وعبء النفقات العسكرية على الفرد من بين مثيلاتها من الدول العربية المعنية بالدراسة، مما يعكس الأهمية الكبيرة التي توليها اسرائيل للقطاع العسكري، ودرجة التطور التكنولوجي الذي وصلت اليه المؤسسة العسكرية في اسرائيل، وكذلك سجلت أعلى قيمة في المتوسط من حيث نسبة أفراد القوات المسلحة الى عدد السكان، مما يؤكد على أن اسرائيل تحاول التركيز على القطاع العسكري وتطويره من أجل الحفاظ على تفوقها العسكري وتحقيق اهدافها التوسعية في المنطقة.

٥:٣:٥:حجم القوات المسلحة في الدول المعنية، دول الشرق الاوسط والدول النامية.

يوضح الجدول رقم (٩:٥) في الملحق الاحصائي(٢) حجم وتطور افراد القوات المسلحة في الدول المعنية، دول الشرق الاوسط والدول النامية خلال فترة الدراسة.

فبالنسبة للدول المعنية، ارتفع عدد افراد القوات المسلحة من (٤١٠) ألف جندي عام ١٩٦٨ الى (٩١٦) ألف جندي عام ١٩٧٨ والى (١١٢٢) ألف جندي عام ١٩٨٩.

وأما بالنسبة لدول الشرق الاوسط، ارتفع عدد أفراد القوات المسلحة من (٨٤٠) ألف جندي عام ١٩٦٨ الى (١٨٣٦) ألف جندي عام ١٩٧٨ و(٣٠٤٦) ألف جندي عام ١٩٨٩.

أما في الدول النامية، فقد ارتفع عدد أفراد القوات المسلحة من (١٢٦٤٩) ألف جندي عام

١٩٦٨ الى (١٦٤٧٠) عام ١٩٧٨ والى (١٧٧٦٠) ألف جندي عام ١٩٨٩.

ويشير الجدول نفسه الى أن عدد افراد القوات المسلحة في الدول المعنية قد شكّلت ما نسبته (٤٨.٨١٪) من عدد افراد القوات المسلحة في دول الشرق الأوسط عام ١٩٦٨ ارتفعت هذه النسبة مسجلة أعلى قيمة لها (٦١.٨٨٪) عام ١٩٧٤، ثم انخفضت تدريجياً حتى وصلت الى (٣٧.١٧٪) عام ١٩٨٩، وبلغ متوسط هذه النسبة (٤٩.٨٦٪). ومن جهة أخرى فقد شكّل عدد القوات المسلحة في الدول المعنية ما نسبته (٣.٢٤٪) من إجمالي عدد القوات المسلحة في الدول النامية، ارتفعت هذه النسبة الى (٥.٥٦٪) عام ١٩٧٨ و(٦.٣٧٪) عام ١٩٨٩، وفي المتوسط بلغت هذه النسبة (٥.٣٤٪).

ويوضح الجدول رقم (٥:١٠) في الملحق الاحصائي نسبة عدد أفراد القوات المسلحة في الدول المعنية كلاً على حدة من إجمالي القوات المسلحة في دول الشرق الأوسط والدول النامية.

وشكّل أفراد القوات المسلحة الاردنية ما نسبته (٦.٥٥٪) من إجمالي القوات المسلحة في الشرق الأوسط عام ١٩٦٨، وارتفعت هذه النسبة الى (٧.١٦٪) عام ١٩٧٠ مسجلة أعلى قيمة لها، ثم انخفضت تدريجياً حتى بلغت (٣.١٧٪) عام ١٩٨٩، وبالمتوسط بلغت هذه النسبة (٤.٣٢٪). وقد شكّلت نسبة القوات المسلحة الاردنية الى إجمالي القوات المسلحة في الدول النامية في المتوسط (٠.٤٥٪).

وبلغت نسبة أفراد القوات المسلحة السورية من إجمالي القوات المسلحة في الشرق الأوسط (٧.٧٤٪) عام ١٩٦٨ ارتفعت الى (١٦.٠٩٪) عام ١٩٧٧ وواصلت ارتفاعها مسجلة أعلى قيمة لها (١٩.٦١٪) عام ١٩٨٣ ثم انخفضت الى (٣١.١٣٪) عام ١٩٨٩، وبلغ متوسط هذه النسبة (١٣.٠٦٪). وقد شكّل أفراد القوات المسلحة السورية في المتوسط ما نسبته (١.٥٪) من إجمالي القوات المسلحة للدول النامية.

وبلغت نسبة القوات المسلحة المصرية الى إجمالي القوات المسلحة في الشرق الاوسط (٢٣.٢١٪) عام ١٩٦٨ ارتفعت مسجلة أعلى قيمة لها (١٣.٣٠٪) عام ١٩٧٢ ثم أخذت بالانخفاض التدريجي حتى وصلت الى (١٤.٩٦٪) عام ١٩٨٩، وبلغ متوسط هذه النسبة

(٢٢,٩٧٪). إضافة الى ذلك، بلغت نسبة أفراد القوات المسلحة المصرية من إجمالي القوات المسلحة للدول النامية في المتوسط (٢,٤٢٪).

وأما في اسرائيل ،فقد شكّل أفراد القوات المسلحة الاسرائيلية ما نسبته (١١,٣١٪) من إجمالي القوات المسلحة في الشرق الأوسط لعام ١٩٦٨، ارتفعت هذه النسبة مسجلة أعلى قيمة لها (١١,٥٢٪) عام ١٩٧٧، ثم تراجعت حتى وصلت الى (٥,٩١٪) عام ١٩٨٩، وبلغ متوسط هذه النسبة (٩,٤٦٪). كذلك بلغت نسبة أفراد القوات المسلحة الاسرائيلية الى إجمالي القوات المسلحة للدول النامية في المتوسط (١٪) خلال فترة الدراسة. (جدول رقم (٥:١٠)).

٥:٤: التبادل التجاري العسكري *(الصادرات والمستوردات العسكرية)*:

٥:٤:١: الصادرات العسكرية : *Military Exports*

للصادرات العسكرية دور مهم في تخفيض العجز في ميزان المدفوعات وتمويل الصناعة الحربية المحلية بالعملة الصعبة[١٠]. وهناك عدة دوافع اقتصادية لتطوير وتنمية الصادرات العسكرية، تتمثل في:

١- *العمالة:*

تعتبر القوات المسلحة مصدراً لتوفير التوظيف للقوى البشرية والمساهمة في التخفيف من مشكلة البطالة، ففي اسرائيل مثلاً هناك (٦٠٠٠٠) عامل في الصناعة الحربية وهذا يشكّل حوالي (١٨٪) من القوة الاجمالية للعمالة[١١].

٢- *تخفيض سعر الوحدة الانتاجية:*

"إن اقتصاديات الأحجام معناها أن إضافة كل دبابة أو طائرة الى حجم الانتاج ثم بيعها يعمل على تخفيض تكلفة الانتاج في الوحدات الأخرى"[١٢]. لذلك فإن زيادة حجم الصادرات العسكرية يؤدي الى تخفيض التكلفة الاجمالية للانتاج.

٣- *زيادة حجم الصادرات الاجمالية:*

تساهم الصادرات العسكرية في زيادة حجم الصادرات الكلية وبالتالي تُعتبر من الموارد الهامة للعملات الأجنبية ووسيلة رئيسة في معالجة مشكلات الموازين التجارية، ففي عام

١٩٨٠ كانت فرنسا تعاني من عجز في الميزان التجاري بمقدار (٢٠.١) مليار دولار حيث انخفض هذا العجز الى (١٤.٣) مليار دولار بعد أن صدرت ما قيمته (٥.٨) مليار دولار من الأسلحة[١٣].

٤- *توفر الصادرات العسكرية تمويلاً إضافياً للبحث والتطوير في مجال العلم والتكنولوجيا.*

وتشير التقديرات الى أن ما نسبته (٢٪) من الناتج القومي في اسرائيل يُخصص للبحث والتطوير، ونصف ذلك يُخصّص للبحث والتطوير في القطاع العسكري[١٤].

إلى جانب ذلك، فإن للصادرات العسكرية أهمية خاصة، كونها تساعد الدولة في الحصول على المواد الخام الحيوية عن طريق صفقات المقايضة حيث دفعت ايران لاسرائيل ثمن الأسلحة التي تلقتها منها بالنفط، وقامت جنوب افريقيا بتزويد اسرائيل بالفحم والفولاذ واليورانيوم مقابل الاسلحة الاسرائيلية، كذلك تؤدي الصادرات العسكرية الى توسع النشاط الاقتصادي في الخارج، إذ أن تزويد بلد ما بالسلاح وقطع الغيار اللازمة قد يحمل في طياته إنشاء مراكز تدريب في ذلك البلد وما قد يترتب على ذلك من حصول هذه الدولة على عقود لتنفيذ مشاريع معينة (مثل مشاريع البنية التحتية) وهذا بدوره يعزز التوسع في العلاقات الاقتصادية[١٥].

وفي الجزء التالي سوف نتعرف على حجم الصادرات العسكرية في الدول المعنية كلاً على حدة.

٥:٤:١:١: الصادرات العسكرية في الاردن.

لا يصنف الاردن من الدول المصنعة للسلاح (وبالتالي فهي ليست من الدول المصدرة له)، حيث أنه لا زال في بداية مرحلة التصنيع العسكري وبالذات في المراحل الأولى للتصنيع العسكري[١٦] التي تقتصر على بعض عمليات التعديل على بعض الاسلحة والمعدات العسكرية والتطوير على البعض الآخر، وكذلك عمليات التصليح والصيانة وإعداد وتأهيل أعداد كبيرة من الفنيين والمختصين والخبراء العسكريين وتزويد الدول العربية الشقيقة والصديقة بها كالعراق، السعودية وبقية دول الخليج. ونتيجة لذلك ليس هناك صادرات عسكرية بالمعنى الحقيقي، فكما يشير الجدول رقم (٥:١١)، نلاحظ أن الصادرات العسكرية الاردنية اقتصرت على بعض السنوات خلال فترة الدراسة وهي (١٩٧٣، ١٩٧٤، ١٩٧٥، ١٩٧٦، ١٩٧٨، ١٩٨٣) حيث بلغت قيمة

الصادرات العسكرية بملايين الدولارات(٥، ١٠، ٢٠، ٥، ١٠، ١٠) على التوالي. ويبين الجدول رقم (١٢:٥) نسبة الصادرات العسكرية من إجمالي الصادرات الكلية، حيث بلغت هذه النسبة خلال السنوات التي شهدت الصادرات العسكرية فيها نمواً (٦.٨٥٪، ٦.٤٥٪، ١٣.٠٧٪، ٢.٤٢٪، ٣.٣٦٪، ١.٧٢٪) على التوالي.

٢:١:٤:٥: الصادرات العسكرية في سوريا.

لا يختلف الحال في سوريا عنه في الاردن فهي ما تزال في بداية عملية التصنيع العسكري، وكما نلاحظ من الجدول رقم (١١:٥) هناك بعض السنوات التي شهدت خلالها الصادرات العسكرية نمواً وهي (١٩٧٤، ١٩٧٩، ١٩٨١، ١٩٨٢، ١٩٨٣، ١٩٨٥) حيث بلغت قيمة الصادرات العسكرية بملايين الدولارات (٥، ١٠، ١٢٠، ٣٠، ١٠، ٢٠) على التوالي، حيث شكلت هذه الصادرات ما نسبته (٠.٦٣٪، ٠.٦١٪، ٥.٧١٪، ١.٤٨٪، ٠.٥٢٪، ١.٢٢٪) من إجمالي الصادرات الكلية خلال تلك السنوات على التوالي (جدول (١٢:٥)).

٣:١:٤:٥: الصادرات العسكرية في مصر.

تُعتبر الصناعة في مصر «صناعة ناشئة» حققت بعض التطور في بداية الثمانينات، بعد أن شهدت بعض الركود خلال الفترة (١٩٦٨-١٩٧٣) ومن (١٩٧٥-١٩٧٦) كما يوضح ذلك الجدول رقم (١١:٥)، فقد ارتفعت قيمتها من (٥) مليون دولار عام ١٩٧٤ الى (٨٠) مليون دولار عام ١٩٧٨ وواصلت ارتفاعها حتى سجلت أعلى مستوي لها (٣٤٠) مليون دولار ١٩٨٢، ثم انخفضت الى (٩٠) مليون دولار عام ١٩٨٩، ويشير الجدول رقم (١٢:٥) الى أن الصادرات العسكرية شكلت من إجمالي الصادرات الكلية ما نسبته (٠.٣٣٪) عام ١٩٧٤ و(٤.٦٠٪) عام ١٩٧٨ و(١٠.٩٪) عام ١٩٨٢ و(٣.٤١٪) عام ١٩٨٩.

٥:٤:١:٤: الصادرات العسكرية في اسرائيل.

تحاول اسرائيل -منذ وجودها- تقليل اعتمادها على الدول الصناعية المتقدمة في انتاج احتياجاتها أو معظم احتياجاتها وخاصة من السلع الرئيسة ومن ضمنها السلع الدفاعية أو السلع الحربية، ومن أجل ذلك فقد بدأت بعملية التصنيع العسكري منذ فترة طويلة، وبدأت بالتصدير كذلك منذ فترة طويلة ويضعها معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (SIPRI) في الترتيب الخامس عشر بين الدول العالمية لتصديرالسلاح بينما تضعها الوكالة الامريكية للسيطرة على السلاح ونزعه(USACDA) في الترتيب الثامن عشر[١٧].

ويبين الجدول رقم (٥:١١) ارتفاع قيمة الصادرات العسكرية من (٥) مليون دولار عام ١٩٦٩الى (١٤٠) مليون دولار عام ١٩٧٧ وواصلت ارتفاعها مسجلة أعلى قيمة لها (٥٢٥) مليون دولار عام ١٩٨٥ ثم تراجعت الى (٢٢٠) مليون دولار عام ١٩٨٩، ويشير الجدول رقم (٥:١٢) الى أن الصادرات العسكرية قد شكّلت ما نسبته (٠.٦٩٪) من إجمالي الصادرات الكلية لعام ١٩٦٩، ثم ارتفعت هذه النسبة الى (٥.٨٪) عام ١٩٧٦، وسجلت أعلى قيمة لها (٨.٣٩٪) عام ١٩٨٥ ثم انخفضت الى (٢.٠٥٪) عام ١٩٨٩.

٥:٤:٢: المستوردات العسكرية : *Military Imports*.

تتأثر المستوردات العسكرية بعوامل داخلية وخارجية، وترتبط ارتباطاً كبيراً في حالة وجود تهديد تتعرض له الدولة أو عند حدوث حرب، حيث يزداد الطلب على الاسلحة والمعدات العسكرية من قبل الدول المتنازعة بسبب المعارك التي قد تخوضها هذه الدول وما ينتج عنها من تدمير للمعدات والاسلحة الحربية والحاجة الى الاحتفاظ بمخزون من الاسلحة والذخائر لتمويل العمليات العسكرية.

بالاضافة الى ذلك، تتأثر المستوردات العسكرية بما يُسمى بمرحلة سباق التسلح التي قد تدخلها دولة مع دولة ما أو نتيجة تعرُّض هذه الدولة لتهديد خارجي يُعرض أمنها للخطر، ومن الامثلة على ذلك هي مرحلة سباق التسلح التي دخلتها الدول العربية مع اسرائيل، مما جعل هذه

الدول تخصص مبالغ هائلة للقطاع العسكري، حيث تحتل المستوردات العسكرية نصيب الأسد منها.

وفي الجزء التالي سوف نتناول المستوردات العسكرية لكل من الدول المعنية كل على حدة.

١:٢:٤:٥: المستوردات العسكرية في الاردن.

يوضح جدول رقم (١١:٥) ارتفاع قيمة المستوردات العسكرية من (٨٢.١) مليون دولار عام ١٩٦٨ الى (١٤٠) مليون دولار عام ١٩٧٥، وواصلت ارتفاعها الى (١١٠٠) مليون دولار عام ١٩٨٢، ثم تراجعت الى (٤٤٠) مليون دولار. ويشير الجدول رقم (١٢:٥) الى أن المستوردات العسكرية في الاردن قد شكلت ما نسبته (٥١.٦٤٪) من إجمالي المستوردات الكلية لعام ١٩٦٨ وهي أعلى قيمة سجلتها هذه النسبة. ثم أخذت بالانخفاض حيث بلغت (١٥.٩٨٪) عام ١٩٨٩، وبلغ متوسط هذه النسبة (١٩.٨٨٪). بالاضافة الى ذلك، شكلت المستوردات العسكرية ما نسبته (١٥.٤٦٪) من الناتج المحلي الاجمالي لعام ١٩٦٨ كما يوضح ذلك جدول رقم (١٣:٥). ارتفعت هذه النسبة مسجلة أعلى قيمة لها (٢٦.٣٧٪) عام ١٩٨١ ثم انخفضت الى (١١.١٥٪) عام ١٩٨٩، وبلغ متوسط هذه النسبة (٩.٨٧٪). وقد استحوذت المستوردات العسكرية في المتوسط على ما نسبته (٤٨.٩٨٪) من إجمالي النفقات العسكرية (جدول (١٤:٥)).

ومن خلال استقراء الجداول السابقة(١١:٥، ١٢:٥، ١٣:٥، ١٤:٥) نلاحظ أن المستوردات العسكرية كنسبة من المستوردات الكلية أو كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي قد شهدت ارتفاعاً ملموساً خلال الفترة (١٩٦٨-١٩٦٩)، وهي الفترة التي تلت حرب ١٩٦٧ وسبقت الأحداث الداخلية عام ١٩٧٠ وخلال الفترة (١٩٨١-١٩٨٣) التي شهدت بداية الحرب العراقية-الايرانية، وهذا يؤكد زيادة المستوردات العسكرية في فترات الحروب والنزاعات الاقليمية أو في حالة تعرُّض استقرار دولة ما لأي تهديد خارجي يُعرِّض أمنها للخطر.

٥:٤:٢:٢: المستوردات العسكرية في سوريا.

ارتفعت قيمة المستوردات العسكرية في سوريا من (٥٠) مليون دولار عام ١٩٦٩ الى (١٢٠٠) مليون دولار عام ١٩٧٨ وواصلت ارتفاعها مسجلة أعلى قيمة لها (٣٥٠٠) مليون دولار عام ١٩٨٣، ثم تراجعت الى (١٧٩٦) مليون دولار عام ١٩٨٩ (جدول رقم (٥:١١أ)). وقد شكّلت المستوردات العسكرية نسبة مرتفعة من إجمالي المستوردات الكلية بلغت في المتوسط (٥٣.٩٣٪) كما يوضح ذلك جدول رقم (٥:١٢). وسجلت هذه النسبة أعلى قيمة لها (٢١٢.٤٢٪) عام ١٩٧٣، وهي فترة حرب اكتوبر ١٩٧٣. بالاضافة الى ذلك، شكّلت هذه المستوردات ما نسبته (٢.٥٧٪) من الناتج المحلي الاجمالي لعام ١٩٦٨ ثم ارتفعت هذه النسبة مسجلة أعلى قيمة لها (٤٩.٩٨٪) عام ١٩٧٣، ولقد بلغ متوسط هذه النسبة (١٢.٨٣٪) خلال فترة الدراسة. ويوضح الجدول رقم (٥:١٤) أن هذه المستوردات قد استحوذت على جزء كبير من إجمالي النفقات العسكرية، بلغ في المتوسط (٦٠.٥١٪)، حيث سجلت هذه النسبة أعلى مستوياتها عامي ١٩٧٣ و١٩٨٠، وهذه السنوات تمثل فترة حرب ١٩٧٣ ودخول القوات السورية الى لبنان وهذا يؤكد أن المستوردات العسكرية تزداد بشكل كبير خلال فترات الحروب والنزاعات الاقليمية.

٥:٤:٢:٣: المستوردات العسكرية في مصر.

ارتفعت قيمة المستوردات العسكرية في مصر من (١١٠) مليون دولار عام ١٩٦٨ الى (٤٠٠) مليون دولار عام ١٩٧٨ والى (٢١٠٠) مليون دولار عام ١٩٨٢، ثم انخفضت الى (١٩٠٠) مليون دولار عام ١٩٨٩ (جدول رقم (٥:١١أ)). وتحتل مصر الترتيب الثاني عشر في قائمة الدول النامية المستوردة للاسلحة[١٨]. وقد شكّلت هذه المستوردات ما نسبته (١٦.١٨٪) من اجمالي المستوردات الكلية لعام ١٩٦٨، ارتفعت هذه النسبة مسجلة أعلى قيمة لها (٩٣.٨٢٪) عام ١٩٧٣ ثم أخذت بالانخفاض التدريجي حتى وصلت الى (٢٥.٧٥٪) عام ١٩٨٩، وبلغت هذه النسبة في المتوسط (٢٣.٦٢٪) كما يشير الجدول رقم (٥:١٢)، وشكّلت المستوردات العسكرية

في المتوسط ما نسبته (٣,٦٧٪) من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي(جدول رقم ٥:١٣). ولقد شكلت المستوردات العسكرية في المتوسط ما نسبته (١٧,٧١٪) من اجمالي النفقات العسكرية، جدول (٥:١٤).

ولقد شهد عام ١٩٧٣ ارتفاعا ملحوظاً في نسبة المستوردات العسكرية من إجمالي المستوردات الكلية، وهذا يعكس أثر دخول الدولة في حالة نزاع أو حرب (حرب ١٩٧٣) على حجم المستوردات العسكرية.

٥:٤:٢:٤: المستوردات العسكرية في اسرائيل.

ويشير الجدول رقم (٥:١١) الى ارتفاع قيمة المستوردات العسكرية في اسرائيل من (١٦٠) مليون دولار عام ١٩٦٨ الى (١١٠٠) مليون دولار عام ١٩٧٧ ثم واصلت ارتفاعها الى (١٦٠٠) مليون دولار عام ١٩٨٧، ثم انخفضت الى (٩٤٢) مليون دولار عام ١٩٨٩ وتأتي اسرائيل في المرتبة السادسة في قائمة الدول النامية المستوردة للاسلحة[١٩]. وقد شكّلت المستوردات العسكرية ما نسبته (٦,٦٤٪) من المستوردات الكلية لعام ١٩٦٨ ارتفعت هذه النسبة الى (١٧,٦٥٪) عام ١٩٧٦ ثم انخفضت الى (٩,٩٣٪) عام ١٩٨٩، وبلغت في المتوسط (٩,٩٣٪) كما يبين ذلك جدول رقم (٥:١٢). ويوضح الجدول رقم (٥:١٣) أن المستوردات العسكرية قد شكّلت في المتوسط ما نسبته (٤,٩١٪) من الناتج المحلي الاجمالي خلال فترة الدراسة. ويشير الجدول (٥:١٤) الى أن المستوردات العسكرية قد استحوذت على جزء لا يُستهان من النفقات العسكرية، حيث بلغ متوسط هذا الجزء (١٧,١٤٪).

٥:٥:ارساليات الاسلحة.

وبعد أن استعرضنا حجم وتطور الصادرات والمستوردات العسكرية في الدول المعنية، نلقي بعض الضوء على قيم ارساليات الاسلحة التراكمية حسب الدول الموردة والدول المستقبلة لهذه الارساليات خلال فترتين :

الفترة الأولى : ١٩٧٤ - ١٩٧٨.

الفترة الثانية : ١٩٨٣ - ١٩٨٧.

الفترة الأولى (١٩٧٤-١٩٧٨). يبين الجدول رقم (١٥:٥) أن دول الشرق الاوسط تلقت ما قيمته (٢٩٠٠٠) مليون دولار من الاسلحة من بعض الدول، حيث بلغت مساهمة الولايات المتحدة من هذه القيمة ما نسبته (٤٧.٥٩٪) وحوالي (٢٥.٨٦٪) من الاتحاد السوفياتي(سابقاً) والبقية توزعت على بقية الدول (فرنسا، المملكة المتحدة، المانيا،...الخ). وقد استحوذت مصر على ما نسبته (٤.١٤٪) من اجمالي هذه الارساليات، كان الجزء الأكبر منها يأتي من الاتحادالسوفياتي(سابقاً)، حيث بلغت قيمتها حوالي (٤٣٠) مليون دولار أي ما نسبته (٣٥.٨٣٪) من إجمالي ما تلقته مصر، وكذلك ساهمت فرنسا بما نسبته (٢١.٦٧٪) من إجمالي قيمة هذه الارساليات.

وبلغت القيمة التراكمية لهذه الارساليات في اسرائيل حوالي (٤٨٠٠) مليون دولار أي ما نسبته (١٦.٥٥٪) من اجمالي الارساليات للشرق الاوسط، حيث تلقت ما نسبته (٩٥.٨٣٪) من الولايات المتحدة.

وأما في سوريا، فلقد بلغت قيمة هذه الارساليات حوالي (٣٣٠٠) مليون دولار أي ما نسبته (١١.٣٨٪) من إجمالي الارساليات للشرق الاوسط، حصلت على ما نسبته (٨١.٨٢٪) منها من الاتحادالسوفياتي(سابقاً).

وبلغت قيمة إرساليات الاسلحةالى الاردن (٥٧٥) مليون دولار، ساهمت الولايات المتحدة بحوالي (٤٥٠) مليون دولار أي ما نسبته (٧٨.٢٦٪) من إجمالي هذه الارساليات.

وما يمكن ملاحظته من الجدول السابق أن الولايات المتحدة قد ساهمت بحواليس نصف ارساليات الاسلحة الى منطقة الشرق الاوسط، بينما ساهم الاتحاد السوفياتي(سابقاً) بحوالي ربع هذه الارساليات.

الفترة الثانية (١٩٨٣-١٩٨٧): يبين الجدول رقم (١٦:٥) في الملحق الاحصائي(٢) إلى أن قيمة هذه الارساليات الى دول الشرق الاوسط بلغت (٨٩٩٦٥) مليون دولار خلال هذه الفترة، شاركت الولايات المتحدة بما نسبته (٣١٪) والاتحادالسوفياتي(سابقاً) بـ (١٨.٧٪) وفرنسا بـ (١٦.٥٢٪).

وبلغت قيمة هذه الارساليات الى مصر حوالي (٧٨٢٠) مليون دولار شاركت الولايات المتحدة بما

نسبته (٤٨ . ٤٣٪)، وفرنسا (٤٦ . ٢٠٪)، وبلغت نسبة هذه الارساليات (٨.٦٩٪) من إجمالي الارساليات للشرق الاوسط، وتعكس هذه الفترة سياسة التنويع التي اتنهجتها مصر للحصول على الاسلحة من مصادر مختلفة عن الفترة السابقة (١٩٧٤-١٩٧٨)، حيث أصبح اعتمادها على التسليح من مصادر روسية يتضاءل لصالح الولايات المتحدة

وبلغت قيمة هذه الارساليات الى اسرائيل حوالي (٤٣٠٠) مليون دولار أي ما نسبته (٤.٧٨٪) من إجمالي ارساليات الأسلحة لدول الشرق الاوسط، حيث ساهمت الولايات المتحدة بجميع هذه الارساليات.

وبلغت قيمة ارساليات الاسلحة الى سوريا (١٠٤٥٠) مليون دولار أي ما نسبته (١١.٦٢٪) من إجمالي قيمة الارساليات الى الشرق الاوسط، ساهم الاتحاد السوفياتي(سابقاً) بـ (٨٥.١٧٪) من قيمة هذه الارساليات. وما يمكن ملاحظته أن الاتحاد السوفياتي(سابقاً) يُعتبر المزوّد الرئيس للاسلحة الى سوريا خلال الفترتين.

وبلغت قيمة هذه الارساليات الى الاردن (٢٤٧٠) مليون دولار حيث شكّلت ما نسبته (٢.٧٥٪) من إجمالي ارساليات الشرق الاوسط، ساهمت الولايات المتحدة بما نسبته (٤.٣٣٪) والاتحاد السوفياتي(سابقاً) (٢٦.٣٢٪) وفرنسا (١٩.٨٤٪).

وتعكس هذه الفترة سياسة التنويع في مصادر التسلح التي بدأ الاردن ينتهجها منذ بداية الثمانينيات، حيث أصبح اعتماده على التسليح من مصادر أمريكية يتضاءل تدريجياً لصالح الاتحاد السوفياتي(سابقاً) ودول أوروبا الغربية.

٥:٦:الخلاصة:

لقد ناقش هذا الفصل بشيء من التفصيل تطور حجم النفقات الحكومية والعسكرية في الدول المعنية، حيث نمت النفقات العسكرية بمعدلات نمو متقاربة نسبياً في هذه الدول كان اكثرها في اسرائيل حيث بلغ متوسط معدل النمو السنوي (٦٤ر٩٪) مقارنة بـ (١٤ر٦٪ للاردن، ٢٢ر٧٪ لسوريا و٧٨ر٩٪ لمصر) وقد شكلت هذه النفقات ما نسبته (٣٩ر٢٦٪ من الناتج المحلي الاجمالي للاردن، ٩٧ر٢٠٪ في سوريا، ٤٧ر٢٢٪ في مصر، و٤٣ر٣٠٪ في اسرائيل).

كذلك فقد استحوذت هذه النفقات على جزء لا يستهان به من اجمالي الانفاق الحكومي لهذه الدول حيث بلغت هذه النسبة (١٧ر٦٦٪ للاردن، ٧٨ر٥١٪ لسوريا، ٩٢ر٤٠٪ لمصر، و٨١ر٤٥٪ لاسرائيل) ويعكس ذلك حجم الموارد الهائلة التي تخصصها هذه الدول للقطاع العسكري بسبب استمرار حالة اللاحرب واللاسلم التي تعيشها هذه الدول، واذا اخذنا المعايير الدولية كمؤثر فقد شكل حجم الانفاق العسكري في هذه الدول حوالي ثلث الانفاق العسكري لدول الشرق الاوسط وعشر الانفاق العسكري للدول النامية مجتمعة. وقد اعتبرت اسرائيل من اكثر الدول انفاقاً على الجندي الواحد.

ويتعرض الفصل في النهاية الى حجم ارساليات الاسلحة في هذه الدول خلال الفترتين (١٩٧٤-١٩٧٨و ١٩٨٣-١٩٨٧).

٥:٧: هوامش الفصل الخامس:

١- حشيش، عادل، اقتصاديات المالية العامة (مؤسسة الثقافة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٨٣)، ص٦٣.

٢- ومن المصادر الأخرى لتمويل النفقات العسكرية: المساعدات الخارجية وتشمل المساعدات العسكرية، بالاضافة الى المنح والهبات والقروض الخارجية. ومن الامثلة على ذلك، المساعدات العسكرية التي تتلقاها اسرائيل من الولايات المتحدة الامريكية وألمانيا.

3- Lebovic,J.and Ishaq,A. (1987), op.cit, p.112.

٤- قبرصي، عاطف. (١٩٨٢)، المرجع السابق، ص١٢.

5- Whynes,David. (1979), op.cit, p.56.

6- Whynes,David. (1979), op.cit,p.57.

7- Whynes,David. (1979), op.cit, p 57.

٨- يتم احتساب تكلفة الانفاق على الجندي الواحد حسب التعريف التالي:

تكلفة الانفاق على الجندي الواحد = النفقات العسكرية/عدد أفراد القوات المسلحة.

٩- يُعرّف عبء النفقات العسكرية على الفرد بأنه عبارة عن حاصل قسمة النفقات العسكرية على عدد السكان،

أو عبء النفقات العسكرية على الفرد = النفقات العسكرية/ عدد السكان.

١٠- هويدي،أمين. صناعة الاسلحة في اسرائيل، (دار المستقبل العربي،القاهرة، ١٩٨٦)، ص٦١.

١١- هويدي، أمين. (١٩٨٦)، المرجع السابق، ص٦٣.

١٢- هويدي، أمين. (١٩٨٦)، المرجع السابق، ص٦٤.

١٣- مراشدة، علي.(١٩٩٠)، المرجع السابق، ص١٢٥.

١٤- بيري، يورام. ونويباخ، امنون. (المجمع العسكري-الصناعي في اسرائيل). (ترجمة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت ١٩٨٥)، ص ص ٦٧-٦٨.

١٥- بيري، يورام. ونويباخ، امنون (١٩٨٥)، المرجع السابق، ص٦٨.

١٦- للمزيد من التفاصيل حول مراحل التصنيع العسكري، انظر هويدي، أمين، المرجع السابق، ص ص ٤٤-٤٧.

١٧- هويدي، أمين. (١٩٨٦)، المرجع السابق، ص٦٢.

١٨- هويدي، أمين. (١٩٨٦)، المرجع السابق، ص٥٨.

١٩- هويدي، أمين. (١٩٨٦)، المرجع السابق، ص٥٨.

الملحق الاحصائي الخاص بالفصل الخامس
الملحق الاحصائي(٣)

جدول رقم (٥:١)

تطور النفقات الحكومية (العامة) ومعدلات نموها السنوية

خلال الفترة (١٩٦٨-١٩٨٩)

(مليون دولار وبالاسعار الجارية)

السنوات	الأردن		سوريا		مصر		اسرائيل	
	اجمالي النفقات العامة[١]	معدل النمو السنوي (٪)[٢]	اجمالي النفقات العامة[٣]	معدل النمو السنوي(٪)[٤]	اجمالي النفقات العامة[٥]	معدل النمو السنوي(٪)[٦]	اجمالي النفقات العامة[٧]	معدل النمو السنوي(٪)[٨]
١٩٦٨	٢١٩٫٨	-	٤٥٠	-	٢٨٣٠٫٣	-	١٩٠٢٫٩	-
١٩٦٩	٢٤٦٫٠	١١٫٩٢	٥٢٩٫٢	١٧٫٦٠	٣٤٧٠	٢٢٫٦٠	٢١٨٢٫٩	١٤٫٧١
١٩٧٠	٢٢٥٫١	٨٫٥٠ -	٦٠٨٫٤	١٤٫٩٧	٤١٠٩٫٧	١٨٫٤٤	٢٦٧٤٫٣	٢٢٫٥١
١٩٧١	٢٣٩٫٩	٦٫٥٧	٦٦٠٫٩	٨٫٦٣	٤٢٥٥٫٦	٣٫٥٥	٣٤١٥٫٥	٢٧٫٧٢
١٩٧٢	١٨٥٫٠	٢٢٫٨٨ -	٦٩٩٫٧	٥٫٨٧	٥٠١٧٫٠	١٧٫٨٩	٣٣٤٠٫٥	٢٫٢٠ -
١٩٧٣	٣٤٢٫٣	٨٥٫٠٣	٨٧٣٫٦	٢٤٫٨٥	٥٤١٠٫٤	٧٫٨٤	٦٠٠٢٫٤	٧٩٫٦٩
١٩٧٤	٤٣٨٫٨	٢٨٫١٩	١٤٩٣٫٥	٧٠٫٩٦	٦٤٥٢٫٩	١٩٫٢٧	٨٠٢٤٫٠	٣٣٫٦٨
١٩٧٥	٥٥٦٫٤	٢٦٫٨٠	٢٦١٨٫٩	٧٥٫٣٥	٧٤٤١٫٩	١٥٫٣٣	٧٠٤٢٫٣	١٢٫٢٣ -
١٩٧٦	٧٣٧٫١	٣٢٫٤٨	٣١٥١٫١	٢٠٫٣٢	٩٦٤٤٫٨	٢٩٫٦٠	٩٨٥٩٫٢	٤٦٫٠٠
١٩٧٧	٩٧٧٫٦	٣٢٫٦٣	٣٤٠٠٫٨	٧٫٩٢	٩٩٩٥٫٠	٣٫٦٣	٧١٤٧٫٥	٢٧٫٥٠ -
١٩٧٨	١١٦٠٫٨	١٨٫٧٤	٣٨٩٣٫٥	١٤٫٤٩	١٠٦٠٨٫٣	٦٫١٤	٨٤١٢٫٢	١٧٫٦٩
١٩٧٩	١٦١١٫٤	٣٨٫٨٢	٦٢٩٣٫٥	٦١٫٦٤	١٠٠٤١٫٦	٥٫٣٤ -	٩٦١٨٫١	١٤٫٣٤
١٩٨٠	١٦٦١٫٤	٣٫١٠	٦٤٥٨٫٦	٢٫٦٢	١١٢٧٤٫٥	١٢٫٢٨	١٠٧٣١٫٣	١١٫٥٧
١٩٨١	١٦٩٩	٢٫٣٠	٥٦٦١٫٥	١٢٫٣٤ -	١٦٥٦٤٫٦	٤٦٫٩٢	١٢٧٥٣٫١	١٨٫٨٤
١٩٨٢	١٨٣١٫٢	٧٫٧٤	٦٨٥٧٫٣	٢١٫١٢	١٥٩٩٣٫٢	٣٫٤٥ -	١٣١٦٤٫٩	٣٫٢٣
١٩٨٣	١٦٩٥٫٩	٧٫٣٩ -	٨١٢٧٫٩	١٨٫٥٣	١٩٠٨٧٫٥	١٩٫٣٥	١٢٧٤٠٫١	٣٫٢٣ -
١٩٨٤	١٥٨١٫٨	٦٫٧٣ -	٨٠٢٨٫٢	١٫٢٣ -	٢١٣٥٠٫٤	١١٫٨٦	١٠٦٤٦٫٣	١٦٫٤٣ -
١٩٨٥	١٩٤٠٫٠	٢٢٫٦٥	٧٨٦٦٫٣	٢٫٠٢ -	٢٥٠٧٤٫٨	١٧٫٤٤	١٣٢١١٫٣	٢٠٫٦٤
١٩٨٦	٢٢٣٨٫١	١٥٫٣٧	٩٤٤٩٫٩	٢٠٫١٣	٢٥٨٤٤٫٨	٣٫٠٧	١٧٩٦٥٫٠	٣٥٫٩٨
١٩٨٧	٢٥٠٩٫٧	١٢٫١٤	٩٠٣٠٫١	٤٫٤٤ -	٣١٧٥٣٫٩	٢٢٫٨٦	٢١١٠٩٫٢	١٧٫٨٤
١٩٨٨	١٩٠٩٫٣	٢٣٫٩٢ -	٩١٧٦٫١*	١٫٦٢	٣٧٦٦٢٫٢	١٨٫٦١	٢٠٩٢٩٫٤	١٫١٦ -
١٩٨٩	١٥٣٧٫١*	١٩٫٤٩ -	٩٣٢٢٫١*	١٫٥٩	٢٧٧٢٦٫٦*	٢٦٫٣٨ -	١٩٣٨١٫١*	٧٫٣٨ -
المتوسط	١١٦١٫١٠	١٢٫١٧	٤٧٥٦٫٨٧	١٧٫٥٣	١٤١٦٤٫٠٩	١٢٫٤٥	١٠٣٧٧٫٦٦	١٤٫٠١

المصدر:

1- IFS, (1990) , vol 43 pp. 336-337 , 432-433 448-449, 682-683.
IFS 1985 , Vol.38 , pp.366-367

2- US.Arms Control & Disarmenant Agency(USACDA Yearbook,(1969-1976), pp.47-68.USACDA (1977-1987) ,op, cit., pp. 41- 63.

*: تقديرية

جدول رقم (٥: ٣)
الاهمية النسبية للنفقات الحكومية في الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة (١٩٦٨-١٩٨٩)

(نسبة مئوية ٪).

السنوات	الأردن	سوريا	مصر	اسرائيل
١٩٦٨	٤١ر٤٠	٢٨ر٩١	٤٨ر٥٨	٤٧ر٥٧
١٩٦٩	٣٩ر٤٤	٢٩ر٥٤	٥٥ر٩٦	٤٧ر١٦
١٩٧٠	٣٧ر٩٦	٣٣ر٩٤	٦٠ر١٤	٤٦ر٨٠
١٩٧١	٣٧ر٨٧	٣١ر٣٨	٥٨ر٨١	٦٣ر٧٠
١٩٧٢	٢٦ر٢٥	٢٨ر٧٨	٦٥ر٣٧	٤٦ر٧٧
١٩٧٣	٤٢ر٤٧	٣٣ر٥٨	٥٦ر٣٥	٦٣ر٠٣
١٩٧٤	٤٦ر٠٢	٣٤ر٩٥	٦٠ر٢٦	٦٠ر١٨
١٩٧٥	٤٨ر٤٣	٤٧ر٠٤	٥٥ر٥٠	٦٢ر٥٠
١٩٧٦	٤٧ر٦٤	٤٩ر١٠	٥٦ر٢٩	٧٨ر٩٦
١٩٧٧	٤٩ر٣٠	٤٩ر٤١	٤٧ر٦٤	٧٣ر٣٣
١٩٧٨	٤٤ر٢٩	٤٧ر١٨	٤٢ر٤١	٦٤ر٠٠
١٩٧٩	٥١ر٩٨	٦٣ر٣٨	٥٥ر٧٤	٧٢ر٣٤
١٩٨٠	٤٢ر٨٧	٤٩ر٤٤	٥١ر٠١	٧٢ر٣٢
١٩٨١	٤٠ر٧٥	٣٣ر٧٨	٦٧ر٦١	٧٥ر٣٨
١٩٨٢	٣٦ر٤٦	٣٩ر١٣	٥٣ر٦١	٧٤ر٥٨
١٩٨٣	٣٥ر٢٢	٤٣ر٥٣	٥٣ر٨٠	٨٩ر٧٤
١٩٨٤	٣٧ر٩٥	٤١ر٨٢	٥٢ر٢٦	٨٩ر٨٥
١٩٨٥	٣٨ر٠٤	٣٧ر١٠	٥١ر٣١	٧٠ر٥٨
١٩٨٦	٣٧ر٣٤	٣٦ر٩٨	٤٧ر٣٣	٦٠ر٨٧
١٩٨٧	٤٧ر٣٤	٢٨ر٠٦	٥٠ر٤٦	٥٨ر٥٥
١٩٨٨	٤١ر٦٠	٦٧ر٦١	٥٠ر٦٠	٥٢ر٦٦
١٩٨٩	٣٨ر٩٦	٥٨ر٦٦	٥٠ر٧٠	٤٤ر٧٤
المتوسط	٤١ر٤٧	٤١ر٥١	٥٤ر١٧	٦٦ر٦٣

المصدر:

١- تم احتسابها اعتمادا على الجدولين رقم (٤:٤)، ص(٧٩) في الملحق الاحصائي (١) وجدول رقم (١:٥)، ص(١١٤) في الملحق الاحصائي (٢).

جدول رقم (٥، ٣)
تطور النفقات العسكرية ومعدلات النمو السنوية
خلال الفترة (١٩٦٨-١٩٨٩)

(مليون دولار وبالاسعار الجارية)

السنوات	الأردن		سوريا		مصر		اسرائيل	
	النفقات العسكرية [١]	معدل النمو السنوي (٪) [٢]	النفقات العسكرية [٣]	معدل النمو السنوي (٪) [٤]	النفقات العسكرية [٥]	معدل النمو السنوي (٪) [٦]	النفقات العسكرية [٧]	معدل النمو السنوي (٪) [٨]
١٩٦٨	٢٥٩٫٩	-	٢٧٩٫٩	-	١٣٠٨٫٧	-	١١٩٢٫٣	-
١٩٦٩	٢٤١٫٧	-٧٫٠٠	٣١٢٫٢	١١٫٥٤	١٦٢١٫٥	٢٣٫٩٠	١٦٦٢٫٣	٣٩٫٤٢
١٩٧٠	١٨٨٫٥	-٢٢٫٠١	٣٨٧٫٩	٢٤٫٢٥	٢٤٠٤٫٣	٤٨٫٢٨	١٤٧٧٫١	-١١٫١٤
١٩٧١	١٩٥٫٨	٣٫٨٧	٣٤٢٫٥	-١١٫٧٠	٢٦١٦٫٨	٨٫٨٤	١٥٥٦٫١	٥٫٣٥
١٩٧٢	٣٧٤٫٧	٩١٫٣٧	٣٨٥٫١	١٢٫٤٤	٣٣٤٢٫٧	٢٧٫٧٨	١٥٢٨٫٦	-١٫٧٧
١٩٧٣	٤٢٣٫٠	١٢٫٨٩	٧٣٧٫٢	٩١٫٤٣	٣٦٢٣٫٣	٨٫٣٦	٣٣٤٦٫٨	١١٨٫٩٥
١٩٧٤	٤٠١٫٢	-٥٫١٥	٦٨٦٫٣	-٦٫٩٠	٣٨١٣٫٤	٥٫٢٥	٢٩١٩٫٦	-١٢٫٧٦
١٩٧٥	٤٠٨٫٤	١٫٧٩	١٢٧٠٫٨	٨٥٫١٧	٣٤٤٤٫٤	-٩٫٦٨	٣٦٥١٫٥	٢٥٫٠٧
١٩٧٦	٤١٣٫٢	١٫١٨	١٣٢٧٫٢	٤٫٤٤	٤٢٧٩٫٤	٢٤٫٢٤	٣٩٢٩٫٥	٧٫٦١
١٩٧٧	٥٠٥	٢٢٫٢٢	١٤٤٠	٨٫٥٠	٥٠٦٦	١٨٫٣٨	٣٨٣٠	-٢٫٥٣
١٩٧٨	٥٤٥	٧٫٩٢	١٧٠٤	١٨٫٣٣	٣٩٨٩	-٢١٫٢٦	٣٥٥٦	-٧٫١٥
١٩٧٩	٦٣٤	١٦٫٣٣	٢١١٧	٢٤٫٢٤	٣٥٤٠	-١١٫٢٦	٥١٧٩	٤٥٫٦٤
١٩٨٠	٦٣٨	٠٫٦٣	٢٧٠٦	٢٧٫٨٢	٣١٧٤	-١٠٫٣٤	٦٠٠٨	١٦٫٠١
١٩٨١	٦٧٣	٥٫٤٩	٢٧٣٩	١٫٢٢	٣١٨٥	٠٫٣٥	٥٥٦٧	-٧٫٣٤
١٩٨٢	٧٤١	١٠٫١٠	٣٢٢٤	١٧٫٧١	٦٢٧١	٩٦٫٨٩	٥٤١٨	-٢٫٦٨
١٩٨٣	٧٥٨	٢٫٢٩	٤٧٢٣	٤٦٫٥٠	٥٩٩٢	-٤٫٤٥	٦٢٢٢	١٤٫٨٤
١٩٨٤	٨٠٩	٦٫٧٣	٤٩١٤	٤٫١٣	٦٨٨٢	١٤٫٨٥	٧١٤٥	١٤٫٨٣
١٩٨٥	٨٦٦	٧٫٠٥	٥٠٠١	١٫٦٩	٦٦٤١	-٣٫٥٠	٦٣٦٦	-١٠٫٩٠
١٩٨٦	٦٥٠	-٢٤٫٩٤	٤٨٠٠	-٤٫٠٢	٦٤٥٩	-٢٫٧٤	٥٩٤٧	-٦٫٥٨
١٩٨٧	٦٤٦	-٠٫٦٢	٢٣٦٤	-٢٩٫٩٢	٦٥٢٧	١٫٠٥	٥٥٣٦	-٦٫٩١
١٩٨٨	٦٤٢*	-٠٫٦٢	٤٥٦٠٫٤*	٣٥٫٥٦	٦٥٩٥*	١٫٠٤	٥١٢٥*	-٧٫٤٢
١٩٨٩	٦٣٨*	-٠٫٦٢	٤٥٢٧٫٨٨*	-٠٫٧١	٦٦٦٣*	١٫٠٣	٤٧١٤*	-٨٫٠٢
المتوسط	٥٢٩٫٦١	٦٫١٤	٢٣٤٣٫٣٤	٧٫٢٢	٤٤٥٠٫٤٠	٨٫٧٨	٤١٧٦٫٢٢	٩٫٦٤

المصدر:

1.- USACDA-(1966-1975). op., cit., pp. 27-35.
- USACDA-(1969-1976).op., cit., pp. 34-89.
- USACDA-(1988).op., cit., pp. 41-63.

*: تقديرية.

جدول رقم (٥، ٤)

النفقات العسكرية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي والنفقات الحكومية خلال الفترة (١٩٦٨-١٩٨٩)

(نسبة مئوية ٪)

السنوات	الأردن		سوريا		مصر		اسرائيل	
	النفقات العسكرية[١] الى الناتج المحلي(٪)	النفقات العسكرية[٢] الى النفقات الحكومية (٪)	النفقات العسكرية[٣] الى الناتج المحلي(٪)	النفقات العسكرية[٤] الى النفقات الحكومية (٪)	النفقات العسكرية[٥] الى الناتج المحلي(٪)	النفقات العسكرية[٦] الى النفقات الحكومية (٪)	النفقات العسكرية[٧] الى الناتج المحلي(٪)	النفقات العسكرية[٨] الى النفقات الحكومية (٪)
١٩٦٨	٤٨ر٩٥	١١٨ر٢٤	١٧ر٩٨	٦٢ر٢٠	٣٠ر٥٢	٦٢ر٨٢	٢٩ر٨١	٦٢ر٦٦
١٩٦٩	٣٨ر٧٥	٩٨ر٢٥	١٧ر٤٣	٥٨ر٩٩	٢٦ر١٥	٤٦ر٧٣	٣٥ر٩١	٧٦ر١٥
١٩٧٠	٣١ر٧٩	٨٣ر٧٤	٢١ر٦٤	٦٣ر٧٦	٣٥ر١٩	٥٨ر٥	٢٥ر٨٥	٥٥ر٢٣
١٩٧١	٣٠ر٩١	٨١ر٦٢	١٦ر٢٦	٥١ر٨٢	٣٦ر١٦	٦١ر٤٩	٢٩ر٠٢	٤٥ر٥٦
١٩٧٢	٥٣ر١٦	٢٠٢ر٥٤	١٥ر٨٤	٥٥ر٠٤	٤٣ر٥٧	٦٦ر٦٥	٢١ر٤٠	٤٥ر٧٦
١٩٧٣	٥٢ر٤٩	١٢٣ر٥٨	٢٨ر٣٤	٨٤ر٣٩	٣٧ر٧٤	٦٦ر٩٧	٣٥ر١٤	٥٥ر٧٦
١٩٧٤	٤٢ر٠٧	٩١ر٤٣	١٦ر٠٦	٤٥ر٩٥	٣٥ر٦١	٥٩ر١٠	٢١ر٩٠	٣٦ر٣٩
١٩٧٥	٣٥ر٥٥	٧٣ر٤٠	٢٢ر٨٣	٤٨ر٥٢	٢٥ر٦٩	٤٦ر٢٨	٣٢ر٤١	٥١ر٨٥
١٩٧٦	٢٦ر٧١	٥٦ر٠٦	٢٠ر٦٨	٤٢ر١٢	٢٤ر٩٧	٤٤ر٣٧	٣١ر٤٧	٣٩ر٨٦
١٩٧٧	٢٥ر٤٧	٥١ر٦٦	٢٠ر٩٢	٤٢ر٣٤	٢٤ر١٥	٥٠ر٦٩	٣٩ر٣٠	٥٣ر٥٩
١٩٧٨	٢٠ر٨٠	٤٦ر٩٥	٢٠ر٦٥	٤٣ر٧٧	١٥ر٩٥	٣٧ر٦٠	٢٧ر٠٥	٤٢ر٢٧
١٩٧٩	٢٠ر٤٥	٣٩ر٣٤	٢١ر٣٢	٣٣ر٦٤	١٩ر٦٥	٣٥ر٢٥	٣٨ر٩٥	٥٣ر٨٥
١٩٨٠	١٦ر٤٦	٣٨ر٤٠	٢٠ر٧٢	٤١ر٩٠	١٤ر٣٧	٢٨ر١٥	٤٠ر٤٩	٥٥ر٩٩
١٩٨١	١٦ر١٣	٣٩ر٦٠	١٦ر٣٤	٤٨ر٣٨	١٣ر٠٠	١٩ر٢٣	٢٢ر٩٠	٤٣ر٦٥
١٩٨٢	١٦ر٢٣	٤٠ر٤٧	١٨ر٤٠	٤٧ر٠٢	٢١ر٠٢	٣٩ر٢١	٣٠ر٦٩	٤١ر١٥
١٩٨٣	١٦ر٣٠	٤٤ر٧٠	٢٥ر٢٩	٥٨ر١١	١٦ر٨٩	٣١ر٣٩	٤٣ر٨٣	٤٨ر٨٤
١٩٨٤	١٨ر٠٢	٥١ر١٤	٢٥ر٦٢	٦١ر٢٦	١٦ر٨٤	٣٢ر٢٣	٦٠ر١٠	٤٢ر٩٢
١٩٨٥	١٦ر٩٤	٤٤ر٦٤	٢٣ر٥٩	٦٣ر٥٧	١٣ر٥٩	٢٦ر٤٨	٣٤ر٠١	٤٨ر١٩
١٩٨٦	١١ر٠٥	٢٩ر٠٤	١٨ر٧٨	٥٠ر٧٩	١١ر٨٣	٢٤ر٩٩	٢٠ر١٥	٣٣ر١٠
١٩٨٧	١٢ر١٩	٢٥ر٧٤	١٠ر٤٥	٣٧ر٢٥	١٠ر٣٧	٢٠ر٥٥	١٥ر٣١	٢٦ر١٥
١٩٨٨	١٣ر٩٩	٣٣ر٦٢	٣٣ر٦٠	٤٩ر٧٠	٨ر٨٦	١٧ر٥١	١٢ر٩٠	٢٤ر٤٩
١٩٨٩	١٦ر١٧	٤١ر٥١	٢٨ر٤٩	٤٨ر٥٧	١٢ر١٨	٢٤ر٠٣	١٠ر٨٨	٢٤ر٣٢
المتوسط	٢٦ر٣٩	٦٦ر١٧	٢٠ر٩٧	٥١ر٧٨	٢٢ر٤٧	٤٠ر٩٢	٣٠ر٤٣	٤٥ر٨١

المصدر:

تم احتسابه اعتماد ا على الجداول رقم (٤:٤)، ص(٧٩) في الملحق الاحصائي (١)

و الجداو ل رقم (١:٥)، ص(١١٤) و (٣:٥)، ص(١١٦) في الملحق الاحصائي(٢).

جدول رقم (٥: ٥)

اجمالي النفقات العسكرية في الاردن،سوريا،مصر واسرائيل ونسبتها من النفقات العسكرية لدول الشرق الاوسط والدول النامية خلال الفترة(١٩٦٨-١٩٨٩)

(نسبه مئويه٪).

السنوات	اجمالي النفقات العسكرية للاردن سوريا، مصر واسرائيل [1]	اجمالي النفقات العسكرية لدول الشرق الاوسط [2]	اجمالي النفقات العسكرية للدول النامية [3]	اجمالي النفقات العسكرية [4] للاردن، سوريا، مصر واسرائيل الى النفقات العسكرية للشرق الاوسط (٪) ٤=١/٢	اجمالي النفقات العسكرية للاردن، [5] سوريا، مصر واسرائيل الى النفقات المسكرية للدول النامية(٪) ٥=١/٣
١٩٦٨	٣٥١٠ر٢٠	٤٠٠٠ر٩	٣٢٠٠٠ر٤	٨٧ر٧٤	١٠ر٩٧
١٩٦٩	٣٨٣٧ر٧٠	٦٠٠٠ر٢	٣٨٠٠٠ر٨	٦٣ر٩٦	١٠ر١٠
١٩٧٠	٤٤٥٧ر٨٠	٧٠٠٠ر٥	٤٥٠٠٠ر٢	٦٣ر٦٨	٩ر٩١
١٩٧١	٤٧١١ر٢٠	٨٠٠٠ر٢	٥٠٠٠٠ر٥	٥٨ر٨٩	٩ر٤٢
١٩٧٢	٥٦٣٢ر١٠	١٠٠٠٠ر٠٠	٥٤٠٠٠ر٧	٥٦ر٣٢	١٠ر٤٣
١٩٧٣	٨١٣٠ر٣٠	١٤٠٠٠ر٥	٦٢٠٠٠ر٦	٥٨ر٠٧	١٣ر١١
١٩٧٤	٧٨٢٠ر٥٠	١٧٠٠٠ر٤	٧١٠٠٠ر٣	٤٦ر٠٠	١١ر٠١
١٩٧٥	٨٧٧٥ر١٠	٢٥٠٠٠ر٦	٨٧٠٠٠ر٦	٣٥ر١٠	١٠ر٠٩
١٩٧٦	٩٩٤٩ر٣٠	٣٠٠٠٠ر٣	٩٩٠٠٠ر٨	٣٣ر١٦	١٠ر٠٥
١٩٧٧	١٠٨٤١ر٠٠	٤٨٠٠٠ر١	٩٨٠٠٠ر٨	٢٢ر٥٩	١١ر٠٦
١٩٧٨	٩٧٩٤ر٠٠	٥٤٠٠٠ر٧	١١١٠٠٠ر٦	١٨ر١٤	٨ر٨٢
١٩٧٩	١١٤٧٠ر٠٠	٥٢٠٠٠ر٦	١١٥٠٠٠ر٦	٢٢ر٠٦	٩ر٩٧
١٩٨٠	١٢٥٢٦ر٠٠	٦٢٠٠٠ر٧	١٣١٠٠٠ر٥	٢٠ر٢٠	٩ر٥٦
١٩٨١	١٢١٦٤ر٠٠	٧٢٠٠٠ر٤	١٥٠٠٠٠ر٨	١٦ر٨٩	٨ر١١
١٩٨٢	١٥٦٥٤ر٠٠	٨٢٠٠٠ر٥	١٧٢٠٠٠ر٣	١٩ر٠٩	٩ر١٠
١٩٨٣	١٧٦٩٥ر٠٠	٨٦٠٠٠ر٤	١٧٩٠٠٠ر٣	٢٠ر٥٨	٩ر٨٩
١٩٨٤	١٩٧٥٤ر٠٠	٩٠٠٠٠ر٤	١٨٨٠٠٠ر٤	٢١ر٩٥	١٠ر٥١
١٩٨٥	١٨٨٧٤ر٠٠	٨٦٠٠٠ر٤	١٩٠٠٠٠ر١	٢١ر٩٥	٩ر٩٣
١٩٨٦	١٧٨٥٦ر٠٠	٧٧٠٠٠ر٠٠	١٨٤٠٠٠ر٠	٢٣ر١٩	٩ر٧٠
١٩٨٧	١٦٠٧٣ر٠٠	٦٧٠٠٠ر٥	١٧٢٠٠٠ر٨	٢٣ر٩٩	٩ر٣٤
١٩٨٨	١٦٩٢٢ر٤٠	٨١٢٠٠ر٣٤ *	١٨٤٦٠٠ر٣٢ *	٢٠ر٨٤	٩ر١٧
١٩٨٩	١٦٥٤٢ر٨٨	٨٠٢٤٠ر٣٣ *	١٨٣٧٢٠ر٣٢ *	٢٠ر٦٢	٩ر٠٠
المتوسط	١١٤٩٩ر٥٧	٤٨١١١ر٣٢	١١٨٧٨٢ر٢٨	٣٥ر٢٣	٩ر٩٧

المصدر:

– العمود رقم (١) تم احتسابه اعتماداً على الجدول رقم (٥: ٣)، ص(١١٦) في الملحق الاحصائي رقم (٢).

–الاعمدة(٢)و(٣)

- USACDA: (1969 -1976), op.cit -pp. (33-35)
- USACDA: (1988), op.cit, pp. (27-29)

١– بقية الاعمدة تم احتسابها اعتماداً على الاعمدة رقم (١، ٢، ٣).

*: تقديرية

جدول رقم (٥: ٦)

النفقات العسكرية كنسبة من النفقات العسكرية لدول الشرق الاوسط والدول النامية خلال الفترة (١٩٦٨-١٩٨٩)

(النسبة مئوية ٪)

السنوات	الأردن		سوريا		مصر		اسرائيل	
	النفقات العسكرية[1] الى النفقات العسكرية للشرق الاوسط(٪)	النفقات العسكرية[2] الى النفقات العسكرية للدول النامية (٪)	النفقات العسكرية[3] الى النفقات العسكرية للشرق الاوسط(٪)	النفقات العسكرية[4] الى النفقات العسكرية للدول النامية (٪)	النفقات العسكرية[5] الى النفقات العسكرية للشرق الاوسط(٪)	النفقات العسكرية[6] الى النفقات العسكرية للدول النامية (٪)	النفقات العسكرية[7] الى النفقات العسكرية للشرق الاوسط(٪)	النفقات العسكرية[8] الى النفقات العسكرية للدول النامية (٪)
١٩٦٨	٦ر٥٠	٠ر٨١	٧ر٠٠	٠ر٨٧	٤٤ر٤٤	٥ر٥٦	٢٩ر٨٠	٣ر٧٣
١٩٦٩	٤ر٠٣	٠ر٦٤	٥ر٢٠	٠ر٨٢	٢٧ر٠٢	٤ر٢٧	٢٧ر٧٠	٤ر٣٧
١٩٧٠	٢ر٦٩	٠ر٤٢	٥ر٥٤	٠ر٨٦	٣٤ر٣٤	٥ر٣٤	٢١ر١٠	٣ر٢٨
١٩٧١	٢ر٤٥	٠ر٣٩	٤ر٢٨	٠ر٦٩	٣٢ر٧١	٥ر٢٣	١٩ر٤٥	٣ر١١
١٩٧٢	٣ر٧٥	٠ر٦٩	٣ر٨٥	٠ر٧١	٣٣ر٤٤	٦ر١٩	١٥ر٢٩	٢ر٨٣
١٩٧٣	٣ر٠٢	٠ر٦٨	٥ر٢٧	١ر١٩	٢٥ر٨٨	٥ر٨٤	٢٣ر٩٠	٥ر٤٠
١٩٧٤	٢ر٣٦	٠ر٥٧	٤ر٠٤	٠ر٩٧	٢٢ر٤٣	٥ر٣٧	١٧ر١٧	٤ر١١
١٩٧٥	١ر٦٣	٠ر٤٧	٥ر٠٨	١ر٤٦	١٣ر٧٨	٣ر٩٦	١٤ر٦١	٤ر٢٠
١٩٧٦	١ر٣٨	٠ر٤٢	٤ر٤٢	١ر٣٤	١٤ر٢٦	٤ر٣٢	١٣ر١٠	٣ر٩٧
١٩٧٧	١ر٠٥	٠ر٥٢	٣ر٠٠	١ر٤٧	١٠ر٥٥	٥ر١٧	٧ر٩٨	٣ر٩١
١٩٧٨	١ر٠١	٠ر٤٩	٣ر١٦	١ر٥٤	٧ر٣٩	٣ر٥٩	٦ر٥٩	٣ر٢٠
١٩٧٩	١ر٢٢	٠ر٥٥	٤ر٠٧	١ر٨٤	٦ر٨١	٣ر٠٨	٩ر٩٦	٤ر٥٠
١٩٨٠	١ر٠٣	٠ر٤٩	٤ر٣٦	٢ر٠٧	٥ر١٢	٢ر٤٢	٩ر٦٩	٤ر٥٩
١٩٨١	٠ر٩٣	٠ر٤٣	٣ر٨٠	١ر٨٣	٤ر٤٢	٢ر١٢	٧ر٧٣	٣ر٧١
١٩٨٢	٠ر٩٠	٠ر٤٣	٣ر٩٣	١ر٨٧	٧ر٦٥	٣ر٦٥	٦ر٦١	٣ر١٥
١٩٨٣	٠ر٨٨	٠ر٤٢	٥ر٤٩	٢ر٦٤	٦ر٩٧	٣ر٣٥	٧ر٢٣	٣ر٤٨
١٩٨٤	٠ر٩٠	٠ر٤٣	٥ر٤٦	٢ر٦٢	٧ر٦٥	٣ر٦٦	٧ر٩٤	٣ر٨٠
١٩٨٥	١ر٠١	٠ر٤٦	٥ر٨٢	٢ر٦٣	٧ر٧٢	٣ر٥	٧ر٤٠	٣ر٣٥
١٩٨٦	٠ر٨٤	٠ر٣٥	٦ر٢٣	٢ر٦١	٨ر٣٩	٣ر٥١	٧ر٧٢	٣ر٢٣
١٩٨٧	٠ر٩٦	٠ر٣٨	٥ر٠٢	١ر٩٦	٩ر٧٤	٣ر٧٩	٨ر٢٦	٣ر٢٢
١٩٨٨	٠ر٧٩	٠ر٣٥	٥ر٦٢	٢ر٤٧	٨ر١٢	٣ر٥٧	٦ر٣١	٢ر٧٨
١٩٨٩	٠ر٨٠	٠ر٣٥	٥ر٦٤	٢ر٤٦	٨ر٣٠	٣ر٦٣	٥ر٨٧	٢ر٥٧
المتوسط	١ر٨٢	٠ر٤٩	٤ر٨٣	١ر٦٨	١٥ر٧٨	٤ر١٤	١٢ر٧٩	٣ر٦٦

المصدر:

تم احتسابه بالاعتماد على الجداول رقم (٥: ٣)، ص(١١٦) و (٥: ٥)، ص(١١٨) في الملحق الاحصائي (٢).

جدول رقم (٥: ٧)

التطور في مجموع القوات المسلحة ونسبتها من مجموع عدد السكان خلال الفترة (١٩٦٨-١٩٨٩)

(بالألف)

السنوات	الأردن		سوريا		مصر		اسرائيل	
	مجموع عدد القوات المسلحة [١]	مجموع القوات المسلحة الى عدد السكان (٪) [٢]	مجموع عدد القوات المسلحة [٣]	مجموع القوات المسلحة الى عدد السكان (٪) [٤]	مجموع عدد القوات المسلحة [٥]	مجموع القوات المسلحة الى عدد السكان (٪) [٦]	مجموع عدد القوات المسلحة [٧]	مجموع القوات المسلحة الى عدد السكان (٪) [٨]
١٩٦٨	٥٥	٣ر٩٠	٦٥	١ر١١	١٩٥	٠ر٦٢	٩٥	٣ر٣٩
١٩٦٩	٦٠	٤ر٠٣	٧٥	١ر٢٤	٢٣٠	٠ر٧١	١٠٠	٣ر٤٧
١٩٧٠	٧٠	٤ر٦٤	٧٥	١ر٢٠	٢٥٥	٠ر٧٧	١٠٥	٣ر٥٤
١٩٧١	٦٥	٤ر١٦	١١٠	١ر٧٠	٣١٥	٠ر٩٢	١٣٠	٤ر٢٣
١٩٧٢	٧٠	٤ر٣٣	١١٥	١ر٧١	٣٩٠	١ر٠٩	١٣٠	٤ر١٣
١٩٧٣	٧٠	٤ر١٨	١٣٠	١ر٨٧	٣٩٠	١ر٠٩	١٣٠	٣ر٩٦
١٩٧٤	٧٠	٤ر٠٣	٢٣٠	٣ر٢٠	٤١٠	١ر١٣	١٦٠	٤ر٧٣
١٩٧٥	٦٠	٣ر٣١	٢٣٠	٣ر٠٩	٤٠٠	١ر٠٧	١٩٠	٥ر٥١
١٩٧٦	٦٥	٣ر٤٤	٢٢٥	٢ر٩١	٤٠٠	١ر٠٦	١٩٠	٥ر٣٨
١٩٧٧	٧٠	٣ر٥٥	٢٥٠	٣ر١٢	٣٥٠	٠ر٩٠	١٧٩	٤ر٩٦
١٩٧٨	٧٠	٣ر٤٠	٢٢٠	٢ر٧٠	٤٤٧	١ر١٢	١٧٩	٤ر٨٥
١٩٧٩	٦٧	٣ر١٢	٢٢٠	٢ر٦١	٤٤٧	١ر٠٩	١٨١	٤ر٧٨
١٩٨٠	٦٥	٢ر٩٢	٢٥٠	٢ر٨٧	٤٤٧	١ر٠٦	١٩٦	٢ر٧٤
١٩٨١	٦٦	٢ر٨٤	٢٧٠	٣ر٠٠	٤٤٧	١ر٠٣	٢٠١	٥ر٠٩
١٩٨٢	٦٨	٢ر٨٢	٣٠٠	٣ر٢٣	٤٤٧	١ر٠٠	٢٠٥	٥ر٠٩
١٩٨٣	٧٢	٢ر٨٩	٤٠٠	٤ر١٦	٤٤٧	٠ر٩٧	٢٠٥	٤ر٩٩
١٩٨٤	٧٨	٣ر٠١	٤٠٢	٤ر٦٥	٤٦٦	٠ر٩٩	٢٠٥	٤ر٩٣
١٩٨٥	٨١	٣ر٠١	٤٠٢	٣ر٩١	٤٦٦	٠ر٩٦	١٩٥	٤ر٦١
١٩٨٦	٨٦	٣ر٠٧	٤٠٠	٣ر٧٧	٤٠٠	٠ر٨١	١٨٠	٤ر١٩
١٩٨٧	١٠٠	٣ر٤٥	٤٠٠	٣ر٦٥	٤٥٠	٠ر٨٨	١٨٠	٤ر١٢
١٩٨٨	٩٣*	٣ر١٠	٤٠٠*	٣ر٥٣	٤٤٥ر٨*	٠ر٨٦	١٨٠*	٤ر٠٦
١٩٨٩	٩٦.٥*	٣ر١٢	٤٠٠*	٣ر٤١	٤٤٥ر٥٦*	٠ر٨٤	١٨٠*	٣ر٩٩
المتوسط	٧٠	٣ر٤٧	٢٦٠	٢ر٨٥	٤٠٠	٠ر٩٥	١٦٠	٤ر٤٠

المصدر:

1- USACDA - (1966-75),op, cit.pp. 27-49.

2- USACDA - (1969-76),op, cit. pp . 89-110.

٣- الاعمدة (٢، ٤، ٦، ٨) تم احتسابها بالاعتماد على الاعمدة رقم (١، ٣، ٥، ٧) على التوالي والجدول رقم (٤:١)، ص(٧٦) في الملحق الاحصائي(١).

* : تقديرية.

جدول رقم (٥: ٨)
تطور تكاليف الانفاق على الجندي الواحد وعبء النفقات العسكرية على الفرد
خلال الفترة (١٩٦٨-١٩٨٩)

(بالدولار بالاسعار الجارية)

السنوات	الأردن		سوريا		مصر		اسرائيل	
	تكاليف الانفاق على الجندي الواحد[1]	عبء النفقات العسكرية على الفرد[2]	تكاليف الانفاق على الجندي الواحد[3]	عبء النفقات العسكرية على الفرد[4]	تكاليف الانفاق على الجندي الواحد[5]	عبء النفقات العسكرية على الفرد[6]	تكاليف الانفاق على الجندي الواحد[7]	عبء النفقات العسكرية على الفرد[8]
١٩٦٨	٤٧٢٥ر٤٥	١٨٤ر٤٦	٤٣٠٦ر١٥	٤٧ر٦٨	٩١١٨ر٤٦	٥٦ر١١	١٢٥٥٠ر٥٣	٤٢٥ر٨٢
١٩٦٩	٤٠٢٨ر٣٣	١٦٢ر٤٣	٤١٦٢ر٦٧	٥١ر٥٢	٧٠٥٠ر٠٠	٤٩ر٨٩	١٦٦٢٣ر٠٠	٥١٧ر١٩
١٩٧٠	٢٦٩٢ر٨٦	١٢٥ر٠٠	٥١٧٢ر٠٠	٦١ر٩٦	٩٤٢٨ر٦٣	٧٢ر١٤	١٤٠٦٧ر٦٢	٤٩٧ر٣٤
١٩٧١	٣٠١٢ر٣١	١٢٥ر٣٥	٣١١٣ر٦٤	٥٢ر٨٥	٨٣٠٧ر٣٠	٧٦ر٧٨	١١٩٧٠ر٠٠	٥٠٦ر٨٧
١٩٧٢	٥٣٥٢ر٨٦	٢٣١ر٥٨	٣٣٤٨ر٧٠	٥٧ر٣٩	٨٥٧٣ر٥٩	٩٣ر٣٧	١١٧٥٨ر٤٦	٤٨٥ر٢٧
١٩٧٣	٦٠٤٢ر٨٦	٢٥٢ر٥٤	٥٦٧٠ر٧٧	١٠٦ر٢٢	٩٢٩٠ر٥١	١٠١ر٧٢	٢٥٧٤٤ر٦٢	١٠٢٠ر٣٧
١٩٧٤	٥٧٣١ر٤٣	٢٣١ر٢٤	٢٩٨٣ر٩١	٩٥ر٤٥	٩٣٠٠ر٩٨	١٠٤ر٧١	١٨٢٤٧ر٥٠	٨٦٣ر٧٩
١٩٧٥	٦٨٠٦ر٦٧	٢٢٥ر٥١	٥٥٢٥ر٢٢	١٧٠ر٨١	٨٦١١ر٠٠	٩٢ر٥٢	١٩٢١٨ر٤٢	١٠٥٨ر٤١
١٩٧٦	٦٣٥٦ر٩٢	٢١٨ر٧٤	٥٨٩٨ر٦٧	١٧١ر٩٢	١٠٦٩٨ر٥٠	١١٣ر٠٠	٢،٠٦٨١ر٥٨	١١١٣ر١٧
١٩٧٧	٧٢١٤ر٢٩	٢٥٦ر٠٩	٥٧٦٠ر٠٠	١٧٩ر٥٥	١٤٤٧٤ر٢٩	١٣٠ر٦٠	٢١٣٩٦ر٦٥	١٠٦٠ر٩٤
١٩٧٨	٧٧٨٥ر٧١	٢٦٤ر٨٢	٧٧٤٥ر٤٥	٢٠٩ر٠٨	٨٩٢٣ر٩٤	١٠٠ر١٨	١٩٨٦٥ر٩٢	٩٣٦ر٦٩
١٩٧٩	٩٤٦٢ر٦٩	٢٩٥ر٣٠	٩٦٢٢ر٧٣	٢٥١ر٤٣	٧٩١٩ر٤٦	٨٦ر٣٨	٢٨٦١٣ر٢٦	١٣٦٦ر٤٩
١٩٨٠	٩٨١٥ر٣٨	٢٨٧ر٠	١٠٨٢٤ر٠٠	٣١١ر٠٣	٧١٠٠ر٦٧	٧٥ر٠٥	٥٦٦٧٩ر٢٥	١٥٥٢ر٤٥
١٩٨١	١٠١٩٦ر٩٧	٢٩٠ر٠٩	١٠١٤٤ر٤٤	٣٠٤ر٣٣	٧١٢٥ر٢٨	٧٣ر٢٧	٢٧٦٩٦ر٥٢	١٤٠٩ر٣٧
١٩٨٢	١٠٨٩٧ر٠٦	٣٠٧ر٤٧	١٠٧٤٦ر٦٧	٣٤٦ر٦٧	١٤٠٢٩ر٨	١٤٠ر٣٩	٢٦٤٢٩ر٢٧	٣٤٤ر٤٢
١٩٨٣	١٠٥٢٧ر٧٨	٣٠٤ر٤٢	١١٨٠٧ر٥٠	٤٩١ر٤٧	١٤٣٠٤ر٩٢	١٣٠ر٤٩	٣٠٣٥١ر٢٢	١٥١٣ر٨٧
١٩٨٤	١٠٣٧١ر٧٩	٣١٢ر٣٦	١٠٦٤٥ر٠٢	٤٩٥ر٢٧	١٤٧٦٨ر٢٤	١٤٥ر٨٤	٣٤٨٥٣ر٦٦	١٧١٧ر٥٥
١٩٨٥	١٠٦٩١ر٣٦	٣٢١ر٤٦	١٢٤٤٠ر٣٠	٤٨٦ر٩٥	١٤٢٥١ر٠٧	١٣٦ر٩٣	٣٢٦٤٦ر١٥	١٥٠٤ر٩٦
١٩٨٦	٧٥٥٨ر١٤	٢٣٢ر٣٩	١٢٠٠٠ر٠٠	٤٥٢ر٤٠	١٦١٤٧ر٥٠	١٣٠ر٢٠	٣٣٠٣٨ر٨٩	١٣٨٣ر٠٢
١٩٨٧	٦٤٦٠ر٠٠	٢٢٢ر٩٩	٨٤١٠ر٠٠	٣٠٦ر٦٥	١٤٥٠٤ر٤٥	١٢٧ر٣٣	٣٠٧٥٥ر٥٥	١٢٦٦ر٨٢
١٩٨٨	٦٩٠٣ر٢٣	٢١٤ر٢١	١١٤٠١	١٠٢ر١٥	١٤٧٩٣ر٦٣	١٢٧ر٠٧	٢٨٤٧٢ر٢٢	١١٥٦ر٨٨
١٩٨٩	٦٦١١ر٤٠	٢٠٦ر٠١	١١٣١٩ر٧٠	٣٨٦ر٣٤	١٤٩٥٤ر٢١	١٢٥ر٥٣	٢٦١٨٨ر٨٩	١٠٤٥ر٢٣
المتوسط	٧٢٢٨ر٤٣	٢٣٩ر٦١	٧٩٣٨ر٠٦	٢٤٧ر٢٣	١١٠٣٥ر٢٦	١٠٤ر٠٧	٢٤٩٠٢ر٢٤	١٠٨٣ر٣٦

المصدر:

- الاعمده (١، ٣، ٥، ٧) تم احتسابها بالاعتمادا على الجداول رقم (٥: ٣)، ص(١١٦) و (٥: ٧)، ص(١٢٠) في الملحق الاحصائي(٢).

الاعمده (٢، ٤، ٦، ٨)، تم احتسابها اعتمادا على الجداول رقم (١:٤)، ص(٧٦) في الملحق الإحصائي (١)

ورقم (٥: ٣)، ص(١١٦) في الملحق الاحصائي(٢).

جدول رقم (٥: ٩)
إجمالي القوات المسلحة في الدول المعنية ونسبتها من اجمالي القوات المسلحة في الشرق الأوسط والدول النامية خلال الفترة (١٩٦٨-١٩٨٩)

(بالألف)

السنوات	اجمالي القوات[1] المسلحة في الاردن سوريا، مصر واسرائيل	اجمالي القوات[2] المسلحة في دول الشرق الاوسط	اجمالي القوات[3] المسلحة في الدول النامية	اجمالي القوات المسلحة في[4] الاردن، سوريا ،مصرواسرائيل الى اجمالي القوات المسلحة في الشرق الاوسط(٪)	اجمالي القوات المسلحة في[5] الاردن، سوريا ،مصرواسرائيل الى اجمالي القوات المسلحة في الدول النامية(٪)
١٩٦٨	٤١٠	٨٤٠	١٢٦٤٩	٤٨٫٨١	٣٫٢٤
١٩٦٩	٤٦٥	٩٠٩	١٣٠٠٠	٥١٫١٦	٣٫٥٨
١٩٧٠	٥٠٥	٩٧٨	١٣٣٥١	٥١٫٦٤	٣٫٧٨
١٩٧١	٦٢٠	١١٢٩	١٤١٠٩	٥٤٫٩٢	٤٫٣٩
١٩٧٢	٧٠٥	١٢٤٦	١٤٦٦٤	٥٦٫٥٨	٤٫٨١
١٩٧٣	٧٢٠	١٢٨٣	١٥٠٧٤	٥٦٫١٢	٤٫٧٨
١٩٧٤	٨٧٠	١٤٠٦	١٦٣٠٠	٦١٫٨٨	٥٫٣٤
١٩٧٥	٨٨٠	١٦٨٤	١٥٤٦٤	٥٢٫٢٦	٥٫٦٩
١٩٧٦	٨٨٠	١٧٥١	١٥٥٦٦	٥٤٫٦٣	٥٫٦٥
١٩٧٧	٨٤٩	١٥٥٤	١٥٨٨٠	٥٤٫٦٣	٥٫٣٥
١٩٧٨	٩١٦	١٨٣٦	١٦٤٧٠	٤٩٫٨٩	٥٫٥٦
١٩٧٩	٩١٥	١٩٩٨	١٦٧٢٠	٤٥٫٨٠	٥٫٤٧
١٩٨٠	٩٢٨	١٩٤٤	١٦٦٨٠	٤٩,٢٨	٥٫٧٤
١٩٨١	٩٨٤	١٨٣٣	١٧١٧٠	٥٣٫٦٨	٥٫٧٣
١٩٨٢	١٠٢٠	١٩٠٩	١٦٩٩٠	٥٣٫٤٣	٦٫٠٠
١٩٨٣	١١٢٤	٢٠٤٠	١٧١٦٠	٥٥٫١٠	٦٫٥٥
١٩٨٤	١١٥١	٢٥٣١	١٧٩٨٠	٤٥٫٤٨	٦٫٤٠
١٩٨٥	١١٤٤	٢٥٤١	١٨١٧٠	٤٥٫٠٢	٦٫٣٠
١٩٨٦	١٠٦٦	٢٥٠٣	١٨٤٥٠	٤٢٫٥٩	٥٫٧٨
١٩٨٧	١١٣٠	٢٦٨٤	١٨٢٢٠	٤٢٫١٠	٦٫٢٠
١٩٨٨	١١١٨٫٨	٢٨٦٥	١٧٩٩٠	٣٩٫٥	٦٫٢٢
١٩٨٩	١١٢٢٫٠٦	٣٠٤٦	١٧٧٦٠	٣٧٫١٧	٦٫٣٧
المتوسط	٨٩٠	١٨٤٠	١٦١٧٠	٤٩٫٨٦	٥٫٣٤

المصدر:

١- العمود رقم (١) تم احتسابه اعتماد جدول رقم (٥: ٧)، ص(١٢٠) في الملحق الاحصائي(٢).

٢- الاعمدة (٢) و(٣):

- USACDA: (1969-1978), op, cit, pp. (75-77)
- USACDA:(1988),op, cit, pp. (27-29)

٣- بقية الاعمدة تم احتسابها اعتماداً على الاعمدة (١، ٢، ٣).

جدول رقم (٥: ١٠)
القوات المسلحه ونسبتها من اجمالي القوات المسلحة في الشرق الاوسط والدول النامية خلال الفترة (١٩٦٨-١٩٨٩)

(نسبة مئوية ٪)

السنوات	الأردن		سوريا		مصر		اسرائيل	
	القوات المسلحة[1] الى القوات المسلحة للشرق الاوسط (٪)	القوات المسلحة[2] الى القوات المسلحة للدول النامية (٪)	القوات المسلحة[3] الى القوات المسلحة للشرق الاوسط (٪)	القوات المسلحة[4] الى القوات المسلحة للدول النامية (٪)	القوات المسلحة[5] الى القوات المسلحة للشرق الاوسط (٪)	القوات المسلحة[6] الى القوات المسلحة للدول النامية (٪)	القوات المسلحة[7] الى القوات المسلحة للشرق الاوسط (٪)	القوات المسلحة[8] الى القوات المسلحة للدول النامية (٪)
١٩٦٨	٦ر٥٥	٠ر٤٣	٧ر٧٤	٠ر٥١	٢٣ر٢١	١ر٥٤	١١ر٣١	٠ر٧٥
١٩٦٩	٦ر٦٠	٠ر٤٦	٨ر٢٥	٠ر٥٨	٢٥ر٣٠	١ر٧٧	١١ر٠٠	٠ر٧٧
١٩٧٠	٧ر١٦	٠ر٥٢	٧ر٦٧	٠ر٥٦	٢٦ر٠٧	١ر٩١	١٠ر٧٤	٠ر٧٩
١٩٧١	٥ر٧٦	٠ر٤٦	٩ر٧٤	٠ر٧٨	٢٧ر٩٠	٢ر٢٣	١١ر٥١	٠ر٩٢
١٩٧٢	٥ر٦٢	٠ر٤٨	٩ر٢٣	٠ر٧٨	٣١ر٣٠	٢ر٦٦	١٠ر٤٣	٠ر٨٩
١٩٧٣	٥ر٤٦	٠ر٤٦	١٠ر١٣	٠ر٨٦	٣٠ر٤٠	٢ر٥٩	١٠ر١٣	٠ر٨٦
١٩٧٤	٤ر٩٨	٠ر٤٣	١٦ر٣٦	١ر٤١	٢٩ر١٦	٢ر٥٢	١١ر٣٨	٠ر٩٨
١٩٧٥	٣ر٥٦	٠ر٣٩	١٣ر٦٦	١ر٤٩	٢٣ر٧٥	٢ر٥٩	١١ر٢٨	١ر٢٣
١٩٧٦	٣ر٧١	٠ر٤٢	١٢ر٨٥	١ر٤٥	٢٢ر٨٤	٢ر٥٧	١٠ر٨٥	١ر٢٢
١٩٧٧	٤ر٥٠	٠ر٤٤	١٦ر٠٩	١ر٥٧	٢٢ر٥٢	٢ر٢٠	١١ر٥٢	١ر١٣
١٩٧٨	٣ر٨١	٠ر٤٣	١١ر٩٨	١ر٣٤	٢٤ر٣٥	٢ر٧١	٩ر٧٥	١ر٠٩
١٩٧٩	٣ر٣٥	٠ر٤٠	١١ر٠١	١ر٣٢	٢٢ر٣٧	٢ر٦٧	٩ر٠٦	١ر٠٨
١٩٨٠	٣ر٣٤	٠ر٣٩	١٢ر٨٦	١ر٥٠	٢٢ر٩٩	٢ر٦٨	٥ر٤٥	٠ر٦٤
١٩٨١	٣ر٦٠	٠ر٣٨	١٤ر٧٣	١ر٥٧	٢٤ر٣٩	٢ر٦٠	١٠ر٩٧	١ر١٧
١٩٨٢	٣ر٥٦	٠ر٤٠	١٥ر٧٢	١ر٧٧	٢٣ر٤٢	٢ر٦٣	١٠ر٧٤	١ر٢١
١٩٨٣	٣ر٥٣	٠ر٤٢	١٩ر٦١	٢ر٣٣	٢١ر٩١	٢ر٦٠	١٠ر٠٥	١ر١٩
١٩٨٤	٣ر٠٨	٠ر٤٣	١٥ر٨٨	٢ر٢٤	١٨ر٤١	٢ر٥٩	٨ر١٠	١ر١٤
١٩٨٥	٣ر١٩	٠ر٤٥	١٥ر٨٢	٢ر٢١	١٨ر٣٤	٢ر٥٦	٧ر٦٧	١ر٠٧
١٩٨٦	٣ر٤٤	٠ر٤٧	١٥ر٩٨	٢ر١٧	١٥ر٩٨	٢ر١٧	٧ر١٩	٠ر٩٨
١٩٨٧	٣ر٧٣	٠ر٥٥	١٤ر٩٠	٢ر٢٠	١٦ر٧٧	٢ر٤٧	٦ر٧١	٠ر٩٩
١٩٨٨	٣ر٢٥	٠ر٥٢	١٣ر٩٦	٢ر٢٢	١٥ر٥٦	٢ر٤٨	٦ر٢٨	١ر٠٠
١٩٨٩	٣ر١٧	٠ر٥٤	١٣ر١٣	٢ر٢٥	١٤ر٩٦	٢ر٥٧	٥ر٩١	١ر٠١
المتوسط	٤ر٣٢	٠ر٤٥	١٣ر٦	١ر٥٠	٢٢ر٨٠	٢ر٤٢	٩ر٤٦	١ر٠٠

المصدر:

تم احتسابه اعتمادا على الجداول رقم (٥ :٧) ص(١٢٠) و (٥: ٩)، ص(١٢٢) في الملحق الاحصائي (٢).

جدول رقم (٥: ١١)

تطور الصادرات والمستوردات العسكرية خلال الفترة (١٩٦٨-١٩٨٩)

(مليون دولار بالاسعار الجارية)

السنوات	الأردن		سوريا		مصر		اسرائيل	
	الصادرات العسكرية[١]	المستوردات العسكرية[٢]	الصادرات العسكرية[٣]	المستوردات العسكرية[٤]	الصادرات العسكرية[٥]	المستوردات العسكرية[٦]	الصادرات العسكرية[٧]	المستوردات العسكرية[٨]
١٩٦٨	–	٨٢ر١	–	–	–	–	–	–
١٩٦٩	٠	٧٠	٠	٥٠	٠	١١٠	٥	١٦٠
١٩٧٠	٠	٥٠	٠	٦٠	٠	٦٥٠	٥	٢٣٠
١٩٧١	٠	٥٠	٠	١١٠	٠	٣٥٠	٠	٢٦٠
١٩٧٢	٠	٣٠	٠	٢٨٠	٠	٥٥٠	١٠	٢٧٠
١٩٧٣	٥	٤٠	٠	١٣٠٠	٠	٨٥٠	٢٠	٢٣٠
١٩٧٤	١٠	٧٠	٥	٨٢٥	٥	٢٣٠	٣٠	٩٧٥
١٩٧٥	٢٠	٧٠	٠	٣٨٠	٠	٣٥٠	٥٠	٧٥٠
١٩٧٦	٥	١٤٠	٠	٥٢٥	٠	١٥٠	١٤٠	١٠٠٠
١٩٧٧	٠	١١٠	٠	٨٢٥	٥٠	٢٧٠	٦٠	١١٠٠
١٩٧٨	١٠	١٧٠	٠	١٢٠٠	٨٠	٤٠٠	١٣٠	٩٠٠
١٩٧٩	٠	١٠٠	١٠	١٦٠٠	١٠	٦٢٥	٢٦٠	٤٨٠
١٩٨٠	٠	٢٦٠	٠	٣٢٠٠	٠	٥٥٠	١٤٠	٨٠٠
١٩٨١	٠	١١٠٠	١٢٠	٢٦٠٠	٣٠	٥٧٥	٣٥٠	١٢٠٠
١٩٨٢	٠	١١٠٠	٣٠	٢٦٠٠	٣٤٠	٢١٠٠	٣٩٠	٩٢٥
١٩٨٣	١٠	١١٠٠	١٠	٣٥٠٠	٥٠	١٨٠٠	١٩٠	٥٠٠
١٩٨٤	٠	٢٣٠	٠	٢٢٠٠	١٨٠	١٧٠٠	٤٨٠	٧٧٥
١٩٨٥	٠	٥٧٥	٢٠	١٦٠٠	٧٠	١٥٠٠	٥٢٥	١٠٠٠
١٩٨٦	٠	٢٦٠	٠	١٢٠٠	٦٠	١٣٠٠	٤٣٠	٤٧٠
١٩٨٧	٠	٣٢٠	٠	١٩٠٠	٧٠	١٥٠٠	٣٦٠	١٦٠٠
١٩٨٨	٠	*٣٨٠	٠	*٢٠٨٠	*٨٠	*١٧٠٠	*٢٩٠	*٨٦٩
١٩٨٩	٠	*٤٤٠	٠	*١٧٩٦	*٩٠	*١٩٠٠	*٢٢٠	*٩٤٢ر٨
المتوسط		٣٠٦ر٦٩		١٣٥٧ر٧٧		٨٧٥ر٩١		٧٠٥ر٨١

المصدر:

1- USACDA. (1969-1976), op, cit, pp. 131 - 152.
USACDA. (1977-1987), op, cit, pp. 83-105.

٢– (٠) يعني انه لا يوجد صادرات عسكرية او القيمة ضئيلة جداً.

* : تقديرية.

جدول رقم (٥، ١٣)

الصادرات والمستوردات العسكرية كنسبة من الصادرات والواردات الكلية خلال الفترة (١٩٦٨-١٩٨٩)

(نسبة مئوية ٪)

سنوات	الأردن		سوريا		مصر		اسرائيل	
	الصادرات العسكرية الى الصادرات الكلية (٪) [١]	المستوردات العسكرية الى الواردات الكلية (٪) [٢]	الصادرات العسكرية الى الصادرات الكلية (٪) [٣]	المستوردات العسكرية الى الواردات الكلية (٪) [٤]	الصادرات العسكريةالى الصادرات الكلية (٪) [٥]	المستوردات العسكرية من الواردات الكلية (٪) [٦]	الصادرات العسكرية الى الصادرات الكلية (٪) [٧]	المستوردات العسكرية الى الواردات الكلية (٪) [٨]
١٩٦	.	٥١ر٦٤	.	١٢ر٧٨	.	١٦ر٦٨	.	٦ر٦٤
١٩٦	.	٣٦ر٨٤	.	١٣ر٥١	.	١٧ر٣٠	٠ر٦٩	٩ر٦٤
١٩٧	.	٢٧ر١٧	.	١٦ر٦٧	.	٨٢ر٧٠	٠ر٦٤	١١ر٠٣
١٩٧	.	٢٣ر٢٦	.	٢٥ر٠٦	.	٣٨ر٧٢	.	١٠ر٨٩
١٩٧	.	١٠ر٩٥	.	٥١ر٨٥	.	٦٢ر٧١	٠ر٨٧	١٠ر٩٠
١٩٧	٦ر٨٥	١٢ر١٢	.	٢١٢ر٤٢	.	٩٣ر٨٢	١ر٣٨	٥ر٤٢
١٩٧	٦ر٤٥	١٤ر٣٤	٠ر٦٣	٦٧ر٣٥	٠ر٣٣	٩ر٧٩	١ر٦٤	١٧ر٩٣
١٩٧	١٣ر٠٧	٩ر٦٥	.	٢٢ر٥٥	.	٩ر٣٣	٢ر٥٨	١٢ر٤٦
١٩٧	٢ر٤٢	١٣ر٩٢	.	٢١ر٩٨	.	٣ر٩٤	٥ر٨٠	١٧ر٦٥
١٩٧	.	٧ر٩٧	.	٣٠ر٥٣	٢ر٩٣	٥ر٦٢	١ر٩٥	١٩ر٠١
١٩٧	٣ر٣٦	١١ر٣٠	.	٤٨ر٨٠	٤ر٦٠	٥ر٩٥	٣ر٣٢	١٢ر٠٧
١٩٧	.	٥ر٣٧	٠ر٦١	٤٨ر٠٦	٠ر٥٤	١٦ر٢٩	٥ر٧٢	٥ر٥٤
١٩٨	.	١٠ر٨٢	.	٧٧ر٥٩	.	١١ر٣٢	٢ر٥٣	٨ر٢٦
١٩٨	.	٣٤ر٧٦	٥ر٧١	٥٠ر٢٧	٠ر٩٣	٦ر٥١	٦ر١٧	١١ر٨٥
١٩٨	.	٣٣ر٩٥	١ر٤٨	٦٤ر٥٥	١٠ر٩٠	٢٣ر١٥	٥ر٣٨	٩ر٠٤
١٩٨	١ر٧٢	٢٦ر٢٣	٠ر٥٢	٧٧ر٠٦	١ر٥٦	١٧ر٥٢	٣ر٧٢	٥ر٢٠
١٩٨	.	٨ر٢٦	.	٥٣ر٤٥	٥ر٧٢	١٥ر٧٩	٨ر٢٧	٧ر٨٩
١٩٨	.	٢١ر٠٤	١ر٢٢	٤٠ر٣٣	١ر٨٨	١٥ر٠٦	٨ر٣٩	٩ر٨٧
١٩٨	.	١٠ر٦٩	.	٤٣ر٩٩	٣ر٢٠	١٤ر١٩	٦ر٠١	٤ر٣٥
١٩٨	.	١١ر٨١	.	٢٦ر٧٢	١ر٢٨	٨ر٢٩	٤ر٢٦	١١ر١٤
١٩٨	.	١٣ر٩١	.	٩٣ر٢٣	٣ر٧٧	١٩ر٦٣	٢ر٩٧	٥ر٧٨
١٩٨	.	١٥ر٩٨	.	٨٧ر٧٨	٣ر٤١	٢٥ر٧٥	٢ر٠٥	٦ر٠٠
لتوسط	–	١٩ر٨٨	–	٥٣ر٩٣	–	٢٣ر٦٢	–	٩ر٩٣

صدر:

م احتسابه اعتمادا على الجداول رقم (٥:٤)، ص(٨٠) في الملحق الاحصائي(١)، ورقم (١١:٥)، ص(١٢٤) في الملحق الاحصائي (٢).

جدول رقم (٥، ١٣)
المستوردات العسكرية الى الناتج المحلي الاجمالي
خلال الفترة (١٩٦٨-١٩٨٩).

(نسبة مئوية٪).

السنوات	الأردن	سوريا	مصر	اسرائيل
	المستوردات العسكرية الى الناتج المحلي(٪)	المستوردات العسكرية الى الناتج المحلي(٪)	المستوردات العسكرية الى الناتج المحلي(٪)	المستوردات العسكرية الى الناتج المحلي(٪)
١٩٦٨	١٥ر٤٦	٢ر٥٧	١ر٨٩	٢ر٢٨
١٩٦٩	١١ر٢٢	٢ر٧٩	١ر٧٧	٣ر٤٦
١٩٧٠	٨ر٤٣	٣ر٣٥	٩ر٥١	٤ر٠٢
١٩٧١	٧ر٨٩	٥ر٢٢	٤ر٨٤	٤ر٨٥
١٩٧٢	٤ر٢٦	١١ر٥٢	٧ر١٧	٣ر٧٨
١٩٧٣	٤ر٩٦	٤٩ر٩٨	٨ر٨٥	٢ر٤٢
١٩٧٤	٧ر٣٤	١٩ر٣١	٢ر١٥	٧ر٣١
١٩٧٥	٦ر٠٩	٦ر٨٣	٢ر٦١	٦ر٦٦
١٩٧٦	٩ر٠٥	٨ر١٨	٠ر٨٨	٨ر٠١
١٩٧٧	٥ر٥٥	١١ر٩٩	١ر٢٩	١١ر٢٩
١٩٧٨	٦ر٤٩	١٤ر٥٤	١ر٦٠	٦ر٨٥
١٩٧٩	٣ر٢٣	١٦ر١١	٣ر٤٧	٣ر٦١
١٩٨٠	٦ر٧١	٢٤ر٥٠	٢ر٤٩	٥ر٣٩
١٩٨١	٢٦ر٣٧	١٥ر٥١	٢ر٣٥	٧ر٠٩
١٩٨٢	٢٤ر٠٩	١٤ر٨٤	٧ر٠٤	٥ر٢٤
١٩٨٣	٢٣ر٦٥	١٨ر٧٤	٥ر٠٧	٣ر٥٢
١٩٨٤	٥ر١٢	١١ر٤٦	٤ر١٦	٦ر٥٢
١٩٨٥	١١ر٢٥	٧ر٥٥	٣ر٠٧	٥ر٣٤
١٩٨٦	٤ر٤٢	٤ر٧٠	٢ر٣٨	١ر٥٩
١٩٨٧	٦ر٠٤	٥ر٩٠	٢ر٣٨	٤ر٤٣
١٩٨٨	٨ر٢٨	١٥ر٣٣	٢ر٢٨	٢ر١٩
١٩٨٩	١١ر١٥	١١ر٣٠	٣ر٤٧	٢ر١٨
المتوسط	٩ر٨٧	١٢ر٨٣	٣ر٦٧	٤ر٩١

المصدر:

١- تم احتسابه اعتمادا على الجدولين رقم (٤:٤)، ص(٧٩) في الملحق الاحصائي (١) و (١١:٥)، ص(١٢٤) في الملحق الاحصائي (٢) .

جدول رقم (٥، ١٤)

المستوردات العسكرية كنسبة من النفقات العسكرية خلال الفترة (١٩٦٨-١٩٨٩).

(نسبة مئوية٪).

السنوات	الأردن	سوريا	مصر	اسرائيل
	المستوردات العسكرية الى النفقات العسكرية (٪)	المستوردات العسكرية الى النفقات العسكرية(٪)	المستوردات العسكرية الى النفقات العسكرية(٪)	المستوردات العسكرية الى النفقات العسكرية(٪)
١٩٦٨	٣١ر٥٩	١٤ر٢٩	٦ر١٩	٧ر٦٣
١٩٦٩	٢٨ر٩٦	١٦ر٠٢	٦ر٧٨	٩ر٦٣
١٩٧٠	٢٦ر٥٣	١٥ر٤٧	٢٧ر٠٣	١٥ر٥٧
١٩٧١	٢٥ر٥٤	٣٢ر١٢	١٣ر٣٨	١٦ر٧١
١٩٧٢	٨ر٠١	٧٢ر٧١	١٦ر٤٨	١٧ر٦٦
١٩٧٣	٩ر٤٦	١٧٦ر٣٤	٢٣ر٤٦	٦ر٨٧
١٩٧٤	١٧ر٤٥	١٢٠ر٢١	٦ر٠٣	٣٣ر٣٩
١٩٧٥	١٧ر١٤	٢٩ر٩٠	١٠ر١٦	٢٠ر٥٤
١٩٧٦	٣٣ر٨٨	٣٩ر٥٦	٣ر٥١	٢٥ر٤٥
١٩٧٧	٢١ر٧٨	٥٧ر٢٩	٥ر٣٣	٢٨ر٧٢
١٩٧٨	٣١ر١٩	٧٠ر٤٢	١٠ر٣٣	٢٥ر٣١
١٩٧٩	١٥ر٧٧	٧٥ر٥٨	١٧ر٦٦	٩ر٢٧
١٩٨٠	٤٠ر٧٥	١١٨ر٢٦	١٧ر٣٣	١٣ر٣٢
١٩٨١	١٦٣ر٤٥	٩٤ر٩٣	١٨ر٠٥	٢١ر٥٦
١٩٨٢	١٤٨ر٤٥	٨٠ر٦٥	٣٣ر٤٩	١٧ر٠٧
١٩٨٣	١٤٥ر١٢	٧٤ر١١	٣٠ر٠٤	٨ر٠٤
١٩٨٤	٢٨ر٤٣	٤٤ر٧٣	٢٤ر٧٠	١٠ر٨٥
١٩٨٥	٦٦ر٤٠	٣١ر٩٩	٢٢ر٥٩	١٥ر٣١
١٩٨٦	٤٠ر٠٠	٢٥ر٠٠	٢٠ر١٣	٧ر٩٠
١٩٨٧	٤٩ر٥٤	٥٦ر٤٨	٢٢ر٩٨	٢٨ر٩٠
١٩٨٨	٥٩ر١٩	٤٥ر٦١	٢٥ر٧٨	١٦ر٩٦
١٩٨٩	٦٨ر٩٧	٣٩ر٦٧	٢٨ر٥٢	٢٠ر٠٠
المتوسط	٤٨ر٩٨	٦٧ر٥١	١٧ر٧١	١٧ر١٤

المصدر:

١- تم احتسابه اعتمادا على الجداول رقم (٥:٣)، ص(١١٦) و (٥:١١)، ص(١٢٤) في الملحق الاحصائي (٢) .

جدول رقم (١٥،٥)

قيمة إرساليات الاسلحة التراكمية للدول المورِّدة والدول المستقبلة (الاردن، سوريا، مصر وإسرائيل) خلال الفترة (١٩٧٤-١٩٧٨)

(مليون دولار وبالاسعار الجارية)

الدول	المجموع	الولايات المتحدة	الاتحاد السوفياتي (سابقاً)	فرنسا	المملكة المتحدة	المانيا الغربية (سابقاً)	تشيكو- سلوفاكيا	ايطاليا	بولندا	الصين	كندا	اخرى
الشرق الاوسط	٢٩٠٠٠	١٣٨٠٠	٧٥٠٠	١٨٠٠	٢١٠٠	٩٥٠	٣٤٠	٥٧٥	٣٠	٤٠	٥٠	١٩٠٠
نسبة مئوية(٪)		٤٧٫٥٩	٢٥٫٨٦	٦٫٢١	٧٫٢٤	٣٫٢٨	١٫١٧	١٫٩٨	٠٫١٠	٠٫١٤	٠٫١٧	٦٫٥٥
مصر	١٢٠٠	٦٠	٤٣٠	٢٦٠	١١٠	١٧٠	٣٠	١٠	–		–	٥٠
نسبة مئوية(٪)	٤٫١٤	٥	٣٥٫٨٣	٢١٫٦٧	٩٫١٧	١٤٫١٧	٢٫٥	٠٫٨٣	–	٣٫٣٣	–	٤٫١٧
اسرائيل	٤٨٠٠	٤٦٠٠	–	٢٠	٦٠	–	–	٣٠	–	–	–	٥٠
نسبة مئوية(٪)	١٦٫٥٥	٩٥٫٨٣	–	٠٫٤٢	١٫٢٥	–	–	٠٫٦٣	–	–	–	١٫٠٤
سوريا	٣٣٠٠	–	٢٧٠٠	١٥٠	٣٠	٩٠	٢١٠	–	–	–	–	١٢٠
نسبة مئوية(٪)	١١٫٣٨	–	٨١٫٨٢	٤٫٥٥	٠٫٩	٢٫٧٣	٦٫٣٦	–	–	–	–	٣٫٦٤
الاردن	٥٧٥	٤٥٠	–	٥	٣٠	٥	–	–	–	–	٥	٨٠
نسبة مئوية(٪)	١٫٩٨	٧٨٫٢٦	–	٠٫٨٧	٥٫٢٢	٠٫٨٧	–	–	–	–	٫٨٧	١٣٫٩١

المصدر:

1- USACDA (1969-1978), op,cit, p 160.

جدول رقم (٥-١٦)

قيمة ارساليات الأسلحة التراكمية للدول الموردة والدول المستقبلة (الاردن، سوريا، مصر وإسرائيل) خلال الفترة (١٩٨٣-١٩٨٧)

(مليون دولار وبالاسعار الجارية)

الدول	المجموع	الاتحاد السوفياتي (سابقاً)	الولايات المتحدة	فرنسا	المملكة المتحدة	المانيا الغربية (سابقاً)	الصين	بولندا	تشيكوسلوفاكيا	ايطاليا	بلغاريا	اخرى
الشرق الأوسط	٨٩٩٦٥	٢٧٥٢٥	١٦٨٢٠	١٤٨٧٠	٣٩٢٨	١٢٦٠	٥٧٣٥	٨٠٠	١٤٤٠	١٥٢٠	١٣٠٠	١٤٧٧٠
نسبة مئوية (٪)		٣١	١٨ر٧٠	١٦ر٥٣	٤ر٣٧	١ر٤٠	٦ر٣٧	٠ر٨٩	١ر٦٠	١ر٧٠	١ر٤٥	١٦ر٤٢
مصر	٧٨٢٠	٣٤٠	٣٤٠٠	١٦٠٠	٢٠٠	٦٠	٥٥٠	-	-	٢٧٠	-	١٤٠٠
نسبة مئوية (٪)	٨ر٦٩	٤ر٣٥	٤٣ر٤٨	٢٠ر٤٦	٢ر٥٦	٠ر٧٧	٧ر٠٣	-	-	٣ر٤٥	-	١٧ر٩٠
اسرائيل	٤٣٠٠	-	٤٣٠٠	-	-	-	-	-	-	-	-	-
نسبة مئوية (٪)	٤ر٧٨	-	١٠٠	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الاردن	٢٤٧٠	٨٢٥	٦٥٠	٤٩٠	٣٦٠	٥	١٠	-	-	-	-	١٣٠
نسبة مئوية (٪)	٢ر٧٥	٣٣ر٤٠	٢٦ر٣٢	١٩ر٨٤	١٤ر٥٧	٠ر٢٠	٠ر٤٠	-	-	-	-	٥ر٢٦
سوريا	١٠٤٥٠	٨٩٠٠	-	٢٠	-	١٠	٧٠	٣٢٠	٧٠٠	-	٢٠	٤١٠
نسبة مئوية (٪)	١١ر٦٢	٨٥ر١٧	-	٠ر١٩	-	٠ر١	٠ر٦٧	٣ر٠٦	٦ر٧٠	-	٠ر١٩	٣ر٩٢

المصدر:

1 - USACDA:1988, op.,cit., p.113

الفصل السادس

النموذج القياسي المقترح

الفصل السادس

أثر النفقات العسكرية على التنمية الاقتصادية في الدول المعنية

النموذج القياسي المقترح

المقدمة:

مما سبق نستخلص أن هناك ثلاث وجهات نظر مختلفة حول أثر الانفاق العسكري على التنمية الاقتصادية لهذه الدول:

وجهة النظر الاولى: وترى أن للانفاق العسكري أثاراً ايجابية على النمو الاقتصادي.

وجهة النظر الثانية: وتؤكد على طبيعة العلاقة السلبية بين الانفاق العسكري والنمو الاقتصادي.

وجهة النظر الثالثة: والتي مفادها أن طبيعة العلاقة بين الانفاق العسكري والنمو الاقتصادي لا زالت غير مثبتة إحصائياً.

ومن أجل التوصل الى معرفة طبيعة العلاقة بين الانفاق العسكري والتنمية الاقتصادية في الدول المعنية، فقد قمنا بتصميم نموذج قياسي لهذا الغرض يتكون من ثلاث معادلات آنية (Simultaneous Equation) تم تقديرها باستخدام طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين (2SLS)، ويهدف هذا النموذج الى توضيح ما يلي:

١- أثر النفقات العسكرية على معدلات النمو في الناتج المحلي الاجمالي.

٢- أثر النفقات العسكرية على حجم الاستثمار الاجمالي.

٣- مدى تأثر وارتباط النفقات العسكرية بالمتغيرات الاقتصادية الرئيسة الأخرى.

٤- احتمالات السلام في المنطقة (في حالة تحققه) وانعكاسات ذلك على التنمية الاقتصادية لهذه الدول.

١:٦: أثر الانفاق العسكري على النمو في الناتج المحلي الاجمالي.

اختلفت وجهات النظر الاقتصادية حول المتغيرات الرئيسة التي تؤثر على معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي، ويمكن تلخيص هذه المتغيرات بما يلي:

١- حجم الاستثمارات الاجمالية كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي (GDPI).

تعددت الآراء حول المتغيرات التي تؤثر على معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي (GDP_R)، ومن ضمن هذه المتغيرات حجم الاستثمارات الاجمالية (Gross Investment) حيث تؤكد العديد من النظريات أن حجم الاستثمار يساهم ايجابياً في زيادة معدل نمو الناتج المحلي (نظرية المُسارع) (Accelator Model of Investment) وغيرها من النظريات الأخرى[1]، وقد استخدمت بعض الدراسات التي تناولت أثر النفقات العسكرية على التنمية الاقتصادية نسبة الاستثمارات الى الناتج المحلي الاجمالي كمتغير أساسي يساهم ايجابياً في زيادة معدل نمو الناتج المحلي.

وقد أظهرت الدراسات (Looney & Frederiksen 1986) و (Deger & Sen 1983) وجود علاقة موجبة بين حجم الانفاق الاستثماري ومعدل نمو الناتج المحلي.

٢-عبء الدفاع (حجم الانفاق العسكري كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي(GDPM)).

يرى البعض أن الانفاق العسكري يؤثر ايجابياً على معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي (Looney & Frederiksen 1986) و (Deger & Sen 1983). بينما أكدت دراسات أخرى على الطبيعة السلبية لهذه العلاقة (Lebovic & Ishaq 1989).

٣- معدل النمو السكاني (POP_R).

لقد اختلفت وجهات النظر حول تأثير النمو السكاني على الناتج المحلي الاجمالي. فالبعض يرى أن زيادة عدد السكان تؤدي الى الضغط على الموارد الاقتصادية المتاحة في البلدان التي تتصف بشح هذه الموارد، وهذا بدوره يؤثر وبشكل سلبي على الناتج المحلي (Looney & Frederiksen 1986)

و(Lebovic & Ishaq 1989)، بينما يرى فريق آخر أن زيادة عدد السكان تؤدي الى استخدام أفضل للطاقة الانتاجية وبكفاءة عالية مما يؤثر ايجابياً على معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي (Deger & Sen 1983).

٤- معدل نمو الصادرات (EXPR) .

ومن المتغيرات الأخرى التي قد يكون لها أثر ملموس على معدل نمو الناتج المحلي هو معدل نمو الصادرات، فزيادة حجم الصادرات (*Ceteris Paribus*) يؤدي الى زيادة حصيلة الدولة من العملات الصعبة، واستخدامها في تمويل المشاريع الاستثمارية المنتجة[٢] والتي يمكن أن تؤدي الى زيادة معدل النمو الحقيقي (Lebovic & Ishaq 1989).

٥- عوامل أخرى Other Factors.

هناك عوامل أخرى تؤثر على حجم النمو الاقتصادي يمكن تلخيصها بما يلي:

أ- فترات الانتعاش الاقتصادي (مثل الطفرة النفطية عند الدول العربيه).D2

ب-عدم الاستقرار السياسي (Political Instability). D1

جـ- عامل الزمن Time Trend (Time).

د- المساعدات الخارجية (Foreign Aid) FA.

في ضوء ما سبق يمكن صياغة المعادلة الأولى من النموذج القياسي المقترح على النحو الآتي:

$$GDP_R = a_0 + a_1\, GDPI + a_2\, GDPM + a_3\, POP_R + a_4\, EXP_R + a_5\, FA + a_6\, D + a_7\, Time + U_0 \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \quad (1)$$

حيث:

GDP_R : معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي.

GDPI : النفقات الاستثمارية كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي (I/GDP).

GDPM : النفقات العسكرية كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي(M/GDP).

POP_R : معدل النمو السكاني.

EXP_R : معدل النمو في الصادرات.

FA : المساعدات الخارجية

D : يمثل المتغيرات الوهميةالمستخدمة في التقدير[٣].

Time : عامل الزمن.

U_0 : الخطأ العشوائي.

a_0 : الحد الثابت.

$a_1, ... , a_7$: معامل المتغير المستقل.

٢:٦: أثر الانفاق العسكري على حجم الاستثمار.

يتأثر حجم الاستثمار بالعديد من المتغيرات الاقتصادية وغير الاقتصادية والتي يمكن تلخيصها بما يلي:

١- عبء الدفاع (حجم الانفاق العسكري كنسبة من الناتج المحلي الاجماليGDPM).

أظهرت النتائج الاحصائية لبعض الدراسات عدم وجود علاقة ارتباط طاردة أو إحلالية بين الانفاق العسكري والاستثمار. وترى هذه الدراسات أنه من الممكن أن يكون للانفاق آثار ايجابية على الاستثمار، حيث وجد بينويت (Benoit 1973) أنه لا يوجد أية مبادلة بين حجم الاستثمار والانفاق العسكري، فأي انخفاض في الانفاق العسكري لا يعني بالضرورة زيادة الاستثمار. فمن الممكن أن تتجه هذه الموارد المتحررة الى زيادة الاستهلاك. كذلك أشارت ديجر (Deger 1986) أنه من جانب الطلب فإن كل من الاستثمارات والنفقات العسكرية تتنافس على الدخل القومي[٤] في المدى القصير، حيث أن زيادة الانفاق العسكري في حالة وجود طاقة إضافية معطلة أو فائض في الأيدي العاملة تؤدي الى زيادة الانتاج الكلي، وبالتالي فلا يوجد أية حاجة لتخفيض مكونات الطلب الكلي (كالاستثمارات مثلاً). بل وعلى العكس، فمن المحتمل أن تؤدي زيادة الانتاج الى زيادةالاستثمارات[٥].

وقد أظهرت دراسات أخرى أن للانفاق العسكري آثاراً طاردة على الاستثمار

(Deger & Sen 1983)، (Deger 1986) وأشارت هذه الدراسات إلى وجود حالة اختناقات في جانب العرض (Supply Bottlenecks) بحيث أنه لا يمكن زيادة الانتاج، وبالتالي فإن أية زيادة في الانفاق العسكري أو توسع في القطاع العسكري يتطلب انخفاض في المكونات الأخرى للطلب الكلي لتوازي الزيادة في النفقات العسكرية، وهذا ما يسمى بالآثار الطاردة.

وبيّن سميث (Smith 1980) انه في حالة الدول المتقدمة فأن حجم المبادلة يبلغ (١:١) بين النفقات العسكرية ونسبة الاستثمارات من الناتج المحلي الاجمالي(One-to-one trade-off) .

٢- تدفق رأس المال الاجنبي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي.

(Foreign Capital Net Inflow. TBGDP) .

يمكن قياس تدفق رأس المال عن طريق الفرق بين الصادرات والواردات (الفائض في الميزان التجاري). وأشارت بعض الدراسات أن لتدفق رأس المال الاجنبي أثاراً ايجابية على حجم الاستثمار، عن طريق ايجاد مصادر بديلة للاصول الاستثمارية (Investible Funds) (Lebovic & Ishaq 1989)، بينما أظهرت دراسة (Deger & Sen 1983) أن لتدفق رأس المال الاجنبي أثراً سلبياً على حجم الاستثمارات.

٣- معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي (GDP_R).

على اعتبار أن الاستثمار هو إحدى مكونات الناتج المحلي الاجمالي، من المتوقع إن زيادة معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي تؤدي الى زيادة في حجم الاستثمار المتوقع، وقد أظهرت دراسة (Deger & Sen 1983) ودراسة (المومني والخطيب ١٩٩٠) أن معدل نمو الناتج المحلي يترك أثاراً ايجابية على حجم الاستثمار، ومن جهة أخرى أشارت دراسة (Lebovic & Ishaq 1989) الى وجود علاقة سلبية بين معدل نمو الناتج المحلي وحجم الاستثمار.

٤- حجم المساعدات الاجنبية (Foreign Aid) إلى الناتج المحلي الاجمالي(FA/GDP).

من المتوقع أن يكون للمساعدات والهبات الخارجية تأثير على حجم الاستثمار، حيث أشارت دراسة (المومني والخطيب ١٩٩٠) الى أن للمساعدات الخارجية أثاراً ايجابية على حجم الاستثمار.

٥- عوامل أخرى Other Factors .

هناك عوامل أخرى يمكن أن يكون لها تاثير على حجم الاستثمارات نذكر منها:

أ- عدم الاستقرار السياسي D1 .

ب- عامل الزمن Time .

في ضوء ما سبق، يمكن صياغة المعادلة الثانية من النموذج القياسي المقترح على النحو الآتي:

$$GDPI = b_0 + b_1\, GDPM + b_2\, GDP_R + b_3\, TBGDP + b_4\, FAGDP + b_5\, Time + b_6\, D + U_1 \quad ...(2)$$

حيث:

TBGDP:حجم تدفق رأس المال الاجنبي الى الناتج المحلي الاجمالي.

FAGDP: حجم المساعدات الخارجية الى الناتج المحلي الاجمالي.

٣:٦: النفقات العسكرية ومدى ارتباطها بالمتغيرات الأخرى.

يتأثر الانفاق العسكري بالعديد من المتغيرات الاقتصادية وغير الاقتصادية،يمكن تلخيصها بما يلي:

١- معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي (GDP_R).

بينت بعض الدراسات أن زيادة معدل نمو الناتج المحلي تؤثر على حجم الانفاق العسكري في العديد من الدول. وقد أظهرت دراسة (Lebovic & Ishaq 1989) طبيعة العلاقة السلبية بينهما.

٢- عدد السكان (POP).

اختلفت وجهات االنظر حول تأثير عدد السكان على حجم الانفاق العسكري، فمعظم الدراسات أشارت الى أن طبيعة العلاقة الايجابية بين عدد السكان والانفاق العسكري (Deger & Sen 1983) و (Deger 1986) ، على إعتبار أن النفقات العسكرية تعتبر سلعة عامة (Public Good) تقوم الدولة بتوفيرها، فمع زيادة عدد السكان فإن على الدولة أن تقدم المزيد من السلع العامة (ومن ضمنها الانفاق العسكري)، بينما أشارت دراسات الى طبيعة العلاقة السلبية بين عدد السكان وعبء الدفاع.

٣- النفقات الحكومية المدنية الى الناتج المحلي الاجمالي (GCGDP).

أشارت بعض الدراسات الى أن النفقات الحكومية المدنية (وتعرّف على أنها الفرق بين النفقات الحكومية والنفقات العسكرية) يمكن أن تترك أثاراً ايجابية على عبء الدفاع حيث أنها تُستخدم من أجل توضيح الاستخدام الحكومي للقوات المسلحة كأداة في التنمية القومية (Lebovic & Ishaq 1989).

٤- حجم الانفاق العسكري للدول المجاورة (MEX) .

من المتغيرات الأخرى التي نتوقع أن يكون لها تأثير على حجم الانفاق العسكري لدولة ما هو حجم الانفاق العسكري للدولة أو الدول المجاورة، وخاصة إذا كانت تلك الدول تعيش في حالة اللاسلم واللاحرب كما هو الحال بالنسبة للدول المعنية بالدراسة، حيث دخلت الدول العربية (الاردن،سوريا و مصر) فيما يُسمى بمرحلة سباق التسلح مع اسرائيل مما حمّل هذه الدول أعباء إضافية تمثل في زيادة مخصصات القطاع العسكري.

٥- عوامل أخرى (Other Factors).

بالاضافة الى العوامل السابقة، هناك متغيرات أخرى لها تأثير على حجم الانفاق العسكري، نذكر منها:

أ- حجم المساعدات الخارجية الى الناتج المحلي الاجمالي(FAGDP).

ب- الوضع السياسي في الدولة (D1).

جـ- فترات الانتعاش الاقتصادي (D2).

د- معاهدات الصلح التي قد تُبرم بين الدول .

هـ- عامل الزمن (Time).

في ضوء ما سبق، يمكن صياغة المعادلة الثالثة من النموذج القياسي المقترح على النحو الآتي:

$$GDPM=c_0+c_1GDP_R+c_2\ GCGDP+c_3\ POP+c_4\ MEX+c_5\ FAGDP+c_6\ Time+c_7\ D+U_2 \ldots \quad (3)$$

حيث:

GCGDP :حجم النفقات الحكومية المدنية الى اجمالي الناتج المحلي الاجمالي[١].

POP :عدد السكان.

MEX :يشير الى حجم الانفاق العسكري للدولة (الدول) المجاورة.

٤:٦: المعادلات السلوكية للنموذج.

تقسم المتغيرات التي تتكون منها المعادلات السابقة الى قسمين:

أ- المتغيرات الداخلية The Endogenous Variables.

وتشمل:

GDP : الناتج المحلي الاجمالي Gross Domestic Product .

MEX : النفقات العسكرية Military Expenditure.

I : تكوين رأس المال العامل Gross Fixed Capital Formation .

GC : النفقات الحكومية المدنية Civilian Government Expenditure.

ب- المتغيرات الخارجية والمحددة مسبقاً Exogenous and Predetermined Variables.

POP : عدد السكان .

FA : المساعدات الخارجية .

TB : تدفق رأس المال الخارجي .

MEX : النفقات العسكرية للدولة(الدول) المجاورة .

EXP : الصادرات .

D_i : تمثل المتغيرات الوهمية .

Time : يمثل فترة الدراسة (١٩٦٨-١٩٨٩).

المعادلات السلوكية[٧]: Behavioral Equations .

١- الاردن.

١- $GDP_R = a_0\, GDPI + a_1\, GDPM + a_2\, POP_R + a_3\, Time + a_4\, D_1$.

٢- $GDPI = b_0\, GDPM + b_1 TBGDP + b_2\, FA$.

٣- $GDPM = c_0\, GDP_R + c_1\, MEXS + c_2\, GCGDP + c_3\, FAGDP + c_4\, D_2$.

٢- الجمهورية العربية السورية.

١- $GDP_R = a_0\, GDPI + a_1\, GDPM + a_2\, EXP_R + a_3\, D_1$.

٢- $GDPI = b_0\, GDPM + b_1\, GDP_R + b_2 TBGDP + b_3\, Time$.

٣- $GDPM = c_0 + c_1 GDP_R + c_2 POP + c_3\, MEXS + c_4\, GCGDP$.

٣- جمهورية مصر العربية.

١- $GDP_R = a_0\, GDPI + a_1\, POP_R + a_2\, GDPM + a_3\, EXP_R$

٢- $GDPI = b_0 + b_1\, GDPM + b_2 TBGDP + b_3\, FA$.

٣- $GDPM = c_0 + c_1 GDP_R + c_2\, MEXS + c_3\, GCGDP + c_4\, POP_R + c_5\, D_3 + c_6\, Time$.

٤- اسرائيل.

١- $GDP_R = a_0\, GDPI + a_1\, GDPM + a_2\, EXP_R + a_4\, FAGDP$

٢- $GDPI = b_0 + b_1 GDPM + b_2\, FAGDP + b_3 TB + b_4\, D_1$.

٣- $GDPM = c_0 + c_1 GDP_R + c_2\, GCGDP + c_3\, MEXT + c_4\, POP + c_5\, Time$.

٦:٥: الخلاصة:

قمنا في هذا الفصل بتصميم نموذج قياسي مقترح لمعرفة طبيعة واتجاه العلاقة بين النفقات العسكرية والتنمية الاقتصادية في الدول المعنية، وقدتكون النموذج المقترح من ثلاث معادلات آنية هي:

المعادلة الاولى : معادلة النمو الاقتصادي (النمو في الناتج المحلي الاجمالي).

المعادلة الثانية : معادلة الاستثمار.

المعادلة الثالثة : معادلة عبء الدفاع.

وتبين المعادلة الاولى تاثير بعض المتغيرات على معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي ومنها عبء الدفاع، بينما تظهر المعادلة الثانية تاثير بعض المتغيرات على حجم الاستثمارات ومنها كذلك عبء الدفاع، أما المعادلة الثالثة فتظهر مدى تاثر وارتباط النفقات العسكرية ببعض المتغيرات الاقتصادية وغير الاقتصادية. وفي الفصل التالي سوف نستعرض النتائج الاحصائية التي توصلنا اليها عند تقدير هذه المعادلات .

٦:٦: هوامش الفصل السادس:

١- للمزيد حول نظريات الاستثمار، انظر:

- Dornbusch,R.and Fisher,S."MacroEconomics", McGraw-Hill Book Company. Singapore (1983), Ch.9.

٢- من الدراسات التي أشارت الى العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي، انظر:

- Rittenberg,Libby."Export Growth Performance of Less Developed Countries" Journal of Development Economics, Vol.24, No.1, (1986), pp.167-178.
- Tyler,William."Growth and Export Expansion in Developing Countries" Journal of Development Economics, Vol.9 (1981), pp.121-135.

٣- للمزيد عن المتغيرات الوهمية، انظر الفصل السابع.

٤- يتكون الدخل القومي من:

(الاستهلاك + الاستثمار + الانفاق الحكومي + القطاع الخارج (الصادرات-الواردات)).

٥- للمزيد حول الدراسات التي أشارت الى عدم وجود أية آثار طاردة للانفاق العسكري على الاستثمار، انظر:

- المومني والخطيب ١٩٩٠.

–Lebovic and Ishaq (1989).

٦-تُعرف النفقات الحكومية المدنية بأنها الفرق بين النفقات العامة والنفقات العسكرية،او

النفقات الحكومية المدنية =النفقات العامة-النفقات العسكرية.

٧- هناك بعض الامور يجب توضيحها قبل تقدير النموذج القياسي المقترح، حيث يمثل (D_1) متغيراً وهمياً حيث يبين أثر فترة عدم الاستقرار السياسي على بعض المتغيرات الاقتصادية، فبالنسبة للأردن، أعطي الرقم (١) للسنوات (١٩٦٨-١٩٧٣، ١٩٧٩-١٩٨٩) ليشير الى السنوات التي شهدت فيها الاردن عدم استقرار سياسي، والرقم (صفر) لبقية السنوات، أما في اسرائيل فقد أعطي الرقم (١) للسنوات (١٩٦٨-١٩٧٠، ١٩٧٤-١٩٧٦، ١٩٨٤-١٩٨٦) والرقم (صفر) لبقية السنوات.

أما بالنسبة للمتغير الوهمي (D_2) فهو يُظهر أثر الطفرة النفطية على بعض المتغيرات الاقتصادية، حيث أُعطي الرقم (١) للسنوات (١٩٧٤-١٩٨٦) وهذه السنوات تمثل فترة الطفرة النفطية التي شهدتها دول الخليج، والرقم (صفر) لبقية السنوات.

أما بالنسبة للمتغير الوهمي الثالث (D_3) فهو يعكس أثر معاهدة الصلح المنفرد (اتفاقية كامب ديفيد التي أبرمتها مصر مع اسرائيل) على عبء الدفاع في مصر، حيث أُعطي الرقم (١) للسنوات (١٩٧٨-١٩٨٩) وهي الفترة التالية لهذه الاتفاقية والرقم (صفر) لبقية السنوات قبل توقيع المعاهدة.

أما المتغير (FA) فيمثل حجم المساعدات الخارجية كقيمة مطلقة حيثما استخدم. أما بالنسبة للمتغير (MEXS) فيمثل حجم الانفاق العسكري في اسرائيل، والمتغير (MEXT) فيمثل حجم الانفاق العسكري للدول العربية الثلاث مجتمعة (الاردن، سوريا، مصر)، أما المتغير (TB) فيمثل تدفق رأس المال الاجنبي كقيمة مطلقة (حيثما استخدم).

الفصل السابع
النتائج الإحصائية للنموذج

الفصل السابع

النتائج الاحصائية للنموذج

مقدمة:

في الفصل السادس من هذه الدراسة، قمنا بتصميم نموذج قياسي يهدف الى تبيان أثر النفقات العسكرية على النمو الاقتصادي في الدول المعنية. وقد تكوّن النموذج المذكور من ثلاث معادلات آنية (Simultaneous) تم تقديرها بطريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين (2SLS) وقبل التعرُض الى تحليل النتائج الاحصائية لهذه المعادلات، لا بد من أخذ المشاكل الاحصائية التالية بعين الاعتبار.

١:٧: مشكلة التحيّز الآني (*Simultaneous Bias*).

بيّنا سابقاً أن النموذج القياسي المقترح يتميز بصفته الآنية، وحيث أن النماذج ذات الطبيعة الآنية لا يمكن تقديرها بواسطة طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) لذا سوف تستخدم طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين (2SLS)، حيث تتميز هذه الطريقة عن الاولى بكونها تأخذ بعين الاعتبار أثر وجود متغيرات خارجية (Exogenous Variables) وأخرى محددة مسبقاً (Predetermined)، إضافة الى أنها تقلل من التحيّز الآني، وتعطي نتائج أكثر دقة، لذلك سيتم استخدامها على الرغم من المشاكل الاحصائية التي تعاني منها[١].

٢:٧: مشكلة تحديد معالم النموذج (*Identification Problem*).

تتكون النماذج الآنية من نوعين من المتغيرات:

١- المتغيرات الداخلية(Endogenous Variables)، وهي تلك التي تتحدد داخل النموذج.

٢- المتغيرات الخارجية والمحددة مسبقاً (Exogenous and Predetermined Variables) وهي تلك التي تُحَدَدْ قيمتها خارج النموذج.

وحين التعامل مع طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين (2SLS)في تقدير النماذج الآنية فإن أول مشكلة ينبغي التغلب عليها هي تشخيص معالم النموذج (Identification).

والمقصود بمشكلة التحديد، هو هل نستطيع الحصول على تقديرات رقمية (Numerical Estimators) في المعادلة الهيكلية من المعاملات المُقدرة للشكل المختصر (Estimated Reduced-Form Coefficient)، وإذا أمكن تقدير ذلك، تقول أن المعادلة معرّفة، (Identified) وإذا لم تستطع فإن المعادلة تكون غير معرّفة (Underidentified).

وبمعنى آخر فإن المعادلة تكون معرّفة (Exactly or Over-identified) إذا تحقق الشرط التالي:

(عدد المتغيرات المُحددة مسبقاً والمحذوفة من المعادلة، يجب أن تكون أكثر من أو تساوي عدد المتغيرات الداخلية المشمولة في المعادلة ناقص واحد). وهذا ما يسمى (Order Condition of Identifability)[2].

٣:٧: المتغيرات الوهمية (*Dummy Variables*).

في تحاليل الانحدار (Regression Analysis) عادة ما يحدث أن يتأثر المتغير التابع بالاضافة الى المتغيرات التي يمكن تحديدها في مجال أو مستوى محدد (Well-Defined Scale) بمتغيرات نوعية بطبيعتها (Qualitative in Nature) (كالجنس، والدين، والحروب، وعدم الاستقرار السياسي و الانتعاش الاقتصادي، ...الخ)، وهذه المتغيرات تؤثر على المتغير التابع، لذا يجب إدراجها ضمن المتغيرات المُحددة مسبقاً.

ومن الطرق المستخدمة لأخذ هذه الاثار بعين الاعتبار هي بناء متغيرات اصطناعية (Artificial Variables) تأخذ قيمة (صفر) أو (١)، حيث يعني (صفر) غياب أثر هذه المتغيرات، ويعني (الواحد الصحيح) وجود هذه الآثار، والمتغيرات التي تأخذ القيم (صفر) أو (١)، تُدعى متغيرات وهمية (Dummy Variables)[3].

وتستخدم هذه المتغيرات الوهمية في النماذج القياسية بنفس الطريقة التي تستخدم لها المتغيرات الكمية الأخرى (Quantitative Variables)، وقد تم التعامل مع هذه المتغيرات في النموذج المقترح، حيث تضمنت المعادلات ثلاث متغيرات وهمية هي: (D_1, D_2, D_3).

٤:٧: مشكلة الارتباط الذاتي (*AutoCorrelation*) .

تعرّف بأنها عبارة عن وجود ارتباط ذاتي بين الاخطاء العشوائية، وقلّما تحدث هذه المشكلة في البيانات المحسوبةمقطعياً (Cross-Sectional Data) وتوجد في البيانات المحسوبة خلال السلاسل الزمنية (Time Seriees)، ويترتب على وجود هذه المشكلة أن تتجرد المقدّرات (Estimators) من صفة الكفاءة (Effeciency)، وفي حالة ظهور مثل هذه المشاكل في المعادلات المقدرة نلجأ الى طرق عديدة للتعامل معها. وأهم هذه الطرق هي:

١- طريقة كوكرن-اوركت (The Cochrane-Orcut Procedure).

٢- طريقة هيلو (The Hildreth-Lu Procedure).

٣- طريقة داربن (The Durbin Procedure).

وقد تم استخدام الطريقة الأولى في معالجة مشكلة الارتباط الذاتي وهي المعروفة بطريقة التكرار (Two-Stage Iterative Procedure) في احتساب معامل الارتباط الذاتي[4]، وتؤدي الى حصول الالتئام (Convergence) في نتيجة الاحتساب بعد المرحلة الأولى.

٥:٧: المحددات الاحصائية (*Statistical Criteria*).

عند تحليلنا للنتائج الاحصائية لا بد من اتباع المعايير الاحصائية التالية:

١:٥:٧: معامل التحديد (*Coefficient of Determination* R^2).

يُستخدم معامل التحديد (R^2) لقياس نسبة التغير في المتغير التابع(Y) (Independent Variable) والناتجة عن التغير في المتغيرات المستقلة، ويمكن احتسابه كالآتي:

$$R^2 = \sum_{j=1}^{n}(\widehat{y}_j - \overline{y})^2 / \sum_{j=1}^{n}(y_j - \overline{y})^2$$

وتتراوح قيمته بين صفر وواحد، وكلما كانت القيمة قريبة من الواحد، فإن هذا يدل أن التغير في المتغيرات المستقلة تفسر الجزء الاكبر من التغير في المتغير التابع، ومعامل التحديد R^2 لا يأخذ بعين الاعتبار عدد المشاهدات (Number of Observation) وعدد المتغيرات المستقلة في معادلة الانحدار،

وعلى هذا فإن(R^2) يُعتبر متحيز، ويمكن السيطرة على ذلك عن طريق حساب القيمة المعدلة لمعامل التحديد($\overline{R}^2$)، حيث تتراوح قيمته من زائد واحد الى ناقص واحد ويمكن احتسابه على النحو التالي [5]:

$$\overline{R}^2 = 1 - (1 - R^2)\frac{n-1}{n-K}$$

حيث يمثل (K) : عدد المتغيرات في المعادلة.

(n) : عدد درجات الحرية.

٧:٥:٢: اختبار (t) المحسوبة (*t-Student*).

يستخدم مقياس قيمة (t-Student) من أجل اختيار درجة معنوية كل مُعامل تم تقديره في المعادلة، ويتم احتسابه على النحو التالي:

$$t = \frac{\widehat{B} - B}{S - E(\widehat{B})}$$

حيث:

$\widehat{B}$: تمثل القيمة المقدرة للمعامل B.

B : القيمة الفعلية للمعامل B.

S.E : تمثل الخطأ المعياري للمعامل B.

ويتم هذا الاختبار عن طريق مقارنة قيمة (t_s) المحسوبة مع قيمتها الجدولية (t_t) عند درجات الحرية (n-K-1) وعند مستوى معنوية معين (Certain Significant Level) فإذا كانت قيمة (t) المحسوبة أكبر من قيمة (t) الجدولية فإن ذلك يدل على وجود علاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل[6]، أما إذا كانت القيمة الجدولية أكبر من القيمة المحسوبة، دلّ ذلك على عدم وجود علاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل، وبذلك تكون قيمة (t) المحسوبة غير معنوية بمستوى دلالة مقبولة احصائياً.

٧:٥:٣: اختبار قيمة (F) المحسوبة (F-test) .

يستخدم هذا الاختبار لمعرفة ما إذا كان هناك علاقة فعلية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة مجتمعة، ويتم احتسابه على النحو التالي:

$$F = \frac{R^2(n-K)}{(1-R^2)(K-1)} .$$

حيث (K)، (n-K)، درجة الحرية (Degree of Freedom) لكل من البسط والمقام لقيمة (F) المحسوبة والجدولية. وبمعنى آخر يستخدم اختبار فيشر لمعرفة إذا كانت قيمة معاملات المتغيرات المستقلة تختلف معنوياً عن الصفر (Statistically Different from Zero) ، ويتم ذلك عن طريق مقارنة قيمة (F) المحسوبة مع قيمتها الجدولية، فإذا كانت قيمة الاولى أكبر من الثانية فإن ذلك يدل على أن هناك علاقة مثبتة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة [7] وأما إذا كان العكس دل ذلك على أن العلاقة غير مثبتة.

٧:٥:٤:اختبار معامل داربن-واتسون. *(Durben-Watson test D.W)*

ويُرمز له بالرمز (D.W) ويستخدم هذا الاختبار من أجل فحص وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين الاخطاء العشوائية في عدد من المشاهدات، ويتم احتساب قيمة معامل (D.W) على النحو التالي:

$$D.w = \frac{\sum_{i=2}^{n}(U_j - U_{j-1})^2}{\sum_{j=1}^{n} U_j^2} .$$

حيث:

$j=1,\dots,n$: ترمز لعدد المشاهدات.

U_j : الخطأ العشوائي في المشاهدة J .

U_{j-1} : الخطأ العشوائي في المشاهدة J -1 .

وتنحصر قيمة (D.W) بين $0 \le D.W \le 4$ [8].

٦:٧ النتائج الاحصائية (Statistical Results) .

١:٦:٧: الاردن .

يبين الجدول التالي النتائج الاحصائية للنموذج القياسي المقترح بالنسبة للاردن.

المتغير التابع	المتغير المستقل	المعامل	قيمة (t)	معامل D.W	قيمة F المحسوبة	قيمة $\overline{R}^2$
المعادلة الاولى						
GDP_R	GDPI	(0.2)	(0.6)			
	GDPM	(-0.31)	(-1.3)	2.14	4.63	0.75
	POP_R	(11.11)	$(2.63)^{**}$			
	Time	(-1.76)	$(-3.24)^{**}$			
	D_1	(-8.48)	$(-1.82)^{***}$			
المعادلة الثانية						
GDPI	GDPM	(0.01)	(0.22)			
	TBGDP	(-0.45)	$(-7.5)^{*}$	2.3	78	0.88
	FA	(0.02)	$(3.7)^{**}$			
المعادلة الثالثة						
GDPM	GDP_R	(0.34)	(1.47)			
	MEXS	(0.005)	$(3.99)^{**}$			
	GCGDP	(-0.8)	$(-4.39)^{**}$	1.91	6.78	0.77
	FAGDP	(1.48)	$(5.86)^{*}$			
	D_2	(-14.77)	$(-2.23)^{**}$			

* : مستوى معنوية ١٪

** : مستوى معنوية ٥٪.

*** : مستوى معنوية ١٠٪.

يتضح من خلال الجدول ما يلي:

المعادلة الاولى:تشير النتائج الى وجود علاقة ايجابية بين الاستثمارات ومعدل نمو الناتج المحلي لكنها لا تتمتع بالمعنوية الاحصائية وهذا يبين ان الاستثمارات في الاردن قد وجهت الى قطاعات غير منتجة على المدى القصير(الانشاءات والخدمات ومشاريع البنية التحتية) وهذه المشاريع ليس لها تاثير ملموس على النمو الاقتصادي، كذلك وُجد أن العلاقة بين عبء الدفاع ومعدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي سالبة لكن بمعنوية منخفضة، كذلك يتضح أن معدل النمو السكاني(POP_R) يؤثر بشكل ايجابي على معدل نمو الناتج المحلي وبمعنوية (٥٪)، ويشير الجدول كذلك أن معدل نمو الناتج المحلي يتناقص خلال فترة الدراسة. وأظهرت النتائج أن عدم الاستقرار السياسي(D_1) يؤثر سلبياً على معدل نمو الناتج المحلي بمعنويةعلى مستوى(١٪)[٩].

ومن الجدير بالذكر أن المعادلة الأولى لا تبين الأثر النهائي الذي يتركه الانفاق العسكري على النمو، نظراً لأن مكونات الناتج القومي تتضمن الاستهلاك (بشقيه العام والخاص) وإجمالي تكوين رأس المال العامل والقطاع الخارجي، ويمكن ايجاد الاثر النهائي للنفقات العسكرية بعد ايجاد أثرها على النفقات الاستثمارية وهذا ما تبينه المعادلة رقم (٢).

تشير نتائج هذه المعادلة، الى أنه ليس لعبء الدفاع أية أثار (سواء كانت ايجابية أم سلبية) على الاستثمارات (كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي) كونها لا تتمتع بالمعنوية الاحصائيةوهذا يبين انخفاض مساهمة المؤسسة العسكرية الاردنية في قطاع الاستثمارات ، كما تبين المعادلة أن زيادة العجز في الميزان التجاري (كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي) تؤثر بشكل سلبي على الاستثمارات (كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي) بمعنوية مرتفعة عند مستوى (١٪). كذلك تبين هذه المعادلة أن المساعدات الخارجية تؤثر بشكل ايجابي على الاستثمارات (كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي) ومعنوية احصائية على مستوى (٥٪) .

وتبين المعادلة الثالثة مدى ارتباط عبء الدفاع بالمتغيرات الاقتصادية وغير الاقتصادية (الطفرة النفطية والنفقات العسكرية لاسرائيل)، حيث تشير نتائج التقدير أن معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي قد ترك أثاراً ايجابية على عبء الدفاع ولكن بمعنوية منخفضة. كذلك وُجد أن النفقات

العسكرية لاسرائيل تؤثر بشكل ايجابي وبمعنوية احصائية على مستوى (٥٪) على عبء الدفاع في الاردن، حيث أن زيادة النفقات العسكرية لاسرائيل تؤدي الى زيادة عبء الدفاع في الاردن وهذا ناتج عن كون الاردن يقع على أطول خطوط المواجهة مع اسرائيل مما يجعله يخصص موارد إضافية نتيجة لزيادة الانفاق العسكري الاسرائيلي.

وتظهر المعادلة وجود علاقة مبادلة سالبة (Negative Trade-off) بين النفقات الحكومية المدنية (كنسبة من الناتج المحلي) وبين عبء الدفاع وبمعنوية احصائية مرتفعة، وهذا شيء طبيعي حيث أن النفقات الحكومية (العامة) تتكون من النفقات الحكومية المدنية والنفقات العسكرية فزيادة النفقات الحكومية المدنية (Given Government Budget) يؤدي الى انخفاض في النفقات العسكرية[١٠]، كذلك أشارت المعادلة الى أن المساعدات الخارجية (كنسبة من GDP) تؤثر ايجابياً على عبء الدفاع بمعنوية احصائية مرتفعة عند مستوى معنوية (١٪). كذلك وُجد أن الطفرة النفطية وما نتج عنها من زيادة في حوالات العاملين في الخارج (وخاصة في دول الخليج) وزيادة في المساعدات العربية، لم تساهم في زيادة عبء الدفاع، وإنما اتجهت للانفاق غير العسكري عند مستوى معنوية (٥٪).

من خلال النتائج الاحصائية المذكورة آنفاً، اتضح أن عبء الدفاع قد ترك آثاراً سلبية على معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي، ولم يترك آثاراً ذات دلالة احصائية على إجمالي تكوين رأس المال الثابت ومن أجل ايجاد التأثير النهائي لعبء الدفاع على معدلات النمو ونظراً لطبيعة النموذج الآنية فقد تم احتساب قيمة مضاعف عبء الدفاع (The Multiplier of Military Burden) على النحو الاتي:

بالرجوع الى المعادلة (١) و (٢) :

$$GDP_R = a_0\, GDPI + a_1\, GDPM + a_2\, POP_R - a3\, Time - a_4\, D_1 \quad .... \quad (١)$$

$$GDPI = b_0\, GDPM + b_1\, TBGDP + b_2\, FA \quad .... \quad (٢)$$

بتعويض (GDPI) من المعادلة (٢) في المعادلة (١):

$$GDP_R = a_0 (b_0 GDPM + b_1 TBGDP + b_2 FA) + a_1 GDPM + a_2 POP_R - a3 Time - a_4 D_1$$

$$GDP_R = a_0b_0 GDPM + a_0b_1 TBGDP + a_0b_2 FA + a_1 GDPM + a_2 POP_R - a3 Time - a_4 D_1$$

$$GDP_R = (a_0b_0 + a_1) GDPM + a_0b_1 TBGDP + a_0b_2 FA + a_2 POP_R - a3 Time - a_4 D_1$$

وبأخذ المشتقة الجزئية:

$$\frac{\partial GDPR}{\partial GDPM} = (a_0b_0 + a_1)$$

وبتعويض قيمة المجاهيل من المعادلتين (١) و (٢)، نحصل على قيمة مضاعف عبء الدفاع.

$$\frac{\partial GDPR}{\partial GDPM} = (0.2)\ (0.01) + (-0.31)$$

$$\frac{\partial GDPR}{\partial GDPM} = -0.308$$

ووُجدت قيمته (-٠,٣٠٨)، وهي قيمة سالبة، وهذا يؤكد النتائج التي توصلت اليها بعض الدراسات (Deger & Smith 1980), (Deger & Sen 1983).

كذلك يرى البعض أن للنفقات العسكرية تأثير سلبي على الميزان التجاري، حيث أن زيادة الانفاق العسكري تؤدي الى زيادة العجز في الميزان التجاري(TB)[١١] ومن أجل ذلك فقد تم تقدير المعادلة التالية بطريقة المربعات الاعتيادية (OLS) وكانت النتائج كما يلي:

$$TB = 876.23 - 3.92\ MEX$$

$$(4.45) \qquad (-11.37)^*$$

$$D.W = 1.02 \qquad F\text{-test} = 12.93. \qquad \overline{R}^2 = 0.86.$$

حيث:

MEX : حجم النفقات العسكرية (ملايين الدولارات بالاسعار الجارية)

TB : العجز في الميزان التجاري (صادرات – الواردات)

وتبين المعادلة أن زيادة النفقات العسكرية تؤدي الى زيادة العجز في الميزان التجاري، وبمستوى معنوية مرتفع (١٪).

٢:٦:٧: الجمهورية العربية السورية:

يوضح الجدول التالي النتائج الاحصائية للمعادلات السلوكية التي تم تقديرها بالنسبة للجمهورية العربية السورية.

المتغير التابع	المتغير المستقل	المعامل	قيمة (t)	معامل D.W	قيمة F المحسوبة	قيمة $\overline{R}^2$
المعادلة الاولى						
GDP_R	GDPI	(0.8)	(0.58)			
	GDPM	(-2.07)	(-1.54)	2.09	ρ=0.68	0.70
	EXP_R	(0.24)	(3.55)**		(3.7)	
	D_2	(35.98)	(2.47)**			
المعادلة الثانية						
GDPI	GDPM	(0.48)	(2.14)**			
	GDP_R	(0.09)	(1.93)**			
	TBGDP	(-0.58)	(-2.37)**	1.13	8.79	0.63
	Time	(0.36)	(2.27)**			
المعادلة الثالثة						
GDPM	GDP_R	(-0.1)	(-3.63)**			
	POP	(-4.74)	(-5.15)*			
	MEXS	(0.004)	(5.38)*	1.87	16.93	0.86
	GCGDP	(-0.12)	(-1.86)***			
	Constant	(45.45)	(9.17)*			

* :مستوى معنوية ١٪.

** :مستوى معنوية٥٪.

*** :مستوى معنوية١٠٪.

حيث تظهر المعادلة الأولى أن الاستثمار يؤثر ايجابياً على الناتج المحلي على الرغم من أنه لا يتمتع بمعنوية احصائية مقبولة وهذا يبين إن الاستثمارات السورية قد تم توجيهها الى قطاعات غير منتجة (الانشاءات والخدمات) وليس لهل تاثير ملموس على النمو الاقتصادي ، بينما نجد أن لعبء الدفاع أثراً سلبياً على معدل نمو الناتج المحلي، كذلك فإن معدل نمو الصادرات يؤثر بشكل ايجابي على الناتج المحلي وبمعنوية احصائية مقبولة (٥٪)، بالاضافة الى ذلك، فقد كان للطفرة النفطية الممثلة بـ (D_2) آثارها الايجابية على معدل نمو الناتج المحلي، ويتضح ذلك من خلال قيمة (ت) المحسوبة والتي جاءت معنوية، وبمستوى دلالة احصائية مقبولة ونظراً لوجود مشكلة الارتباط الذاتي فقد تم تصويب هذه المشكلة باستخدام طريقة كوكرن أوركت (Cocr.Orut Method)،

أما المعادلة الثانية. فتشير الى أن العلاقة بين عبء الدفاع وحجم الاستثمار ايجابية وتتمتع بمعنوية احصائية، وهذا يؤكد الدور الرئيس والفعّال للمؤسسة العسكرية السورية في مجال الاستثمار وخاصة قطاع الاسكان، بالاضافة للدور الفعّال للقوات المسلحة في عملية شق وتعبيد الطرق، وبناء السدود والجسور والمزيد من النشاطات في مختلف المجالات.

كذلك فإن لمعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي أثاراً ايجابيةعلى حجم الاستثمار ويتمتع بمعنوية احصائية مقبولة (٥٪)، أما أثر تدفق رأس المال الاجنبي(TBGDP) فقد جاء سلبياً بالنسبة لتاثيره على الاستثمار وهذا ما يبينه معامل (TBGDP)، ويشير معامل (Time) الى أن حجم الاستثمار آخذاً بالزيادة خلال فترة الدراسة.

وأخيراً تشير المعادلة الثالثة الى العلاقة الايجابية بين معدل نمو الناتج المحلي وعبء الدفاع. وتبين من هذه المعادلة أيضاً أن زيادة عدد السكان لا تسير بنفس الوتيرة مع مخصصات القطاع العسكري وهذا يبيِّن ربط زيادة عدد السكان مع توجيه الموارد الاقتصادية باتجاه القطاعات غير العسكرية لتلبية احتياجات السكان المتزايدة.

وتبين المعادلة كذلك طبيعة العلاقة الايجابية بين الانفاق العسكري في اسرائيل وعبء الدفاع في سوريا، وهذا شيء متوقع في ظل حالة اللاحرب واللاسلم السائدة في المنطقة ودخول الدول العربية (ومنها سوريا) فيما يسمى بمرحلة سباق التسلح مع اسرائيل، مما يزيد الضغوطات على

هذه الدول لزيادة نفقاتها العسكرية مع أية زيادة في حجم الانفاق العسكري في اسرائيل، وتشير النتائج الى وجود علاقة احلال بين النفقات الحكومية المدنية والنفقات العسكرية بمعنوية احصائية مقبولة على مستوى (١٠٪).

مما سبق يتضح لنا أن عبء الدفاع ترك أثاراً سلبية على معدل نمو الناتج المحلي، بينما كان تاثيره ايجابياً على حجم الاستثمار، ومن أجل ايجاد التاثير النهائي لعبء الدفاع على معدلات النمو، ونظراً لطبيعة النموذج الآنية فقد تم احتساب قيمة مضاعف عبء الدفاع[١٢] حيث وُجدت (-١.٨٢)، وهذا يبين أن مضاعف عبء الدفاع سلبي، ما يؤكد النتائج التي توصلت اليها بعض الدراسات حول أثر الانفاق العسكري على النمو الاقتصادي (Deger & Sen 1983)، (Deger 1986) و (Lim 1983).

ومن اجل ايجاد تاثير النفقات العسكرية على الميزان التجاري السوري، قُمنا بتقدير المعادلة التالية بطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية(OLS)، وكانت النتائج على النحو التالي:

$$TB = -170.24 - 52\ MEX.$$
$$(-0.72) \qquad (-5.77)^{*}$$

$$\overline{R}^2 = 0.61 \qquad D.W = 1.56 \qquad F\text{-test} = 33.52$$

حيث يمثل (TB) العجز في الميزان التجاري (الصادرات – الواردات)

MEX : حجم الانفاق العسكري (بملايين الدولارات وبالاسعار الجارية).

وتشير النتائج الى أن زيادة النفقات العسكرية يؤدي الى زيادة العجز، وتؤكد ذلك قيمة (ت) المحسوبة، حيث كانت معنوية بمستوى دلالة إحصائية (١٪).

٣:٦:٧: جمهورية مصر العربية.

المتغير التابع	المتغير المستقل	المعامل	قيمة (t)	معامل D.W	قيمة F المحسوبة	قيمة $\bar{R}^2$
المعادلة الاولى						
GDP_R	.GDPI	(1.05)	(2.63)**			
	$.POP_R$	(-6.8)	(-1.84)**			
	.GDPM	(0.37)	(1.64)	1.83	ρ=−0.25	0.63
	$.EXP_R$	(0.05)	(0.63)		(-1.26)	
المعادلة الثانية						
GDPI	GDPM	(-0.23)	(-1.43)			
	TBGDP	(-0.42)	(-2.36)**			
	FA	(-0.004)	(-3.07)**	1.34	17.77	0.76
	Constant	(22.6)	(3.88)**			
المعادلة الثالثة						
GDPM	GDP_R	(-0.11)	(-2.34)**			
	$.POP_R$	(0.78)	(1.38)			
	GCGDP	(-0.38)	(-2.94)**			
	MEXS	(0.00002)	(0.19)	1.74	16.64	0.8
	D_3	(-6.7)	(-1.89)***			
	Time	(-0.86)	(-2.07)**			
	Constant	(47.74)	(8.91)*			

* : مستوى معنوية ١٪

** : مستوى معنوية ٥٪.

*** : مستوى معنوية ١٠٪.

يتضح من خلال الجدول المذكور في المعادلة الاولى أن الاستثمار يساهم بشكل فعّال في زيادة معدل نمو الناتج المحلي في جمهورية مصرالعربية، أما معدل النمو السكاني فقد أثر تأثيراً سلبياً على معدل النمو المحلي، وهذا يدعم وجهة النظر التي تقول أن زيادة عدد السكان يضغط على الموارد الاقتصادية المتاحة، وتقلل معدل النمو الاقتصادي، وتشير النتائج كذلك الى أن عبء الدفاع يترك أثاراً ايجابية على معدل نمو الناتج المحلي مع أنه لا يتمتع بمعنوية احصائية ويشير ذلك الى مساهمة الجيش المصري بفعالية بمشاريع التنمية، كذلك وُجد أن معدل نمو الصادرات يترك أثاراً ايجابية على معدل نمو الناتج المحلي على الرغم من أنه لا يتمتع بمعنوية احصائية مقبولة، ونظراً لوجود مشكلة الارتباط الذاتي، فقد تمت معالجة هذه المشكلة باستخدام طريقة كوكرن–أوركت.

وتشير المعادلة الثانية الى وجود علاقة إحلالية أو أثار طاردة للانفاق العسكري على حجم الاستثمار. كذلك وُجد أن لتدفق رأس المال الاجنبي أثاراً سلبية على حجم الاستثمار، بالاضافة الى ذلك، لم تساهم المساعدات الخارجية في زيادة حجم الاستثمار بل على العكس من ذلك فقد أدت الى انخفاض حجم هذا الاستثمار.

وتوضح المعادلة الثالثة أن معدل نمو الناتج المحلي (GDP_R) والنفقات الحكومية المدنية (GCGDP) تركت أثاراً سلبية على عبء الدفاع، وكلاً منهما يتمتع بمعنوية إحصائية مقبولة (٥٪). أما معدل النمو السكاني (POP_R) فقد كان له تأثير ايجابي على عبء الدفاع مع أنه لا يتمتع بمعنوية إحصائية كافية، إلا أنه يشير الى أن الانفاق العسكري يزداد مع زيادة عدد السكان الذي يمثل الحجم القومي(national size).

أما بالنسبة لتأثر عبء الدفاع في مصر بالانفاق العسكري في اسرائيل، فتشير النتائج أن اتجاه العلاقة ايجابي، الا أنه لا يتمتع بالمعنوية الاحصائية وانخفاض قيمة معامل (MEXS)، وهذا يقودنا الى أنه ليس للانفاق العسكري في اسرائيل أية أثار ملموسة على عبء الدفاع في مصر، وهذا يعكس بدوره أثر معاهدة الصلح المنفرد التي أبرمتها مصر مع اسرائيل عام ١٩٧٧، والتي كان لها دور في خفض عبء الدفاع في مصر. من هنا نرى أن معاهدة السلام

المصرية-الاسرائيلية كان لها أثر بارز في تخفيض عبء الدفاع في مصر كما يؤكد ذلك معامل (D_3) ، حيث أنه يتمتع بمعنوية احصائية (١٠٪). وتؤكد النتائج كذلك الى أن عبء الدفاع أخذ في التناقص خلال فترة الدراسة، حيث يتمتع معامل (Time) بمعنوية إحصائية مقبولة (٥٪). مما يؤكد مرة أخرى اتجاه الحكومة المصرية الى خفض النفقات العسكرية بعد إنهاء حالة اللاحرب واللاسلم مع اسرائيل، وسيادة مرحلة اللاحرب.

ومن أجل الأثر النهائي لعبء الدفاع، تم احتساب قيمة مضاعف عبء الدفاع (The Multiplier of Military Burden) حيث وُجدت حوالي (٠.٠٧٦)، وهذا يوضح أن القطاع العسكري في مصر يمكن أن يترك أثاراً ايجابية على النمو الاقتصادي.

ولايجاد أثر الانفاق العسكري على الميزان التجاري المصري، تم تقدير المعادلة التالية بطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) وكانت النتائج على النحو التالي:

$$TB = 347.76 - 1.61\ MEX.$$
$$(2.96) \quad (-6.53)^{*}$$
$$\overline{R}^2 = 0.66 \qquad D.W = 1.77 \qquad F\text{-}test = 42.58$$

ويتضح من خلال نتائج التقدير أن زيادة الانفاق العسكري تساهم في تعزيز العجز في الميزان التجاري مع تمتعه بالمعنوية الاحصائية المقبولة (١٪).

٤:٦:٧: اسرائيل.

المتغير التابع	المتغير المستقل	المعامل	قيمة (t)	معامل D.W	قيمة F المحسوبة	قيمة $\overline{R}^2$
المعـــــادلة الاولـــــــــى						
GDP_R	GDPI	(0.52)	(2.6)**			
	GDPM	(-2.27)	(-2.75)**			
	EXP_R	(0.54)	(1.82)***	1.9	ρ=0.35	0.35
	FAGDP	(3.55)	(2.5)**		(1.45)	
المعـــــادلة الثـــانيــــــة						
GDPI	GDPM	(0.48)	(1.88)***			
	FAGDP	(-0.94)	(-2.32)**			
	TB	(-0.005)	(-3.79)**	1.85	15.6	0.74
	D_1	(6.69)	(2.02)**			
	Constant	(35.82)	(4.51)**			
المعـــــادلة الثـــالثــــــة						
GDPM	GDP_R	(-0.17)	(-2.23)**			
	GCGDP	(0.28)	(1.52)			
	POP	(108.7)	(1.86)***	1.78	18.1	0.71
	MEXT	(0.003)	(2.04)**			
	Time	(-10.4)	(-2.27)**			
	Constant	(-280)	(-1.73)*			

* : مستوى معنوية ١٪

** : مستوى معنوية ٥٪.

*** : مستوى معنوية ١٠٪.

تُظهر المعادلة الاولى من الجدول السابق التأثير الايجابي للاستثمار والصادرات والمساعدات الاجنبية في رفع معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي.

أما عبء الدفاع فقد ترك أثاراً سلبية على معدلات النمو، وقد جاءت قيمة (ت) المحسوبة لجميع هذه المتغيرات معنوية بمستوى دلالة (٥٪) وأقل، ما عدا المتغير (EXP_R) الذي كان معنوياً بمستوى دلالة (١٠٪) فقط. ونظراً لوجود الارتباط الذاتي فقد تمت معالجة هذه المشكلة بطريقة كوكرن-اوركت.

أما في المعادلة الثانية، فنلاحظ أنه لا يوجد لعبء الدفاع أية أثار طاردة على حجم الاستثمار وإنما كان له مساهمة فعّالة في زيادة حجم الاستثمار مما يؤكد العلاقة الايجابية بينهما، أما المساعدات الاجنبية وتدفق رأس المال الاجنبي فقد كان لها أثاراً سلبية على حجم الاستثمار، كذلك فقد ساهم عامل عدم الاستقرار السياسي (D_1) في زيادة حجم الاستثمار وهذا يؤكد أن حالة عدم الاستقرار السياسي التي تعيشها اسرائيل ساهمت ايجابياً في تدفق الاموال اليها والتي تم توظيفها في مجالات البناء وتدشين المستوطنات الجديدة، وتوسيع المستوطنات القائمة منها، كذلك فإن للقوات المسلحة في إسرائيل دوراً رئيساً في عمليات بناء المستوطنات بالاضافة الى القيام بالمشاريع الإستثمارية الإنتاجية.

وأخيراً فقد وجدنا في المعادلة الثالثة أن لمعدل نمو الناتج المحلي أثار سلبية على عبء الدفاع، بينما وُجد أن هناك علاقة مبادلة موجبة (Positive Trade-off) بين النفقات الحكومية المدنية والنفقات العسكرية بمعنوية احصائية منخفضة كذلك وُجد أن زيادة عدد السكان تؤدي الى زيادة عبء الدفاع وهذا يؤكد أنه مع زيادة عدد السكان فإن مخصصات القطاع العسكري تزداد. وتشير المعادلة الى أن النفقات العسكرية في دول الطوق الثلاث (الاردن، سوريا ومصر) كان لها أثر ايجابي على عبء الدفاع في اسرائيل، وهذا نتيجة حتمية لوجود اسرائيل في حالة صراع مستمرمع الدول العربية منذ عام ١٩٤٨ وما بعد، لذلك فإن زيادة الانفاق العسكري لهذه الدول (الاردن، سوريا ومصر)، يدفع باسرائيل لزيارة مخصصاتها العسكرية من أجل ضمان تفوقها العسكري وتحقيق اهدافها التوسعية في المنطقة. وهذا ما جعل الدول العربية (الاردن، سوريا

ومصر) تدخل هي الاخرى في ما يُسمى بحالة من سباق التسلح مع اسرائيل.

ويلاحظ كذلك أن عبء الدفاع في اسرائيل آخذاً في التناقص خلال فترة الدراسة، وهذا ما يؤكده معامل(Time).وقد يُعزى ذلك الى استطاعة اسرائيل تحييد القوة العسكرية المصرية من خلال اتفاقات كامب ديفيد التي وضعت حداً لسباق التسلح بين اسرائيل ومصر والوصول الى حالة سلام بين البلدين. وفي محاولة لاظهار الاثر النهائي لعبء الدفاع على النمو الاقتصادي، تم احتساب مضاعف عبء الدفاع لاسرائيل حيث وُجدت قيمته (-٢,٠٣)، وقيمة المضاعف هذا تبين أن اسرائيل هي أكثر الدول المعنية تضرراً من زيادة النفقات العسكرية.

ومن أجل معرفة تاثير الانفاق العسكري على الميزان التجاري، تم تقدير المعادلة التالية بطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS). وكانت النتائج:

$$TB = -737.91 - 0.63\ MEX.$$
$$(-1.59) \qquad (-6.13)^{*}$$
$$\overline{R}^2 = 0.64 \qquad D.W = 1.03 \qquad F\text{-test} = 37.63$$

وتشير نتائج التقدير أن زيادة النفقات العسكرية تؤدي الى زيادة العجز في الميزان التجاري الاسرائيلي مع تمتعه بالمعنوية الاحصائية عند مستوى ثقة (١٪).

ومما سبق اتضح لنا أن زيادة الانفاق العسكري قد تركت أثاراً متفاوتة على النمو الاقتصادي لهذه الدول، الا أنه في جميع هذه الدول كان للانفاق العسكري أثاراً سلبية على وضعية الميزان التجاري لهذه الدول وزيادة العجز في هذه الموازين. والسؤال المطروح هو: ما هو الاثر النهائي الذي سيتركه خفض الانفاق العسكري في هذه الدول؟ وهذا ما سنحاول الاجابة عليه في الجزء التالي.

٧:٧: أثر خفض الانفاق العسكري على النمو الاقتصادي.

يهدف القسم الاخير من هذا الفصل الى ايجاد الآثار المترتبة على خفض الانفاق العسكري في هذه الدول، وخاصة على النمو الاقتصادي، والجدول التالي يبين مضاعف عبء الدفاع للدول المعنية، وعلى ضوء الاحتمالات التالية:

الاحتمال الاول: بقاء الوضع الحالي على ما هو عليه وعدم إمكانية خفض النفقات العسكرية.

الاحتمال الثاني: خفض الانفاق العسكري بنسبة (٢٥٪).

الاحتمال الثالث: خفض الانفاق العسكري بنسبة (٥٠٪).

الاحتمال الرابع: خفض الانفاق العسكري بنسبة (٧٥٪).

وقبل تحليل النتائج المترتبة على خفض الانفاق العسكري، فإننا نفترض أن هذه الموارد لن يُعاد استخدامها في قطاعات أخرى وهو افتراض قد يبدو نظرياً أكثر منه واقعياً.

ويشير الجدول التالي الى ان مضاعف عبء الدفاع في الاردن قد انخفض من (-٠.٣٠٨) الى (-٠.٤٣٢) في حالة خفض الانفاق العسكري بنسبة (٢٥٪) والى (-٠.٦٣٦) في حالة خفضها بنسبة (٥٠٪) وواصل انخفاضه الى (-١.٢٢) في حالة خفضها بنسبة (٧٥٪).

مضاعف عبء الدفاع

في حالة خفض الانفاق العسكري بنسب متفاوتة.

الدولة	الاحتمال الاول	الاحتمال الثاني	الاحتمال الثالث	الاحتمال الرابع
	مضاعف عبء الدفاع في حالة بقاء الوضع على ماهو عليه	مضاعف عبء الدفاع في حالة خفض الانفاق العسكري بنسبة (٢٥٪)	مضاعف عبء الدفاع في حالة خفض الانفاق العسكري بنسبة (٥٠٪)	مضاعف عبء الدفاع في حالة خفض الانفاق العسكري بنسبة (٧٥٪)
الاردن	-0.308	-0.432	-0.636	-1.22
سوريا	-1.82	-2.3	-4.22	-8.43
مصر	0.076	0.14	0.2	0.41
اسرائيل	-2.03	-1.82	-2.74	-5.47

وفي سوريا لا يختلف الحال عنه في الاردن، حيث انخفض المضاعف من (-١.٨٢) الى (-٢.٣) في الحالة الاولى ووصل الى (-٤.٢٢) في الحالة الثانية، وواصل انخفاضه الى (-٨.٤٣) في الحالة الثالثة.

وعلى العكس من ذلك، ما حدث في مصر حيث ارتفع مضاعف عبء الدفاع من (٠.٠٧٦) الى (٠.١٤) في الحالة الاولى والى (٠.٢) في الحالة الثانية، وواصل ارتفاعه الى (٠.٤١) في الحالة الثالثة.

وأما في اسرائيل، فقد ارتفع مضاعف عبء الدفاع من (-٢.٠٣) الى (-١.٨٢) في حالة خفض الانفاق العسكري بنسبة (٢٥٪)، ثم انخفض الى (-٢.٧٤) في الحالة الثانية، وواصل انخفاضه الى (-٥.٤٧) في الحالة الثالثة.

مما سبق بيّنا أن خفض الانفاق العسكري في هذه الدول كان له نتائج متباينة على مضاعف عبء الدفاع، حيث انخفض مضاعف عبء الدفاع في كل من الاردن، سوريا واسرائيل بينما ارتفع في مصر.

ويمكن تفسير ذلك على ضوء ما تساهم به القوات المسلحة في الاردن من خدمات للاقتصاد الوطني، حيث تستوعب في المتوسط ما يزيد عن (٣.٤٧٪) من عدد السكان، وما يقدمه هؤلاء من خدمات في مجالات شتى، وحيث أن قطاع الخدمات يشكل حوالي ثلثي الناتج المحلي الاجمالي فإن خفض الانفاق العسكري (بدون إعادة استخدام هذه الموارد في مجالات أخرى) سيترتب عليه أثار سلبية بالنسبة لمعدلات النمو الاقتصادي وهذا ما وُجد من خلال خفض الانفاق العسكري بنسب متباينة.

وأما في سوريا، فإن الامر يختلف قليلاً، فقد ترتب على خفض الانفاق العسكري انخفاض في مضاعف عبء الدفاع بدرجة أكبر منه في الاردن، وهذا ناتج عن الدور الكبير الذي تقوم به المؤسسة العسكرية السورية في تقديم الخدمات وتنفيذ بعض مشاريع البنية التحتية للاقتصاد السوري، إضافة الى مساهمتها بشكل واضح وملموس في قطاع الاسكان حيث تلعب القوات السورية دوراً كبيراً في هذا القطاع، لذا فإن خفض الانفاق العسكري بدون إعادة استخدام هذه الموارد في قطاعات أخرى منتجة قد ترك أثاراً سلبية على معدلات النمو الاقتصادي، وتزداد هذه الأثار كلما إزداد خفض الانفاق العسكري بنسبٍ أكبر.

ويوضح الجدول كذلك أن مضاعف عبء الدفاع في مصر قد ارتفع مع خفض الانفاق العسكري وهذا يشير الى أن الآثار الايجابية التي يتركها القطاع العسكري في مصر والمتمثلة في المساهمة لتزويد خدمات في شتى المجالات لا تعادل الآثار السلبية التي يتركها هذا القطاع لما لهذه النفقات من عبء على الاقتصاد المصري، لهذا فإن خفض الانفاق العسكري قد ترك آثاراً ايجابية على النمو الاقتصادي.

وأما في اسرائيل، فقد انخفضت الآثار السلبية للانفاق العسكري من خلال زيادة مضاعف عبء الدفاع (القيمة السالبة) عندما انخفضت قيمة هذا الانفاق بنسبة (٢٥٪) في حين انخفض هذا المضاعف مع خفض النفقات العسكرية بنسب أكبر (٥٠٪، ٧٥٪) وهذا يُعزى الى العديد من الاسباب نذكر منها:

أولاً : هناك ارتباط وثيق بين الأمن والاقتصاد في اسرائيل، وهذا ينبع أساساً من أولوية التوسع الاسرائيلي، وتفوقها العسكري لضمان أهدافها التوسعية في المنطقة، وبالتالي فإن عسكرة قطاع واسع من الاقتصاد هي ضرورة أمنية وجودية حسب المعتقدات الصهيونية.

ثانياً: هناك عدة أسباب (إضافة الى السياسية منها) تجعل من الصعب اعتبار الانفاق العسكري في اسرائيل ظاهرة تحويل الموارد ذات آثار سلبية على الاقتصاد الاسرائيلي، وإحدى هذه الاسباب وأهمها اتجاه اسرائيل الى عسكرة الانتاج أو بمعنى آخر الاتجاه نحو تطوير الصناعة العسكرية، وقد حققت اسرائيل تقدماً ملموساً في هذا المجال وأصبحت تصدر من انتاجها العسكري للخارج، وقد ترتب على ذلك حصولها على ايرادات مالية ضخمة نظراً لارتفاع الربح في الصناعة العسكرية، ومن هنا نرى أن النفقات العسكرية في اسرائيل كان لها دوراً اساسياً في توفير موارد ضخمة من العملات الصعبة يمكن إستخدامها في مجالات أخرى، لذلك فإن خفض هذه النفقات سوف يترك آثاراً سلبية على الاقتصاد الاسرائيلي.

ثالثاً :أما الانفاق العسكري في اسرائيل لا يشكل عبئاً عليها حيث أن معظمه يتم تلقيه على شكل مساعدات ومنح أجنبية. وابتداء من عام ١٩٧٢ أصدر الكونغرس الامريكي تشريعاً يعطي

للرئيس الامريكي (نيكسون) حقاً في تزويد اسرائيل بأية أسلحة أو معونات لمواجهة كميات الاسلحة التي تحصل عليها الدول العربية، بالاضافة الى تعهّد ادارة الرئيس (ريغان) بتمويل حاجات اسرائيل الامنية الى ما بعد عام ١٩٨٥ وذلك اثر لقاء (شامير-ريغان) في عام ١٩٨٣، بالاضافة الى قيام الحكومة الامريكية بتحويل المساعدة الامريكية الى هبة وزيادة المساعدة الاقتصادية (ومن الصعب تفريقها عن المساعدة العسكرية) ودعم الصناعة العسكرية في إسرائيل.

وقد يتبادر الى الاذهان تساؤلات كثيرة تتعلق بجدوى عملية السلام برمتها إذا كانت الدراسة تظهر أن خفض النفقات العسكرية والتي هي بالضرورة محصلة طبيعية لعملية السلام سوف يترتب عليه انخفاض مضاعف عبء الدفاع في هذه الدول وما هي المكاسب الاقتصادية التي ستحصل عليها الدول المشتركة في العملية في حالة نجاحها!

للاجابة على هذه التساؤلات لا بد من الرجوع الى الافتراض النظري الذي اعتمدنا عليه حين احتساب مضاعف عبء الدفاع وهو أن الموارد المالية التي سوف تتأثر من جرّاء خفض الانفاق العسكري لا بد وأن يُعاد استخدامها في مجالات اقتصادية أخرى من خلال سياسات إحلال للموارد تكون مدروسة مسبقاً والتي ستساهم بالتأكيد في التخفيف من الاختناقات التي تعاني منها اقتصاديات هذه الدول وتساعد على تذليل الكثير من المصاعب وخاصة ما يتعلق منها بمشاكل البطالة والاستثمارات ورفع معدلات النمو الحقيقية في هذه الدول الى مستويات معقولة.

٨:٧ الخلاصة:

لقد ناقش هذا الفصل النتائج الاحصائية التي توصلنا اليها عند تقدير المعادلات السلوكية ونظراً لطبيعة النموذج الآنية فقد تم تقدير هذه المعادلات باستخدام طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين (2SLS) واستخدام تحاليل السلاسل الزمنية (Time Series). وقد اشارت النتائج الاحصائية الى وجود أثار سلبية للنفقات العسكرية على النمو الاقتصادي في كل من الاردن، سوريا واسرائيل حيث بلغت قيمة مضاعف عبء الدفاع (-٣٠٨ر٠، -٨٢ر١، و-٣٠٠ر٢) على التوالي. بينما ترك الانفاق العسكري أثاراً ايجابية على النمو الاقتصادي في جمهورية مصر العربية حيث بلغ مضاعف عبء الدفاع (٠٧٦ر٠).

وفي محاولة لقياس أثر خفض النفقات العسكرية على النمو الاقتصادي في الدول المعنية، فقد قمنا بوضع سيناريوهات يفترض من خلالها امكانية التوصل الى حالة سلام في المنطقة. ويتم من خلاله وقف سباق التسلح وامكانية توجيه الموارد المالية والتي كانت تستنفذ في الاغراض العسكرية للاغراض المدنية، وتفترض السيناريوهات امكانية خفض الانفاق العسكري عن مستواها الحالي بنسب مختلفة (٢٥٪، ٥٠٪، ٧٥٪)، وقد تم احتساب قيمة مضاعف عبء الدفاع في كل سيناريو.

٩:٧: هوامش الفصل السابع:

١- للمزيد حول المشاكل التي تواجه طرق التقديرأنظر:

- Chow, G.C.(1969)Test of equality between sets of coefficients in two linear Regression,Economitrica, vol.25, p 155.
- Pindyck and Rubinfield Economitric Models and Economic Forcasting, McGraw-Hill Company, NewYork, (1981). p 180.

2- Gujarati, Damodar , (1988), op.cit.pp.573-590.

3- Gujarati, Damodar , (1988), op.cit. pp.368-388.

4- Pindyck and Rubinfield (1981),op.cit. pp 154-164.

5- Gujarati, Damodar , (1988), op.cit. pp 64-69.

6- Gujarati,Damodar , (1988), op.cit. pp 108-111.

7- Gujarati,Damodar , (1988), op.cit. pp 218-220.

8- Gujarati,Damodar , (1988), op.cit. pp 375-378.

٩-بعض المتغيرات التي استخدمت في الصيغه العامة للمعادلات السلوكية في النموذج القياسي المقترح ولم تظهر عند تقدير بعض المعادلات في هذه الدول تم اسقاطها لعدم تطابقها مع النظرية الاقتصادية بالاضافة الى عدم تمتعها بالمعنوية الاحصائية المطلوبة.

١٠- باستثناء المساعدات العسكرية التي لا تندرج ضمن الميزانية الحكومية.

١١- أشارت الدراسة التي قام بها د. المومني والخطيب الى أن للانفاق العسكري أثار ايجابية على العجز في الميزان التجاري.

١٢- تم احتساب قيمة مضاعف عبء الدفاع لبقية الدول (سوريا، مصر واسرائيل) بنفس الطريقة التي تم احتسابه بها للأردن.

الملحق الإحصائي الخاص بالفصل السابع

الملحق الإحصائي (٣)

جدول رقم (١:٧)
البيانات الخاصة بالنموذج القياسي المقترح *

السنوات	الأردن		سوريا		مصر			اسرائيل	
	المساعدات الخارجية	النفقات الحكومية المدنية الى الناتج المحلي (٪)	المساعدات الخارجية الى الناتج المحلي الاجمالي(٪)	النفقات الحكومية المدنية الى الناتج الاجمالي(٪)	النفقات الحكومية المدنية الى الناتج الاجمالي(٪)	المساعدات الخارجية	المساعدات الخارجية الى الناتج المحلي الاجمالي(٪)	النفقات الحكومية المدنية الى الناتج المحلي(٪)	المساعدات الخارجية الى الناتج المحلي الاجمالي(٪)
١٩٦٨	١١٢٫٣١	٧٫٧٥-	٢١٫١٥	١٠٫٩٣	١٨٫٠٦	٢٤٨٫٤٦	٢٫٥٦	١٧٫٧٦	٤٫٠٧
١٩٦٩	١٠٧٫٤٦	٠٫٦٩	١٧٫٢٣	١٢٫١١	٢٩٫٨١	٢٧١٫٤	٢٫٥٥	١١٫٢٥	٣٫٥٢
١٩٧٠	٩٩٫١٨	٦٫١٧	١٦٫٢٣	١٢٫٣٠	٢٤٫٩٦	٢٦٢٫٣٤	٢٫٢٥	٢٠٫٩٥	٣٫٨٠
١٩٧١	٩٨٫٣٤	٦٫٩٦	١٥٫٥٣	١٥٫١٢	٢٢٫٦٥	٢٥٢٫٦٩	٥٫٠٨	٣٤٫٦٨	٣٫٠٥
١٩٧٢	١٢٧٫٥٧	٢٦٫٩٢ -	١٨٫١٠	١٢٫٩٤	٢١٫٨٠	٢٤٤٫٩٥	٠٫٥٣	٢٥٫٣٧	٠٫٧٣
١٩٧٣	١٣٢٫٤٣	١٠٫٠١	١٦٫٤٣	٥٫٢٤	١٨٫٦١	٦٤٨٫٨٣	٢٫٢٥	٢٧٫٨٨	١١٫٢٣
١٩٧٤	١٨٣٫٠٢	٣٫٩٤	١٩٫١٩	١٨٫٨٩	٢٤٫٦٥	٦٣٨٫٩	٢٫٢٢	٢٨٫٢٨	٣٫٤٣
١٩٧٥	٢٩٤٫٢٧	١٢٫٨٨	٢٥٫٦٢	٢٤٫٢٢	٢٩٫٨١	٥٩٥٫٤٥	١٫٧٢	٣٠٫٠٩	١٠٫١٢
١٩٧٦	٢٠٠٫١٢	٢٠٫٩٤	١٢٫٩٤	٢٨٫٤٢	٣١٫٣١	١٥٣٫٣٤	٢٫٤٣	٤٧٫٤٩	٦٫٨٦
١٩٧٧	٣٨٧٫٩٤	٢٣٫٨٣	١٩٫٥٢	٢٨٫٤٩	٢٣٫٤٩	١٥٨٫٤٥	٢٫٦٦	٣٤٫٠٤	١١٫٥٠
١٩٧٨	٢٧٨٫٨٤	٢٣٫٥٠	١٠٫٦٤	٢٦٫٥٣	٢٦٫٤٦	*٥١٫١١	٢٫٩١	٣٦٫٩٥	٩٫٩٧
١٩٧٩	٧١٢٫٨٧	٣١٫٥٣	٢٢٫٩٩	٤٢٫٠٦	٣٦٫٠٩	*٢٥٫٦٤	٣٫٢٠	٣٣٫٣٩	١١٫٤٠
١٩٨٠	٦٧٨٫٤٥	٢٦٫٤١	١٧٫٥١	٢٨٫٧٣	٣٦٫٦٥	١٢٫٨٦	٢٫٧٩	٣١٫٨٣	١٠٫٤٤
١٩٨١	٦٠٨٫٥٧	٢٤٫٦١	١٤٫٥٩	١٧٫٤٤	٥٤٫٦١	٨٫٥٧	٢٫٧٦	٤٢٫٤٧	٤٫٦٧
١٩٨٢	٥٦٧٫٨١	٢٢٫٨٨	١٢٫٤٤	٢٠٫٧٣	٣٢٫٥٩	١٤٢٫٨٦	٢٫٨٠	٤٣٫٨٩	٨٫١٠
١٩٨٣	٥٣٠٫٣١	٢٠٫١٦	١١٫٤٠	١٨٫٢٣	٣٦٫٩١	١٫٤٣	٢٫٧٧	٤٥٫٩١	١٤٫٣٤
١٩٨٤	٢٦٢٫٠٠	١٧٫٢١	٥٫٨٣	١٦٫٢٠	٣٥٫٤١	٣١٢٫٨٦	٢٫٧٨	٧٩٫٩٢	٣٠٫٥٤
١٩٨٥	٥١٠٫٧٧	٢١٫٠١	٩٫٩٩	١٣٫٥١	٣٧٫٧٢	٥٣٤٫٣٠	٢٫٢٩	٣٦٫٥٧	٢١٫٦١
١٩٨٦	٤١٧٫٦٤	٢٦٫٩٩	٧٫١٠	١٨٫٢٠	٣٥٫٥٠	١٥٤١٫٤٦	٣٫٣٣	٤٠٫٧٢	١١٫٤٣
١٩٨٧	٣٨٧٫٦٦	٣٥٫١٥	٧٫٣١	١٧٫٦٠	٤٠٫٠٩	٧٨٤٫٣٠	١٫٢٥	٤٣٫٢٤	٨٫٢٤
١٩٨٨	٣٢٥٫٨٤	٢٧٫٦١	٧٫١٠	٥٣٫٤٠	٤١٫٧٤	١٤٥١٫٤٦	٢٫٢٧	٢٩٫٧٦	٦٫٢١
١٩٨٩	٢٨٢٫٩	٢٢٫٧٩	٧٫١٧٠	٥٤٫٩٤	٢٨٫٥٢	٢١١٦٫٦٢	٢٫٤٩	٣٣٫٨٦	٤٫٥٢
المتوسط	٣٣٢٫٠٧	١٥٫٠٨	١٤٫٣٩	٢٢٫٥٦	٣١٫٧٠	٥١٢٫٢٩	٢٫٢٩	٢٦٫٢٠	٩٫٠٨

المصدر:

1- IFS (1991), Vol.43, op.cit, pp.448-449.
2- IFS (1990), Vol.42, op.cit, pp.336-683.
3- IFS (1985), Vol.37, op.cit, pp.336-337.

* تم الحصول على هذه الارقام بواسطة الوسط الهندسي.

* أما بالنسبة لبقية المتغيرات، فقد تم ذكرها في متن الرسالة (انظر الملاحق الاحصائية).

الفصل الثامن

النتائج والتوصيات

الفصل الثامن
النتائج والتوصيات

١:٨ النتائج

توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج ، يمكن تلخيصها على النحو التالي:

١ - لا يزال مفهوم الانفاق العسكري وعلاقتة بالتنمية الاقتصادية موضوعاً جدلياً ماثلاً للنقاش ، فقد اختلفت أراء الباحثين الاقتصاديين والوكالات والمعاهد الدولية حول تحديد مفهوم الانفاق العسكري ، وقد استعرضنا بعض هذه الآراء في الفصل الثاني من هذه الدراسة.

٢ - تلجأ معظم دول العالم الى إخفاء الحقائق بخصوص الحجم الحقيقي لنفقاتها العسكرية خوفاً من أثاره قلاقل واضطرابات داخلية او زيادة حالة سباق التسلح بين الدول المعنية ومن الطرق التي تستخدمها حكومات هذه الدول لتجُنب اعطاء معلومات دقيقة نذكر على سبيل المثال: امساك حسابات مزدوجة؛ حسابات الموازنة الاضافية ، اختلاف الميزانيات الاجمالية، المساعدات الخارجية والتحكم بالعملات الصعبة.

٣ - اختلفت وجهات النظر من الناحية التطبيقية حول الأثار التي يتركها الانفاق العسكري على النمو الاقتصادي، وتلخصت هذه الآراء في ثلاثة :

وجهه النظر الاولى: وهي الاكثر انتشاراً وتؤكد على ان للانفاق العسكري أثاراً سلبية على النمو الاقتصادي.

وجهه النظر الثانية: وتؤكد الاثار الايجابية لهذه العلاقة ،

اما وجهة النظر الثالثة: فلم تتوصل الى اثبات هذه العلاقة.

٤- لقد تزامنت ظاهرة ازدياد الانفاق العسكري لهذه الدول مع ظاهرة العجز المزمن في الميزان التجاري لها، كذلك، أظهرت الدراسة اهمية المساعدات الخارجية المقدمة لتلك الدول في سداد فواتير مشترياتها العسكرية .

٥- شهدت منطقة الشرق الاوسط العديد من الحروب والنزاعات الاقليمية ، وقد أدى ذلك الى استنزاف كميات ضخمة من موارد هذه الدول الاقتصادية الشحيحة ، وقد شهدت فترة

(١٩٦٨-١٩٧٠، ١٩٧٣-١٩٧٥) ارتفاعاً ملحوظاً في معدل نمو الانفاق العسكري لهذه الدول كنتيجة مباشرة للحروب التي شهدتها المنطقة في تلك الفترات.

٦- شكلت النفقات العسكرية نسباً مرتفعة من الناتج المحلي الاجمالي في كل من الاردن ، مصر واسرائيل ، حيث بلغت هذه النسبه (٢٦ر٣٩ ٪ ٢٢ر٤٧ ٪ ، ٣٠ر٤٣ ٪) على التوالي ، مقارنة بنسبة النفقات الاستثمارية من هذا الناتج التي بلغت (٢٤ر٢٨ ٪ ، ١٩ر٥٤ ٪ ، ٢٦ر٤٠ ٪) في هذه الدول على التوالي. وهذا يظهر أن هذه الدول كانت تنفق على شؤونها العسكرية أكثر مما تخصصه للاستثمارات.

٧- شكلت النفقات العسكرية للدول المعنية بالدراسة نسباً مرتفعة من اجمالي الانفاق العسكري لدول الشرق الأوسط. وخاصة للفترة (١٩٦٨-١٩٧٤)، ويعكس ذلك خطورة الصراع العربي-الاسرائيلي وأهميته في منطقة الشرق الاوسط، بل وعلى الصعيد الدولي. حيث بلغت هذه النسبة في المتوسط (٣٥ر٦٦ ٪)، ويعكس كذلك الأثار الايجابية التي ستتركها حالة السلام على هذه الدول (في حالة تحققه).

٨- تعتبر اسرائيل من اكثر الدول انفاقاً على قواتها المسلحة . وهذا واضح من ارتفاع تكلفة الانفاق على الجندي الواحد وعبء النفقات العسكرية على الفرد، حيث يتحمل المواطن الاسرائيلي عبئاً كبيراً من حجم الانفاق العسكري مقارنة بمثيله في الدول الاخرى المذكورة .

٩- توصلت النتائج الاحصائية الى عدم وجود أي أثار طاردة للانفاق العسكري على النفقات الاستثمارية في الاردن وسوريا واسرائيل، بينما كان هناك اثار طاردة على النفقات الاستثمارية في مصر.

١٠- لمعرفة الاثار المباشرة وغير المباشرة للانفاق العسكري تم احتساب قيمة مضاعف عبء الدفاع في هذه الدول، حيث بلغت قيمته في كل من الاردن، سوريا واسرائيل (-٠.٣٠٧)، (-١.٨٢) و (-٢.٠٣) على التوالي مما يؤكد الاثر السلبي الذي يتركه الانفاق العسكري على النمو الاقتصادي في هذه الدول، اما في مصر فقد بلغ مضاعف عبء الدفاع (٠.٠٧٦) مما يشير الى أن النفقات العسكرية تترك أثاراً ايجابية على النمو الاقتصادي .

١١- ساهم خفض الانفاق العسكري في هذه الدول (حالة افتراضية) بنسب متفاوتة الى انخفاض مضاعف عبء الدفاع في كل من الاردن ، سوريا واسرئيل ، بينما ارتفعت قيمة هذا المضاعف في مصر (لم نأخذ بعين الاعتبار عملية احلال الموارد).

١٢- على الرغم من توقيع مصر واسرائيل اتفاقية كامب ديفيد عام ١٩٧٧ والتي يُفترض أن تقوم الدولتان بموجبها بإنهاء حالة الحرب ووقف سباق التسلح التي سيترتب عليه بالضرورة خفض الانفاق العسكري الى معدلات معتبرة، الا أن جميع الدلائل تشير الى أن معدلات الانفاق العسكري في مصر قد حافظت على مستوياتها السابقة بل وزادت في بعض السنوات التي تلت التوقيع على الاتفاقية (١٩٨٢ ، ١٩٨٤). وما يمكن استخلاصه من هذه النتائج هو أنه بدون التوصل الى اتفاقية سلام شاملة تضمن حلاً عادلاً ومشرفاً للصراع العربي-الاسرائيلي فلا يمكن الوصول الى حالة فعلية لإنهاء هذا الصراع، والتي تمكن من الشروع في وقف سباق التسلح بين دول المنطقة وتوجيه هذه الموارد الهائلة الى المشاريع الإنمائية في هذه الدول.

٢:٨ التوصيات

على ضوء النتائج السابقة توصي هذه الدراسة بما يلي :

١ – يمكن الاستفادة من افراد القوات المسلحه في تنفيذ بعض مشاريع القطاع المدني، مثل شق الطرق وانشاء الجسور والسدود ...الخ ، ويساعد ذلك على توجيه الموارد الاقتصادية المحدودة لتنفيذ مشاريع في بعض الدول العربية اكثر انتاجية وقد عملت كثير من الدول بهذه السياسة حيث قام الجيش والقوات المسلحة بعمليات واسعة من بناء الهياكل التحتية .والمشاريع الزراعية (سوريا ، الجزائر ، مصر).

٢ – قيام المؤسسة العسكرية بتزويد افرادها بمختلف المهارات التقنية، الفنية والادارية بحيث يمكن الاستفادة منها في القطاع المدني بعد انتهاء خدمتهم العسكرية ، وهذا بدوره يشكل رافداً للقطاع المدني مما يسهم في دَعم مسيرة التنمية الاقتصادية في الاردن .

٣- الحفاظ على المؤسسة العسكرية الاردنية ودعمها، واشراك اقوات المسلحة الاردنية في تنفيذ المشاريع التنموية مما يساهم في تقليل تكلفة تنفيذها وبالتالي يساهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي.

٤- ضرورة وجود تنسيق وتكامل (Integration) بين تخطيط الدفا ع (Defense planning) والتخطيط المدني الاقتصادي (Economic planning) وهذا ماتفتقر اليه الدول النامية، ويساعد مثل ذلك على ضمان الاستخدام الأمثل للموارد البشرية والمادية المتاحة وتوجيهها نحو الافضل.

٥- تشجيع مسيرة السلام في المنطقة لما لهذه العملية من انعكاسات ايجابية على خفض سباق التسلح في المنطقة وخفض الانفاق العسكري لهذه الدول وانعكاسات ذلك على المجالات الأخرى، حيث ان اي اخفاق قد تصل اليه هذه المسيرة سيؤدي الى دخول هذه الدول في مرحلة جديدة من سباق التسلح. مما يضفي أعباء إضافية على اقتصاديات هذه الدول.

٦- ستؤدي عملية السلام (في حالة نجاحها) الى تحرير جزء كبير من الموارد التي كانت تسخر لأغراض عسكرية الى قطاعات اقتصادية أكثر انتاجية (الزراعة والصناعة)، مما يساهم في تعجيل الدورة الاقتصادية، وتحقيق معدلات نمو افضل. وقد يساعد ذلك على التخفيف من مشكلة البطالة التي تعاني منها بلدان هذه المنطقة.

٧- نجاح عملية السلام في المنطقة سيضمن حصول الدول المشاركة في هذه العملية على مساعدات مالية ضخمة، من قبل الدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة واوروبا الغربية ودول الخليج، وهذه سيكون لها دور ايجابي في دعم المسيرة التنموية في هذه الدول. وبالتالي رفع مستوى المعيشة لافرادها.

٨- على الرغم من أن الدراسة لم تبحث بشكل معمق انعكاسات عملية السلام على الانفاق العسكري والتنمية الاقتصادية في المنطقة، فانني اوصي الباحثين الجُدّد باعطاء هذا الموضوع الاهمية التي يستحقها وألحّ على ضرورة توجيه الابحاث المستقبلية لهذا الموضوع الهام.

المراجع

أ- المراجع العربية

اولا : الكتب .

١- ابو النمل، حسين. **الاقتصاد الاسرائيلي**، (مركز دراسات الوحده العربيه١٩٨٨).

٢- بسيسو، فؤاد. "**تاثير المقاطعة الاقتصادية العربية على الاقتصاد الاسرائيلي**". (دائرة الابحاث والدراسات. البنك المركزي الاردني ١٩٧١) .

٣- الاشقر، رياض. **المعاهدة المصرية-الاسرائيلية، ابعادها الاستراتيجية والعسكرية**، (مؤسسة الدراسات الفلسطينية-بيروت. ١٩٧٩).

٤- البطل، يولا .**الانفاق العسكري في اسرئيل خلال ٣٥ عام**. (مؤسسه الدراسات الفلسطينيه-بيروت. ١٩٨٤)

٥ - بيري، يورام. ونويباج،أمنون. "**المجمع العسكري-الصناعي في اسرائيل**" ، (ترجمة مؤسسة الدراسات الفلسطينية-بيروت ١٩٨٥)

٦ - توقه، حسين عمر. **بحوث ودراسات استراتيجية** . (بحث مقدم الى الندوه العالميه عن الحرب العراقية الايرانية وأثارها الاقتصادية والاجتماعية والاعلامية) - (١٩٨٨).

٧ - جبور، سمير. **مُخططات اسرائيل الاقتصاديه في ضوء معاهده الصلح المنفرد**. (مؤسسه الدراسات الفلسطينيه - بيروت ١٩٨٠).

٨- حشيش،عادل. "**اقتصاديات الماليه العامة**". (مؤسسة الثقافة الجامعية، الاسكندرية ١٩٨٣).

٩- ربيع، حامد. "**تأملات في الصراع العربي-الاسرائيلي**". المؤسسة العربية للدراسات والنشر-بيروت ١٩٧٦.

١٠- سعادة ، عمر. **الحرب على الجبهة الاقتصادية**. (سلسلة دراسات "صامد الاقتصادي". (١٢) عمان -١٩٨٦).

١١- قبرصي، عاطف." **الصراع العربي-الاسرائيلي والتحديات الاقتصادية للدول العربية في الثمانينات**"، (مؤسسة الدراسات الفلسطينية-بيروت ١٩٨٠)

١٢ – قبرصي، عاطف. **الاثارالاقتصاديه لاتفاقية كامب ديفيد** (مؤسسة الدراسات الفلسطينية–غرفة تجارة وصناعة الكويت–بيروت ١٩٨٢).

١٣– صبري، عبدالرحمن. **اثر الانفاق العسكري في اسرائيل على مسار النمو الاقتصادي في الفترة (١٩٥٠–١٩٧٢)**. (معهد الانماء العربي–بيروت ١٩٨٣).

١٤– هويدي، امين. **الصراع العربي–الاسرائيلي بين الرادع التقليدي والرادع النووي**. مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت ١٩٨٣ .

١٥ – هويدي، أمين. **صناعة الاسلحة في اسرائيل** (دار المستقبل العربي– القاهرة ، ١٩٨٦).

ثانيا -رسائل الدراسات العليا.

١ – مراشدة، علي. "**التنمية الاقتصادية في ظل ظروف الحرب**"رسالة ماجستير منشورة (الجامعة الاردنية – عمان ١٩٩٠).

ثالثا - المنشورات الرسمية.

أ – دائرة الاحصاءات العامة . **النشرة الاحصائية السنوية** للأعوام ١٩٦٧–١٩٨٧.

رابعا - المجلات والصحف والإبحاث.

١ – حماد، خليل. ومشعل. زكية "**تاثير انكشاف الاقتصادات العربية للخارج على السياسات الاقتصادية الداخلية**" ابحاث اليرموك، المجلد الثاني، العدد الثاني، جامعة اليرموك.

٢– عبدالرزاق، طلعت محمود "**أبعاد التعاون العسكري العربي**"، الدفاع، العدد ٣٧، أغسطس، ١٩٨٩.

٣- محمود، رياض محمد. "**الانفاق العسكري والسلام والحرب النووية**"، الدفاع، العدد ٤٥، أبريل، ١٩٩٠.

٤ – المومني، رياض. والخطيب، فوزي "**الانفاق العسكري وأثره على التنمية الاقتصاديه في الاردن. دراسه تطبيقية**" ابحاث اليرموك، المجلد السادس العدد الرابع (١٩٩٠)..

٥- النبراوي، حسام أحمد، "**التوازن الاستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط (الاجراءات الدفاعية والعنصر البشري)**"، الدفاع، العدد ٣٢، مارس، ١٩٨٩.

٦- د.نصر، محمد . "**بعض الاثارالاقتصادية المحتملة للسلام**" مجلة اليرموك-جامعة اليرموك، العدد الرابع والثلاثون ١٩٩١.

٧ – نواز، شجاع. "**الاثر الاقتصادي لمصروفات الدفاع**" التمويل والتنمية. المجلد (٢٠)، رقم (١) (١٩٨٣).

ب - المراجع باللغة الانجليزية

FIRST-BOOKS:

1- AL-Momani,R. *Jordans Development Policy and it's performance (1967-1985)* . Dar Al-amal -IRBID

2- Deger,Saadet, *Military Expenditure in the third world countries,* (Routledge and Kegan paul London Boston and Henley 1986) .

3- Henri,Theil, *Economic forecasts and policy*, ·Worth Holand Publication,Amesterdam (1970).

4- Gujarati,Damodar.*Basic Econometrics*, McGraw-Hill Book company singapore (1988) .

5- kennedy ,Gavin. *The military in the third world.* London Duck-worth (1974) .

6- Kmenta , Jan . *Elements of Econometrics*. Macmillan Publishing Co-Inc. NewYork (1971) .

7- Pindyck and Rubinfield , *Econometric Models and Economic forecasting* , McGraw Hill company , NewYork (1981) .

8- Whynes,David.*The Economics of Third world Military Expenditure*, The Macmillan Press ,ltd . London (1979) .

SECOND: THESIS:

1- Khatib Fawzi, *Financial Institutions and Economics Growth in Jordan: 1964-1984*. Unpublished PH.D Thesis .Leicester. London, 1987.

2- Edheir, Mohammad" *Export-Led Growth Strategy within the Framework of an Open Economy,The Case of Jordan 1967-1986*", Unpublished Master Thesis Yarmouk University -Jordan (1988), p.53.

<u>**THIRD: ARTICLES:**</u>

1- Ball, Nicole. " Defense and Development ,A Critique of Benoit study". *Economic Development and Cultural Changes,* Vol. 31, (1983) .

2- Ball, Nicole ." Measuring third world Security Expenditure; A research note " ,*World Development*, Vol .12, NO.2 (1984) .

3- Benoit ,Emile "Growth and defense in the Developing countries". *Economic Development and Cultural Changes*, Vol. 13, (1977).

4- Biswas ,Basudeb. and Ram ,Rati. "Military Expenditure and Economic growth in LDCs,An Augmented model and further Evidence", *Economic Development and Cultural changes*, Vol.34, No.2, .(1986).

5- Brown , James "The Military and Society : The Turkish case"*Middle Eastern studies* .Vol.25,No.3.(1989).

6- Byers ,J. and Peel, O. "The Determinent of Arms Expenditure of NATO and The WARSAW Pact, Some further Evidence", *Journal of Peace Research*, Vol. 26,No.1 (1989) .

7- Cappelen, Adne. Gleditisch ,Nils. and Bjerkholt,"Military Spending and Economic Growth in the OECD Countries". *Journal of Peace Research*, Vol.21, No.4 (1984) .

8- Chan, Steve."The Impact of Defense Spending on Economic Performance " *ORBIS* ,Vol.29 ,No.2 (1985) .

9- Chan ,Steve "Defense Burden and Economic Growth: Unravelling the Taiwanese Enigma ", *American political sciense Revi ew,* Vol.32 ,No.3 . (1988) .

10- Deger ,Saadet." Human Resources, Government Education Expenditure ,And the Military Burden in Less Developed Countries ",*The Journal of Developing Areas.* Vol.20 (1985) .

11- Deger ,Saadet. "Development and defense Expenditure ",*Economic Development and Cultural Changes.* Vol.35 ,No.1,(1986) .

12- Deger , Saadet and Ron, Smith. " Military Expenditure and Growth in Less Developed Countries "*Journal of Conflict Resolution.* Vol.27 , No.2 (1983) .

13- Deger, Saadet and Sen ,Somanth " Military Expenditure,Spin-off and Economic Development ",*Journal of Development Economics.* Vol.13 (1983) .

14- Dixon, William and Moon, Bruce "The Military burden and basic human needs",*Journal of Conflict Resolution,* Vol.30,No.1,(1986).

15- Domke, William . Eichen berg ,Richard and Kelleher, Catherine. "The illusion of choices Defense and welfare in advanced industrial Democracies,1948-1078". *The American Political Science Review.* Vol.77 , No.1 (1983).

16- Faini, Ricardo . Anriez ,Patrica.And Taylor Lance." Defense Spending,Economic structure and Growth : Evidence among Countries and over time ", *Economic Development and Cultural Changes* , Vol.32 .No .1 (1984) .

17- Goertz, G. and Diehl ,P. "Measuring Military Allocation: A Comparison of Different Approaches", *Journal of conflict Resolution* , Vol.30 ,NO.3 (1986) .

18- Griffin, L. Wallace, M. and Devine, J. " The Economy of Military Spending: Evidence from the United States",*Cambridge Journal of Economics* , Vol.6 (1986) .

19- Grobar , Lisa. and Porter ,Richard . " Benoit revisited : defense Spending and Economic growth in LDCs ", *Journal of conflict Resolution* . Vol.33 ,No .2 (1989) .

20- Gyiman-Brempong, Kwabena ,"Defence Spending and Economic growth in Sub-SAHARAN africa: An econometric investigation" *Journal of peace Research.* Vol 26 , No.1 (1989).

21- Harris, Geoffery "The Determinant of Defense Expenditure in the Asean Region " *Journal of Peace Research,* Vol.23. No.1, (1986).

22- Harris, Geoffrey. Kelly, Mark and Pranowo. "Trade-offs between defense and Education/ Health Expenditures in Developing Countries". *Journal of Peace Research,* Vol.25, No.2. (1988).

23- Hess, Peter and Mullan, Brendan. "The Military burden and Public Education Expenditure in Contemporary developing Nations; Is there a trade-off". *The Journal of Developing Areas,* Vol.22 (1988).

24- Joreding, Wayne. "Economic Growth and Defense, Granger Causality". *Journal of Development Economics,* Vol.21, (1986).

25- Kaldor, Mary," The Military in Development", *World Development* Vol.4,No.6 (1976) .

26- La Civita, Charles, and frederiksen, Peter. "Defense Spending and Economic Growth; An alternative approach to the Causality issue". *Journal of Development Economics,* Vol.35, No.1, (1991).

27- Lebovic, J . and Ishaq ,A . "Military burden Security needs ,and Economic Growth in the Middle East ", *Journal of Conflict Resolution* Vol.31 , No.1 ,(1989) .

28- Levy, Jack " The Offensive / Defensive Balance of Military Technology : A Theoretical and Historical Analysis ", *International Studies Quartely* . Vol.28 (1984) .

29- Lidstrom , Per . Lyttkens . Carl . and Vedovato, Claudio " Military Expenditure in Devloping Countries : A Comment on Deger and Sen", *Journal of Developing Economics.* Vol.28 , (1988) .

30- Lim, David . " Another Look at Growth and defense in Less Developed Countries " , *Economic Development and Cultural Changes* , Vol.31 ,No.2 (1983) .

31- Lindgren, Goran. " Review : Armanent and Economic Performance in Industrialized Market Economics", *Journal of Peace Research* Vol.21 , No.4 (1984) .

32- Looney, Robert. "Impacts of Arms Production on Income Distribution and Growth in the Third World " ,*Economic Development and Cultural Changes* .Vol.38, No.1, (1989) .

33- Looney Robert. "Internal and External Factors in effect Third World Military Expenditure",*Journal of Peace Research.* Vol.23, No.1, (1989).

34- Looney , Robert . and Frederiksen, Peter." Defense Expenditure, External Public debt and Growth in Developing Countries", *Journal of Peace Research* , Vol.23, No.4, (1986) .

35- Lytlkens , Carl and Vedovato , Claudio . " Opportunity Costs of Defence A comment on Dabelko and McGormick", *Journal of Peace Research* . Vol.21 , No.4 ,(1984) .

36- Maizels,A. and Nissake,M. "The Determinant of Millitary Expenditure in Developing Countries " . *World Development.* Vol.14, No.9, (1986).

37- Porter , Richard . " Recent trends in Less Developed Countries Military Expenditure". *World Development.* Vol.12, No.10.(1989)

38- Rasler, Karen and Thompson, William ." Defense Burden, Capital Formation and Economic Growth , the systemic Leader Case", *Journal of Conflict Resolution* . Vol.32 , No.1 , (1988) .

39- Rittenberg,Libby."Export Growth Performance of Less Developed Countries" Journal of Development Economics, Vol.24, No.1, (1986), pp.167-178.39-

40- Rocthschild, Kurt. " Military Expenditure , Exports and Growth" , *KYKLOS* . Vol.26. (1976) .

41- Smith, Ron " Models of Military Expenditures ", *Journal of Applied Econometrics* ", Vol.4 , (1989) .

42- Starr , Harvey . Hoole , Francis , Hart , Jeffrey . and Freeman,John . " The relationship between Defense Spending and Inflation " . *Journal of Conflict Resolution* . Vol.28, NO.1,(1984) .

43- Tyler,William."Growth and Export Expansion in Developing Countries" Journal of Development Economics, Vol.9 (1981), pp.121-135.40- Smith , Ron . " The Demand for Military Expenditure " ,*The Economic Journal* . (1980) .

44- Verner , Joel . " Budgetary Trade-off between Education and Defense in Latin America A Research note " ,*Journal of Developing Areas* . Vol.18 ,No.1 (1983) .

45- Ward, Michael. and mintz, Alex. " Dynamics of Military spending in Israel", *Journal of Conflict Resolution* , Vol. 31, No.1 (1987).

46- Weede, Erich." Rent Seeking, military Participation and Economic Performamnce in LDCs",*Journal of Conflict Resolvtion*,Vol.30, No.2 (1986).

47- Westing, Arthur." The Military Sector Vis-a-Vis the environment", *Journal of Peace Research* , Vol.25, No.3 (1988).

FOURTH- PERIODICALS:

1- American Control and Disarmanent Agency (ACDA), *World Military Expenditures and Arms Transfer* (Year Book: 1967-1976, 1969-1976, 1977-1987, 1988),Different issues.

2 - International Monetary Funds (IMF): International Financial Statistics (IFS), (Year Book, Vol.37-43), (1984-1990) Different issues .

Abstract

Military Expenditure and Economic Growth
for a SelectedConfrontation Countries
(Jordan, Syria, Eygpt, and Israel)

By

Habis Fouad Asfour

The relationship between military expenditure and economic growth has become an important issue in current Literature and specially for the less developed countries (LDC_S).

The main objective of this study is to examine the impact of military expenditure on the economic development process for a selected confrontation countries (Jordan, Syria, Eygpt and Israel) through 1986-1989. An econometric model to examine this association has been formulated. The suggested model includes three behavioral equations and was estimated by the Two Stage-Least Square (2SLS) technique.

The empirical results show that the impact of military expenditure on economic growth was negative for Jordan, Syria and Israel, the calculated multipliers for military burden was (-0.307, -1.82 and -2.03) respectively. The calculated multiplier was found to be positive (0.076) for Eygpt which confirms the positive impact of military expenditure on economic growth. The study was also examines the impact of military expenditure reduction on growth, the estimated multipliers were recalculated. Different scenarios were introduced to the model, these scenarios were based on the assumption that peace conference which leads to peace agreement could reduce the military expenditure for such countries, these military resources (human and Capital) could be reallocated to productive (civil) alternatives which result in fostering economic development for these countries.